وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
الأكاديمية الليبية
فرع الجبل الغربي – الزنتان

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم العلوم السياسية

التهديدات الإسرائيلية للأمن الوطني المصري

(دراسة في الأمن المائي – سد النهضة نموذجاً)

دراسة ضمن متطلبات الحصول على الدرجة العليا (الماجستير) في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

أمحمد عمر علي ابو جناح

اشراف:

أ.د منصور فرج الشكري

الفصل الدراسي 2024

الآيـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴾

الآية(18) من سورة المؤمنون

الإهداء

إلى رسولنا وحبيبنا وشفيعنا الذي أرسله الله تعالى رحمةً للعالمين.

إلى من وهب إلى عمره، وحياته لكي يرانا على ما نحن عليه اليوم... إلى من زرع في قلوبنا المحبة... إلي قدوتي ومثلي الأعلى...

أبي الحبيب

إلى من سهرت الليالي لأجلي وأحسنت تربيتي... إلى قُرّة عيني ومنبع سعادتي...

أمّي الغالية

إلى زوجتي وابنائي وبناتي حفضهما الله ورعاهم ورفعهم بالعلم والتقوى إلى إخوتي وأخواتي... والى أصدقائي... وكل من ساندني في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أهدي ثمرة هذا العمل

الباحث

أمحمد عمر علي ابو جناح

الشكر والتقدير

قال تعالى في محكم كتابه **(وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم) صدق** الله العظيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين الصادق الأمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين، لله الحمد والمني الذي وفقني لإتمام هذا البحث وهيأ لي السبل الكريمة لإخراجه بهذه الصورة، ولا يفوتني التقدم بالشكر والتقدير والاحترام **إلى الاستاذ الدكتور الفاضل / منصور فرج الشكري** والذي تكرم وتفضل بالإشراف على رسالتي والذي لم يبخل بتوجيهاته ونصائحه، وملاحظاته التي تكللت بإخراج هذه الاطروحة بهذا الشكل.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وبالغ التقدير والاحترام إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة وتحكيم هذا البحث.

ولا أنسى أيضا الشكر والتقدير لكل من مدراء ورؤساء الأقسام والعاملين بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع الزنتان، كما أتقدم بالشكر إلى أصدقائي وكل من ساندني في هذا الانجاز، إن كنت عاجزاً على شكر الجميع فعند الله خير الجزاء إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

أمحمد عمر علي ابو جناح

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
الآية	**أ**
الاهداء	**ب**
الشكر والتقدير	**ت**
فهرس المحتويات	**ث**
المستخلص باللغة العربية	**ج**
المستخلص باللغة الإنجليزية	**ح**
المقدمة	**1**
مشكلة الدراسة	**2**
فرضية الدراسة	**3**
أهداف الدراسة	**4**
أهمية الدراسة	**4**
منهجية الدراسة	**5**
أسباب اختيار الدراسة	**5**
حدود الدراسة	**5**
الدراسات السابقة	**5**
مصطلحات الدراسة	**6**
هيكلية الدراسة	**7**
الفصل الأول: الأمن الوطني المصري	**9**
المبحث الأول: محددات الأمن الوطني المصري	**9**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني	**10**
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الوطني المصري	**14**
المطلب الثالث: الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن الوطني المصري	**22**
المبحث الثاني: الأمن المائي المصري	**31**
المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي	**31**
المطلب الثاني: علاقة الأمن المائي المصري بالأمن الوطني المصري	**37**

المطلب الثالث: أهمية نهر النيل في الأمن المائي المصري	**41**
الفصل الثاني مخاطر بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري	**50**
المبحث الأول: مخاطر وأضرار إنشاء سد النهضة على الأمن المائي المصري	**50**
المطلب الأول: السياسة المصرية تجاه الصراع على المياه في حوض النيل	**50**
المطلب الثاني: إنشاء سد النهضة والسدود الإثيوبية المرتبطة به	**58**
المطلب الثالث: الآثار السلبية لبناء سد النهضة على الأمن المائي والوطني المصري	**63**
المبحث الثاني: العجز المائي المصري عقب إنشاء سد النهضة	**73**
المطلب الأول: تداعيات بناء سد النهضة على حصة مصر من المياه	**73**
المطلب الثاني: الاستراتيجية المصرية لحل ومواجهة تبعات إنشاء سد النهضة	**79**
الفصل الثالث التحالف الإسرائيلي الإثيوبي وتأثيره على الأمن المائي المصري	**88**
المبحث الأول: التنسيق الاسرائيلي الإثيوبي حول مياه نهر النيل	**88**
المطلب الأول: الجذور التاريخية للأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل	**89**
المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية	**94**
المطلب الثالث: أهداف السياسية الإسرائيلية في إثيوبيا	**98**
المبحث الثاني: الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة	**105**
المطلب الأول: الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا في إنشاء سد النهضة	**105**
المطلب الثاني: المكاسب السياسية والاقتصادية الإسرائيلية من إنشاء سد النهضة	**109**
المطلب الثالث: تداعيات الدور الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن المائي المصري	**115**
الخاتمة	**120**
النتائج	**121**
المراجع	**123**
الملاحق	**131**

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الأمن المائي المصري باعتباره بعداً هاماً من أبعاد الأمن الوطني المصري حيث يعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه في مصر، لذلك تحرص الدولة المصرية على الحفاظ على حصتها من مياه هذا النهر في ظل تصاعد الخلافات والصراعات بين دول حوض النيل خاصة بين دول المنبع ودول المصب للاستفادة من مياه نهر النيل في تلبية حاجاتها من المياه وتحقيق التنمية، ولعل من أبرز الخلافات الناشئة حول مياه نهر النيل الخلاف المصري الإثيوبي حول سد النهضة الإثيوبي الذي سيؤدي إلى تقليل حصة مصر من مياه نهر النيل، وقد ساعدت عدة عوامل في تفاقم هذا الخلاف المصري الإثيوبي وأهمها التدخلات الخارجية، وخاصة التدخلات الإسرائيلية المتمثلة في تقديم جميع أشكال الدعم المادي والتكنولوجي والعسكري للجانب الإثيوبي، وذلك بهدف إضعاف الدولة المصرية وإخضاعها للأجندة الإسرائيلية في المنطقة عبر التحكم في شريان الحياة فيها وهو نهر النيل .

Abstract

This study addresses Egyptian water security as an important dimension of Egyptian national security، as the Nile River is the main source of water in Egypt. Therefore، the Egyptian state is keen to preserve its share of this river's water in light of the escalating disputes and conflicts between the Nile Basin countries، especially between the upstream and downstream countries، to benefit from the Nile River's water to meet their water needs and achieve development. Perhaps the most prominent emerging disputes over the Nile River's water is the Egyptian-Ethiopian dispute over the Grand Ethiopian Renaissance Dam، which will lead to a reduction in Egypt's share of the Nile River's water. Several factors have contributed to the exacerbation of this Egyptian-Ethiopian dispute، the most important of which are foreign interventions، especially Israeli interventions represented by providing all forms of material، technological and military support to the Ethiopian side، with the aim of weakening the Egyptian state and subjecting it to the Israeli agenda in the region by controlling its lifeline، which is the Nile Rive

1: المقدمة:

لم يحدث في أي وقت من الأوقات في تاريخ مصر الحديث أن صارت كل حدودها مع جيرانها المحيطين بها والإقليمين بهذه الدرجة من التهديدات والتحديات حتى في حرب أكتوبر عام 1973 كان هناك تهديد واحد ورئيسي اسمه "إسرائيل"، أما الآن فقد تهديداً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في جميع الاتجاهات الاستراتيجية وخصوصاً فيما يتعلق بملف المياه.

يعد الأمن المائي أحد أهم ركائز الأمن الوطني في معظم دول العالم حيث يعتبر أحد أهم أركان السياسات العامة، وخاصة في الدول التي تعاني من نقص ومحدودية في الموارد المائية كدول حوض النيل حيث يمثل هذا النهر العظيم المصدر المائي الرئيسي لبعض دول حوض النيل مثل دولة مصر، لذلك يتجاوز الأمن المائي المفهوم والبعد التقليدي لمفهوم الأمن المتعلق بأمن الدولة والمرتبط باستخدام القوة ليمتد إلى مختلف الأبعاد والجوانب المتعلق باحتياجات المجتمع من المياه باعتبارها العنصر الأهم في الحياة نظراً لاستخداماته المتعددة في الحياة اليومية وفي التنمية الزراعية والصناعية .

لا يقل الأمن المائي المصري أهمية عن الابعاد الأخرى للأمن الوطني المصري كالبعد السياسي والعسكري والاقتصادي، فقد كانت المياه سبباً للصراعات والحروب بين الدول عبر مختلف المراحل التاريخية السابقة حيث مثّلت صراعاً على مياه البحار نظراً إلى أهميتها في مجال التجارة وتوزيع مناطق النفوذ، إلا أنه ظهر مؤخراً على المسرح العالمي أن المياه العذبة هي محل الصراع القائم، بعد أن تم حسم الصراع للسيطرة على المياه المالحة (بحار ومحيطات بموجب اتفاقيات عقدتها الدول في اتفاقيات بينية). وانتقل الصراع خلال تسعينيات القرن الماضي على السيطرة موارد المياه، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط تحديداً حيث المصادر المحدودة للمياه، والتي تتركز في أحواض الأنهار الرئيسية مثل نهر النيل ونهر الفرات ونهر دجلة.

تعد منطقة حوض النيل واحدة من أكثر المناطق الساخنة في العالم والتي من الممكن لأن تؤدي إلى نشوب صراع كبير بين الدول المتشاركة في هذا الحوض بسبب الصراع على الموارد المائية، خاصة في ظل الطلب الكبير على المياه لتلبية الاحتياجات المتزايدة التي ترافق النمو السكاني الكبير في دول الحوض، وخاصة في ظل عدم التوصل بين الدول في حوض النيل إلى أطر قانونية تنظم فكرة الاستثمار المشترك للموارد المائية في حوض النيل حيث ساهمت الكثير من العوامل الداخلية والخارجية في انعدام الثقة بين دول الحوض في عملية الاستفادة الجماعية من الموارد المائية لنهر النيل دون التأثير على أي طرف آخر مشارك له حصة في مياه النيل.

ساهمت العديد من العوامل في نشوب الخلافات بين دول حوض النيل بسبب عدم اعتراف بعض دول المنبع بالاتفاقيات التاريخية التي كانت قد جرى توقيعها سابقاً متذرعة بأن تلك الاتفاقيات قد تم توقيعها عندما كانت

معظم دول حوض النيل واقعة تحت وطأة الاستعمار الغربي الذي صاغ تلك الاتفاقيات بما يخدم مصالحه دون النظر لمصالح دول وشعوب حوض النيل حيث دعت دول المنبع إلى إعادة النظر بتلك الاتفاقيات وتوقيع معاهدات جديدة تخدم مصالح جميع دول الحوض وتلبي احتياجاتها المائية اللازمة لتحقيق عملية التنمية في بلدان حوض النيل قاطبة.

إن عدم حل الخلافات القائمة بين دول حوض النيل خاصة بين دول المنبع ودول المصب يمكن أن تؤدي إلى صدامات ونزاعات مسلحة وبالتالي يتحول حول حقوق الدول المائية في حوض النيل إلى صراع عسكري حيث يتجسد المفهوم الحقيقي لعسكرة المياه خاصة مع قلة المصادر المائية ومحدوديتها في دول المصب في حوض النيل، ولعل من أبرز النزاعات القائمة بين حوض النيل حول الاستفادة من مياه النزاع المصري الإثيوبي حول سد النهضة الذي بنته الحكومة الإثيوبية على الرغم من المعارضة الشديدة من طرف الدولة المصرية.

لعبت عوامل عدة في تصاعد الخلاف المصري الإثيوبي حيث كان لكل دولة وجهة نظر تمثل رؤيتها وتدعم مصالحها في أحقيتها في الاستفادة من مياه نهر النيل حيث تمسكت مصر فيما اعتبرته الحق التاريخي لها بالانتفاع التام بمياه نهر النيل صاحبة السيادة العليا في إدارة ملف المياه في نهر النيل بموجب الاتفاقيات السابقة، فيما اعتبرت الحكومة الإثيوبية أنها غير ملزمة بتلك الاتفاقيات على اعتبار أنها أكثر الدول القائمة في حوض النيل والتي تزود النهر بمياهه وهي أقل الدول استفادة من موارده خاصة في ظل تعرضها لموجات جفاف متتالية والتي تؤدي إلى إعاقة عملية التنمية في البلاد.

كان التدخل الخارجي أحد أهم العوامل التي ساهمت في تعميق الخلافات بين دول حوض النيل هو الآلية التي يجب اتباعها في استثمار مياه النيل بشكل يناسب جميع الأطراف، وخاصة في موضوع الخلاف المصري الإثيوبي حيث تمثل هذا التدخل في تقديم الإعانات المالية من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية كالبنك الدولي، فضلاً عن تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية الراغبة في استثمار هذا الملف لخدمة أجندتها السياسية في المنطقة حيث يمثل التدخل الإسرائيلي في هذا الملف أحد أهم الأدوار الخارجية في إذكاء الخلاف المصري الإثيوبي عبر تقديم الدعم الفني واللوجستي للطرف الإثيوبي في عملية بناء المشاريع المائية في إثيوبيا وخاصة سد النهضة.

2: مشكلة الدراسة:

تعتبر مصر محط أنظار العالم حيث فرض عليها أن تقوم بدور الدولة المحورية في منطقتها مدافعة عن حقوقها في مواجهة التهديدات المتعدد لأمنها الوطني، حيث تعتبر "إسرائيل" الخطر الأول والأكبر على مصر مما

يدفع مصر إلى الدفاع عن أمنها الوطني في ظل المتغيرات الإقليمية التي تمت من خلال التطورات المتلاحقة التي شهدها العالم منذ نهاية الثمانينات والتسعينات، فإن مصر تواجه تحدياً حقيقياً وهو بدخول فاعل جديد إلى منطقة حوض النيل كـ "إسرائيل"، ويتمثل هذا الخطر في دعم "إسرائيل" إلى بناء السدود على منابع نهر النيل ومن أهمها سد النهضة الذي يعتبر أكبر سد في افريقيا على الاطلاق وأحد أكبر عشرة سدود في العالم والذي يسع 74 مليار متر مكعب من المياه مما يسبب في أزمة كبرى لمصر حيث سيؤثر على تدفق المياه إليها خاصة في ظل تجربة سد (ثانا) عام 2010 والذي أدى إلى التأثير على تدفق المياه الواردة لمصر ومن هنا يمكن القول بأن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي :

ما هي التهديدات الإسرائيلية للأمن الوطني المصري؟

وتتلخص المشكلة البحثية في التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أبعاد التهديدات الإسرائيلية في دعم سد النهضة على الأمن الوطني المصري؟
2. ما مدى خطورة سد النهضة على الأمن الوطني المصري؟

3: فرضية الدراسة:

لم تكن "" إسرائيل"" بعيدة في يوم من الأيام عن التدخل في افريقيا، ولكنها اليوم أضحى لها تمثيلاً ووجوداً فاعلاً في معظم عواصم الدول الافريقية، لذلك سعت " إسرائيل" بشتى الوسائل والسبل لدعم بناء وإنشاء سد النهضة والذي يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني المصري. ولذلك فإن البحث ينطلق من عدة فرضيات:

تتمثل الفرضية الأولى في دراسة تأثير ودور العامل الخارجي المتمثل في التدخل الإسرائيلي في ملف المياه في حوض النيل ودوره في تعزيز الخلافات بين دول الحوض خاصة في قضية الخلاف المصري الإثيوبي على مشروع سد النهضة.

في تتمثل الفرضة الثانية في دراسة أشكال ومظاهر التدخل الإسرائيلي في ملف المياه في نهر النيل عبر تقديم مختلف أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي للدولة الإثيوبية في صراعها مع الدولة المصرية.

4: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على عدد من المسائل والقضايا المرتبطة بالوضع المائي المصري وتأثريه على الأمن الوطني المصري، وفي مقدمتها:

1. دراسة الواقع المائي في مصر وانعكاسه على الأمن المائي في البلاد حيث يعتبر الأمن المائي في مصر من أهم ركائز الأمن الوطني في البلاد نظراً لقلة الموارد المائية واعتمادها بالدرجة الأولى على مياه نهر النيل.
2. التعرف على أسباب ومحددات الصراع المائي بين دول حوض النيل ومعرفة أسباب ودوافع تلك الصراعات والخلافات الناشئة في ظل المتغيرات الدولية المستجدة والتدخلات الخارجية للقوى والأطراف الإقليمية في منطقة حوض النيل .
3. دراسة الدور الإسرائيلي في إذكاء الصراعات والخلافات بين دول حوض النيل وتعميقه وخاصة بين مصر وإثيوبيا وذلك من خلال مساعدة قيام الحكومة الإسرائيلية بتقديم جميع أشكال الدعم المادي والمعنوية للحكومة الإثيوبية بناء سد النهضة.
4. التعرف على الأهداف الإسرائيلية الحقيقة من وراء دعم ومساندة الحكومة الإثيوبية في صراعها مع الدولة المصرية في موضوع بناء سد النهضة.

5: أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون المياه عنصراً هاماً في حياة البشر والدول والمجتمعات فلا يمكن استمرار الحياة بلا وجود المياه، وبالتالي لا يمكن أن تقوم عملية بناء الدول والحضارات بدون توافر المياه، وخاصة في حالة مثل حالة نهر النيل الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمياه في مصر والذي يعتبر أساس الأمن المائي المصري خاصة في التحديات والصراعات القائمة في دول حوض النيل للسيطرة على المياه مع ازدياد الحاجة إليها في مختلف الدول التي تتشارك في الاستفادة من مياه نهر النيل حيث أضحى الأمن المائي وبخاصة لمصر ذو أهمية كبرى على الأمن الوطني المصري لدرجة قد يؤدي إلى حدوث صراع كبير في حالة عدم التوصل لاتفاق بين الدول المعنية بالموضوع حول اقتسام مياه نهر النيل.

كما تبرز أهمية أخرى تتجلى بالتدخل الإسرائيلي في ملف المياه في حوض النيل والذي له انعكاسات خطيرة وتأثير مباشر على الأمن المائي في دولتي المصب مصر والسودان، فالتدخل الإسرائيلي في هذا الملف نابع من مصالح استراتيجية تخدم الكيان الصهيوني في الصراع العربي الإسرائيلي خاصة في موضوع إخضاع الجانب المصري للسياسات الإسرائيلية عبر التحكم في شريان الحياة الرئيسي في مصر وهو نهر النيل عبر

مساندة الطرف الإثيوبي في عملية بناء سد النهضة الذي سوف يقلل حصة مصر من المياه وبالتالي سوف يؤدي إلى انعدام الأمن المائي في مصر مما سيؤثر على موقفها وقوتها في الإقليم .

6: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل طبيعة العلاقات المصرية مع دول حوض النيل والعوامل التي ساهمت في تدخل بعض الأطراف الخارجية لدعم مشروع بناء سد النهضة وتشكيل خطر كبير على الأمن الوطني المصري.

7: أسباب اختيار الدراسة:

تعود أسباب اختيار هذه الدراسة إلى الرغبة في إبراز دور وأهمية نهر النيل في الأمن المائي المصري وانعكاسه على الأمن الوطني المصري، والدور الخفي الذي تلعبه "إسرائيل" في زعزعة استقرار وأمن مصر الوطني من خلال دعمها للحكومة الإثيوبية في بناء سد النهضة الذي يشكل خطراً كبيراً على الأمن المائي المصري حيث يعتبر نهر النيل شريان الحياة في مصر والمصدر الرئيسي للمياه فيها.

8: حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تمتد الحدود الزمنية للدراسة منذ طرح مشروع بناء سد النهضة الإثيوبي في شهر ابريل 2011م حتى نهاية سنة 2024م.

الحدود المكانية: تشمل الحدود المكانية للدراسة منطقة حوض النيل من اثيوبيا والسودان وجنوب السودان الي المصب في مصر والبحر الأبيض المتوسط.

9: الدراسات السابقة:

1. **دراسة(يزيد بوساق) الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل (1990-2020)** المقدمة في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية جامعة الجزائر الثالثة عام 2021-2022، والذي خصص الفصل الأول منها للحديث عن الإطار العام لدراسة الأمن المائي والصراع الدولي حول المياه، وتناول الفصل الثاني الحديث عن المحددات الداخلية والإقليمية للصراع حول المياه في حوض النيل وانعكاساتها على الأمن المائي المصري، وعالج الفصل الثالث المحددات الخارجية للصراع حول المياه في حوض النيل وانعكاساتها على الأمن المائي المصري، وخصص الفصل الرابع للحديث عن الإدارة المصرية للصراع حول المياه في حوض النيل واستراتيجياتها، وتطرق الفصل الخامس إلى مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل والأمن المائي المصري .

2. **دراسة (ليلى العجال) الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي** المقدمة في كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة الأولى عام 2017- 2018، والتي خصص الفصل الأول منها للحديث عن حوض النيل من الناحية الجيوبولتيكية، وتناول الفصل الثاني الحديث عن القانون للدولي للمجاري المائية الدولية وحوض النيل، وتحدث الفصل الثالث عن التوجه الإسرائيلي نحو زيادة نفوذه في دول حوض النيل، وخصص الفصل الرابع للحديث عن مستقبل الأمن المائي بحوض النيل في ظل التدخل الإسرائيلي في النزاع المائي الإثيوبي المصري .
3. **دراسة (لعلام مختار وأعراب أحمد نوارة) إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل** لـ إعداد الطالبين المقدمة في كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو عام 2017- 2018، والتي خصص الفصل الأول منها للحديث عن الأمن المائي دراسة إيتمولوجية، وتطرق الفصل الثاني للحديث عن الجغرافيا السياسية لدول حوض النيل، وعالج الفصل الثالث موضوع الأمن المائي في حوض النيل بين التعاون والصراع.

10. مصطلحات الدراسة:

1. **الأمن الوطني:** هو جميع الإجراءات التي تقوم الدولة باتخاذها في ظل إمكانياتها وقدراتها في سبيل الحفاظ على كيانها ومصالحها في الوقت الراهن والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية.
2. **الأمن المائي** ظهر مفهوم الأمن المائي باعتباره أحد أبعاد الأمن الوطني، لما يمثله من أهمية في تنمية الدولة وحماية أمنها، ومن ث م اتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه احتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما يعرف بحد الأمان المائي، وهو متوسط نصيب الفرد سنويا من الموارد المائية المتجدد ة والعذبة، في الاستخدامات المتنوعة، يعني مفهوم الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتاحة واستخدامها بالشكل الأمثل والحفاظ عليها من التلوث وترشيد استخدامها في الشرب والزراعة والصناعة والسعي بجميع الطرق للبحث عن مصادر مائية جديد ة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها.
3. **سد النهضة:** هو سد مائي أقامته الحكومة الأثيوبية على نهر النيل الأزرق في منطقة (شنقول جوموز) على بعد 45 كليو متر من الحدود السودانية الإثيوبية، وقد شرعت في بناء ه في شهر أبريل عام 2011م، يقع السد بين خطي طول) 9 – 35 (شرقا ودائرتي عرض) 6 - 11 (شمالا ، ويبلغ اتساع النهر عند السد 600 متر تتدفق فيه المياه عند موسم تساقط الأمطار في حين يتقلص اتساعه في موسم الجفاف إلى 90 متر؛ ولابد من الإشارة إلى أن فكرة إنشاء هذا السد هي فكرة

قديمة طرحت في خمسينيات القرن الماضي بت خطيط بواسطة مكتبة الاستصلاح الأمريكي الذي قدم دراسة موسعة لإنشاء هذا السد.

11. هيكلية الدراسة:

الفصل الأول: الأمن الوطني المصري.

المبحث الأول: محددات الأمن الوطني المصري.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الوطني المصري

المطلب الثالث: الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن الوطني المصري.

المبحث الثاني: الأمن المائي المصري.

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي .

المطلب الثاني: علاقة الأمن المائي المصري بالأمن الوطني المصري.

المطلب الثالث: أهمية نهر النيل في الأمن المائي المصري.

الفصل الثاني: تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي على الأمن الماني المصري:

المبحث الأول: مخاطر وأضرار إنشاء سد النهضة على الأمن المائي المصري.

المطلب الأول: السياسة المصرية تجاه الصراع على المياه في حوض النيل.

المطلب الثاني: إنشاء سد النهضة والسدود الإثيوبية المرتبطة به.

المطلب الثالث: الآثار السلبية لبناء سد النهضة على الأمن المائي والوطني المصري.

المبحث الثاني: العجز المائي المصري عقب إنشاء سد النهضة.

المطلب الأول: تداعيات بناء سد النهضة على حصة مصر من المياه.

المطلب الثاني: الاستراتيجية المصرية لحل ومواجهة تبعات إنشاء سد النهضة.

الفصل الثالث: التحالف الإسرائيلي الأثيوبي وتأثيره على الأمن المائي المصري.

المبحث الأول: التنسيق الإسرائيلي الأثيوبي حول مياه نهر النيل.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل.

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية.

المطلب الثالث: محددات وأهداف السياسية الإسرائيلية في إثيوبيا.

المبحث الثاني: الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة.

المطلب الأول: الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا في إنشاء سد النهضة.

المطلب الثاني: المكاسب السياسية والاقتصادية الإسرائيلية من إنشاء سد النهضة.

المطلب الثالث: تداعيات الدور الإسرائيلي في إثيوبيا على الامن المائي المصري.

11: مصطلحات الدراسة.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الفصل الأول:
الأمن الوطني

الأمن الوطني هو توفير الدولة الحماية والأمان لموطنيها المتواجدين على أراضيها ، كما يمكن تعريفه أيضاً بأنه استخدام جميع الوسائل الأمنية المتاحة للمحافظة على سير وطبيعة الحياة اليومية في المجتمع بعيداً عن وقوع أي أزمات أو إشكالات تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في الدولة والتي قد تشكل خطراً على حياة المواطنين وممتلكاتهم، وقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني قديماً فقط بالجوانب العسكرية والاستراتيجية المتصلة بمواجهة التحديات والتهديدات المحتمة التي قد تهدد الدولة واستقرارها، لكن هذا المفهوم تطور في العقود السابقة ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، ليتطور مفهوم الأمن الوطني ويصبح متعلق بقدرة الدولة على حماية اراضيها وشعبها ومواردها وعقائدها واقتصادها من أي عدوان خارجي قد تتعرض له، بالإضافة غلى قدرة الدولة على التصدي لجميع المشكلات الداخلية التي يمكن أن تحدث والعمل على حلها بجميع الطرق الممكنة [1].

يعد مفهوم الأمن من أهم المفاهيم المعاصرة بسبب ارتباطه المباشر باستقرار الدول واستمراريتها وحياة وكرامة الأفراد ومختلف الجماعات المكونة للمجتمع، وقد أصبح الأمن الهاجس الأكبر للدول فلا يمكن تحقيق تنمية أو تقدم أو استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي بدون توافر الأمن الذي يحمي المجتمع ومكتسباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتعدد جوانب الأمن فهناك الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن العسكري والأمن الفكري والأمن الغذائي [2].

المبحث الأول: محددات الأمن الوطني المصري:

يعتبر الأمن الوطني أحد أهم الركائز التي تقوم عليها قوة الدولة خاصة في ضوء المتغيرات الدولية التي فرضها النظام العالمي الجديد المتمثل بالهيمنة الأمريكية على العالم في ظل متغيرات وتطورات مهمة عرفها العالم تمثلت في انهيار النظام الدولي الذي كان قائماً على ثنائية القطبية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وقيام نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتحكمها بقيادة المجتمع الدولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، قد تسببت هذه التغيرات في إلحاق أضرار كبيرة بالأمن الوطني لمختلف الدول العربية بسبب ارتباط بعض الدول العربية وتحالفها مع الاتحاد السوفيتي، كمصر التي حرصت حكومتها على تعزيز أمنها الوطني على الصعد كافة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وغيرها، وتجلى ذلك عبر

---

[1] الأميري، خالد علي محمد العموش، احمد فلاح، **الأمن الوطني المفهوم الأبعاد والنظريات**، مجلة الآداب، العدد 133، 2020.، ص 529.
[2] الضغيم، محمد دغيم، **الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، البحث الفائز في مسابقة مجلس التعاون لدول الخليج العربي للبحوث الأمنية عام 1426هـ / 2005م، ص 38.

محاولتها رفع مستوى الولاء الوطني داخل مختلف فئات المجتمع الوطني المصري، وخاصة بين الأجيال الشابة[1].

المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني:

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات القديمة التي ورد ذكرها في المصادر اليونانية بمصطلح Asphaleia الدال على الأمن والسلامة، والذي اشتق من المصطلح اليوناني Sphallo الذي يعني التعثر والسقوط وارتكاب الأخطاء[2]، فالأمن من الناحية اللغوية هو عكس الخوف ونقيضه وهو عبارة عن حالة تتواجد ونتيجة نحصل عليها إثر جملة من الإجراءات والوسائل وليس فعلاً يمكن أن نفعله[3]، فبحسب ما ذكر أرنولد ولفرز فإن الأمن هو عبارة عن حالة تتعلق باختفاء التهديدات ضد القيم المركزية للدولة والمجتمع، وغياب الخوف من أن تكون تلك القيم عرضة للتهديد[4].

أما دائرة المعارف البريطانية فتصفه بأنه هو حماية الأمة من خطر القهر على يد سلطة أجنبية حيث تصبح قيم الدولة معرضة للتهديد، لكن هذا التعريف قد لا يكون تعريفاً دقيقاً لعدم تحديده للأخطار والتهديدات التي تواجه قيم الدول[5]، وبخاصة في المجالات المتصلة بالعلاقات الدولية ويمكن اعتبار قوة الدولة واستمراريتها وقدرتها على البقاء والمحافظة على قيمها ومبادئها الأساسية واستمرارها في عمليات النمو أشكالاً أخرى للأمن الوطني، كما يمكن اعتبار القدرة والاستمرارية في تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات الوطنية الشاملة والأهداف العليا للدولة من دون تدخلات قوية ذات تأثيرات سلبية شكلاً من أشكال الأمن الوطني[6].

ويعرف الأمن في الأدبيات العامة للعلوم السياسية على أنه اختبار لقوة الدولة وقدرتها على البقاء والمحافظة على قيمها ومبادئها الرئيسية مع استمرار النمو وفقاً للاستراتيجيات والأهداف الموضوعة سابقاً، وقد اختلف الباحثون المختصون في مجال العلوم السياسية حول تحديد تعريف شامل للأمن، ولعل من أبرز التعاريف

---

[1] يس، حسام الدين طاهر، **الولاء الوطني والأمن القومي المصري**، القاهرة، دورية الأمن القومي والاستراتيجية تصدر عن الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 4، 2024، ص 76.

[2] قسوم، سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، أبو ظبي الأمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018، ص 18 – 20.

[3] البشري، محمد الأمين، **الأمن القومي العربي المقومات والمعوقات**، الرياض، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 1420هـ / 2000، ص 17.

[4] الأميري، **مرجع سابق**، ص 531.

[5] سعداوي، عمر، **البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بأتنه، 2020/2019، ص 26.

[6] الأميري، **مرجع سابق**، ص 531 - 532.

المطروحة تعريف وولتر ليبمان الذي اعتبر الأمن هو بقاء الدولة أو الأمة في وضع آمن إلى المستوى الذي لا تكون فيه مبادئها وقيمها معرضة للخطر بشكل كبير إذا كانت ترغب في عدم الدخول في حرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في تلك الحرب[1].

ركز بعض الباحثين على القيم الاستراتيجية في حين ركز البعض الآخر على أهمية الدولة الوطنية، فيما ركزت مجموعة ثالثة على القضايا المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، ومجموعة أخرى على قضايا العنف، فبرز نتيجة هذه الاختلافات بين الباحثين والمختصين، فبعض الباحثين يرون أن الأمن الوطني هو الإجراءات التي تتخذها الدولة وفقاً لإمكاناتها وقدراتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الوقت الراهن والمستقبل مع مراعاة الظروف والمتغيرات الدولية الطارئة، في حين رأت أكاديمية ناصر أن الأمن والوطني هو الإجراءات التي تتبناها الدولة أو مجموعة من الدول في سبيل ضمان استقلالها وأمنها الوطني وسيادتها واستقلال قرارها في المجتمع الدولي بما يتوافق مع مصالحها والتزاماتها الدولية من النواحي السياسية والاستراتيجية والتاريخية والجغرافية، وذلك بهدف تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يتم الاعتماد على القوة العسكرية لتلك الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية وتحقيق المكانة المرموقة التي تطلع لها الدولة في المجتمع الدولي، وذلك من خلال البناء على تخطيط واستراتيجية علمية مدروسة لتحقيق تلك الأهداف[2].

كما يعرف الباحث أمين هويدي الأمن الوطني باعتباره عبارة عن جميع الإجراءات التي تقوم الدولة باتخاذها في ظل إمكانياتها وقدراتها في سبيل الحفاظ على كيانها ومصالحها في الوقت الراهن والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية، في حين يطرح بعض الباحثين مثل كيجلي تعريفاً آخر للأمن الوطني يدمج بين شعور المواطن وجهود الدولة لتحقيق الشعور بالطمأنينة الذي توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها لضمان أمن الدولة وبقائها [3]. كذلك يعرف وكرونينبورغ وفرانك ترانجر الأمن الوطني بأنه جزء من السياسة الحكومية التي تستهدف خلق شروط وظروف سياسية محاية داخلية وخارجية دولية ملائمة لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد الأعداء المحتملين على الصعد الداخلية والخارجية [4].

---

[1] هاجر، بن لوصيف، **استراتيجية إدارة الأمن الوطني في الدول العربية دراسة حالة**، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2021/2020، ص 17 – 18.

[2] الهلالي، هالة السيد، **الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً "**، القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 20، العدد 2، إبريل 2019، ص 100.

[3] الدغيم، **الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مرجع سابق، ص39.

[4] ميهوب، وسام، **أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 / 2014، ص 29 – 33.

أما الباحث بوزان فيطرح تعريفاً آخر للأمن الوطني يتجلى بقدرة الدولة في الحفاظ على وحدتها الوطنية وهويتها المستقلة المتميزة عن الدول الأخرى[1]، أما الباحث عامر مصباح فيرى أن الأمن الوطني هو تحقيق أمن الدولة والمجتمع من الأخطار التهديدات الداخلية والخارجية التي تستهدف وحدة الدولة وبقائها واستقلالها وأمنها من جميع التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها سواءً أكانت عسكرية أم اجتماعية واقتصادية كالفقر والمرض والجهل والتخلف، وذلك في سبيل الحفاظ على مجتمع تلك الدولة وهويته وثقافته وقيمه وفكره، كما يعرف حسن جوهر الأمن الوطني بأنه البرنامج الخاص بحفظ شخصية الدولة وهويتها وسلامة حدودها وحماية مقوماتها الوطنية من جميع أشكال الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية، فالأمن الوطني من وجهة نظر الباحث هو المجهود اليومي المبذول من قبل الدولة لتنمية وتطوير الأنشطة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والوقوف في وجه أية تهديدات أو مخاطر داخلية أو خارجية يمكن أن تشكل خطراً أو تلحق ضرراً بالأنشطة التنموية داخل المجتمع في تلك الدولة، مما يساعد على استقرار ذلك المجتمع ويحقق الرفاهية لأفراده[2].

يعود اهتمام الحكومات ورجال السياسية وقادة الدول بالأمن الوطني إلى تاريخ قيام ونشأة الدول القومية الذي حدث في أعقاب توقيع صلح وستفاليا عام 1648م، لكن اهتمام الباحثين والمفكرين بدراسة هذه الظاهرة السياسية قد بدأ بشكل فعلي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام ما يعرف بالحرب الباردة[3]، وقد كان مفهوم الأمن الوطني في بدايته مقتصراً على الجانب العسكري، لكن مع نهاية الحرب الباردة توسع هذا المصطلح ليشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأضحى هذا المصطلح على رأس أولويات الدول والحكومات في جميع أنحاء العالم[4].

لقد شكلت هذه المرحلة الإطار أو المناخ المناسب الذي جرت فيه محاولات الباحثين لوضع مفاهيم وصياغات نظرية لهذا المفهوم السياسي حيث ظهرت الكثير من الصعوبات لوضع مفهوم واضح للأمن الوطني بكل أبعاده ومستوياته لأنه بسبب التعارض النظري بين مفاهيم الأمن الوطني، والذي هو بالأساس صراع بين المفاهيم العسكرية والاجتماعية للأمن الوطني، لذلك كان من الصعب الاتفاق بين الباحثين والمختصين. [5].

حول تحديد ماهية ومفهوم الأمن الوطني عدة اتجاهات منها:

---

[1] سعداوي، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] هاجر، **مرجع سابق**، ص 21.

[3] سليم، محمد السيد، **تطور السياسية الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص 18.

[4] هاجر، **المرجع السابق**، ص 18.

[5] سليم، **مرجع سابق**، ص 18.

1. **الاتجاه الأول النظرة الشمولية في تعريف الأمن الوطني:** يرى أنصار هذا الاتجاه وفي مقدمتهم روبرت ماكنمار في كتابه الأمن أن الأمن هو أساس عملية التنمية، فبحسب رأيه لا يمكن أن يتوافر الأمن في أية دولة بدون تحقيق التنمية، والدول التي لا تحقق التنمية لا يمكن أن تظل آمنة بدون التعرض للمخاطر الأمنية الداخلية والخارجية، وقد عبر ماكنمار عن مفهوم الأمن الوطني بكلمة شاملة والتي كانت تعني التنمية، لذلك عندما وضع ماكنمار هذا التعريف العام الموسع للأمن الوطني فهو يكون قد جمع بين الأمن والتنمية حيث مزج بين المفهومين (الأمن والتنمية) بشكل متناسق حيث كان يرى أن الأمن لا يكون فقط بالاعتماد على القوة العسكرية والتسليح، بل كذلك بتحقيق التنمية في الدولة والمجتمع حيث اعتبرها من أهم شروط تحقيق الأمن الوطني[1].
2. **الاتجاه الثاني الأمن الوطني كقيمة مجردة:** يفصل منظرو هذا الاتجاه الأمن الوطني عن موارد الدولة بوضعه في مقدمة أولويات الدولة واهتماماتها، وهو ما أطلق عليه آدم سيمث (مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع)، بمعنى تفضيل الدولة والمجتمع للبندقية على الخبز، وكان من كبار منظري هذا الاتجاه والتر لبمان الذي عرف الأمن الوطني باعتبار أن الدولة عندما تكون قوية وآمنة وقادرة على الدفاع عن مصالحها، فإنها تكون غير مضطرة للتضحية والتخلي عن مصالحها ومشاريعها الموضوعة، لكي تتجنب الدخول في حرب مع خصومها لحماية أمنها الوطني والدفاع عن مصالحها، وقد أكد لبمان على أن أمن الدولة وقوتها يجب أن يكون موازناً لقدراتها العسكرية حيث يجب أن تكون تلك القدرات العسكرية التي تتمتع بها الدولة قادرة على التصدي ومواجهة أي اعتداء مسلح على الدولة والتغلب عليه، فهو يركز على القوة العسكرية باعتبارها الشرط الأول الذي يجب توافره لحفاظ الدولة على أمنها الوطني[2].
3. **الاتجاه الثالث الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي واستراتيجي:** كانت بداية ظهور هذا الاتجاه في عام 1973م في أعقاب حرب أكتوبر وظهور أزمة النفط والتي عرفت بقضية (حضر تصدير النفط العربي إلى الدول الغربية) حيث تنبهت الدول الغربية إلى خطورة هذا الموضوع باعتبار أن رفاهية وتنمية مجتمعات الدول الغربية كانت قائمة على النفط العربي، ومن هنا ظهرت فكرة ضرورة قيام الدول الغربية بتأمين مصادر الطاقة ووضع استراتيجيات أمنية لحماية تلك المصادر، وكان من أبرز منظري هذا الاتجاه لورانس كروز وجوزيف ناي اللذان وضعا مفهوم خاص للأمن الوطني تمثل بأنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية في مفهومها المادي المحسوس المتمثل بالجانب

---

[1] العلي، سحر باقي، **أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، 2013، ص 22 – 24.

[2] هاجر، **مرجع سابق**، ص19.

الاقتصادي حيث أكدا على أهمية القوة الاقتصادية باعتبارها ركيزة أسياسية من ركائز الأمن الوطني للدول[1].

لذلك يمكن القول أن الأمن الوطني بالمفهوم العام هو حماية الدولة وسلامة وحدة أراضيها وسيادتها واستقرارها، وبالتالي فإن الأمن الوطني يشتمل على عنصرين مهمين يتمثل العنصر الأول بحماية كيان الدولة والمجتمع ضد التهديدات والأخطار الداخلية والخارجية المحدقة بكيان الدولة واتباع سياسات التوسع بما يستلزم بناء قوة عسكرية وجيش مجهز بأحدث المعدات العسكرية حتى ينهض بالمهام المكلف بها، ومن ثم يتضمن هذا العنصر مكونات عديدة تلعب دوراً مؤثراً في تكوين وتجهيز هذا الجيش متل التكوين الديمقراطي والقدرات الاقتصادية ومستوى عالي من التقدم التكنولوجي وموقع الدولة من الناحية الاستراتيجية ومستوى جديد من الاستقرار السياسي ودرجة جيدة من النمو الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهي المكونات الطبيعية[2].

أما فيما يتعلق العنصر الثاني المتمثل بحماية النسيج الداخلي للدولة فإن هذا العنصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصد المحاولات الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية الدولة وتحقيق أقصى درجة ممكنة من التناسق والتفاهم، وتؤثر في هذا العنصر عوامل عدة مرتبطة بالمجتمع داخل الدولة مثل التكوين الاثني والوطني داخل المجتمع ودرجة الثقافة والنضوج الفكري والقدرة على مواجهة المحاولات الخارجية للتدخل وفرض الهيمنة وهي المكونات الوظيفية [3].

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الوطني المصري:

أولاً ـ أبعاد الأمن الوطني المصري:

تقسم أبعاد الأمن الوطني بصفة عامة الي محددات داخلية وأخرى خارجية وبالإسقاط على الداخلية يتضح أنها تشمل البيئة الداخلية وما يشتمل بداخلها كالنظام الاجتماعي في الدولة بالإضافة الى النظام والهيكل السياسي للدولة، ناهيك عن المقدرات الاقتصادية والثقافية والتاريخية بالإضافة الي تكوين الدولة الجغرافي، أما عن المحددات الخارجية فتتمثل في البيئة الدولية والإقليمية وما يصدر عنها، كما أنها تعني من جانب آخر انعكاس واتساق الدولة مع محيطها الداخلي ومدى تفاعلها مع مكوناته فينعكس بالضرورة علي ارتباطها بالبيئة الخارجية.

---

[1] العلي، **مرجع سابق**، ص 20 – 21.

[2] هاجر، **مرجع سابق**، ص 21.

[3] العلي، **المرجع السابق**، ص 33.

1 – البعد السياسي: يرتبط البعد السياسي بالإيدلوجية والعقيدة، وكذلك بنوع النظام السياسي وشكل المؤسسات السياسية للدولة المصرية، ويرتكز على السياسية الداخلية ومستوى القبول والرضا الجماهيري ودرجة التماسك المجتمعي وعلى الجانب الآخر يرتبط بالسياسة الخارجية من حيث ما يبذل من جهد دبلوماسي في العلاقات الدولية[1]، ويلعب البعد السياسي بشقيه الداخلي والخارجي دوراً مهماً في تحقيق الأمن الوطني المصري حيث يتمثل الجانب الداخلي في النظام السياسي والاستقرار السياسي والمشاركة الشعبية في العملية السياسية، فتلعب الديمقراطية والشرعية دوراً مهماً في دعم الأمن الوطني واستقراره أو ضعفه وتراجعه، فالنظام السياسي القائم على الحرية والمشاركة الشعبية الحقيقية في العملية السياسية والديمقراطية يؤدي إلى تحقيق نوع من الاستقرار على الصعيد الداخلي للدولة، مما يعزز الأمن الوطني ويقويه في وجه التحديات والأخطار المحدقة به، بينما تلعب غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية في العملية السياسية وانعدام الديمقراطية وتقيد الحريات العامة دوراً سلبياً ينتج عنه عدم استقرار وتعرض الأمن الوطني للدولة إلى الانهاك والتراجع[2]، أما على الصعيد الخارجي المتمثل في سياسات الدول الكبرى والإقليمية وأهدافها وتوجهاتها وغاياتها ودرجة تعاونها ومصالحها المشتركة فينعكس ذلك سلباً أو إيجاباً على الأمن الوطني، كما لا بد من الإشارة إلى التأثير المتبادل للجانبين الداخلي والخارجي على بعضهما، فأي خلل يتعرض له أحدهما يؤثر على الآخر، كما أن بناء أحدهما على ركائز قوية يؤدي إلى دعم الجانب الآخر وتقويته[3].

2 – البعد العسكري: يعتبر البعد العسكري البعد الأكثر وضوحاً وفاعلية[4]، فهذا البعد لا تسمح الحكومات بضعفه وتراجعه واختراقه، لأن حدوث ذلك يعرض الدولة للخطر والتهديدات التي تؤثر على سيادتها واستقلالها، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى انهيارها وسقوطها، ويتميز هذا البعد بارتباطه وتأثريه على بقية الأبعاد فهو يعتبر جوهر الأمن الوطني[5]، ويتمثل هذا البعد بوجوب قوة عسكرية تكون قادرة على تحقيق الأمن واستقراره وحماية الدولة من الاعتداءات والتهديدات الخارجية ، وإذا ما أسقط البعد العسكري على مفاهيم الأمن الوطني، فإن هذه المفاهيم جميعها وبلا استثناء قد أخذت البعد العسكري البعد الأساسي والركيزة الأولى في تحقيق الأمن الوطني، فقد كان أصحاب المدرسة التقليدية يعتبرون العامل العسكري هو العامل الرئيسي والجوهري الذي يعتمد عليه في تحقيق الأمن الوطني[6]، لكن أصحاب الاتجاه والمدرسة التنموية خرجوا عن المفهوم التقليدي للأمن الوطني الذي تم حصره في البعد العسكري وتغليبه على بقية الجوانب

---

[1] يس، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] الأميري، **مرجع سابق**، ص 522.

[3] البزاز، عبد الرحمن، **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية**، القاهرة، دار القلم، 1996، ص 107 – 111.

[4] المصلح، سعدون علوان، **الأمن القومي العربي الواقع والمستقبل**، عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014، ص 25.

[5] يس، **المرجع السابق**، ص 81.

[6] الأميري، **مرجع سابق**، ص 534 – 535.

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أنهم لم يهملوا البعد العسكري بل اعتبره أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق الأمن الوطني[1].

3 ــ البعد الاقتصادي: يرتبط البعد الاقتصادي بتأمين الموارد الاقتصادية الحيوية الذي يسعى لتحقيق مستوى مناسب من التنمية والرخاء الاقتصادي لتجنب تعرض الدولة للضغوطات الخارجية[2]، فهو يعني التنمية والاكتفاء الذاتي والرفاهية ، ومن أبرز مؤشرات نجاح وتحقيق هذا البعد هو معدل النمو الاقتصادي المعالي وارتفاع إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي إجمالي الدخل الوطني[3]، ويتمثل البعد الاقتصادي في تنمية واستثمار الاقتصاد الوطني وتحقيق مستوى جيد من الرفاعية الاقتصادية في المجتمع وخلق وظائف جديدة وحماية المستهلكين والقضاء على جميع أشكال التجارة الغير مشروعة[4]، هذا بالإضافة إلى توفير المناخ المناسب لتأمين متطلبات واحتياجات الشعب من المواد الاساسية وتأمين سبل التقدم والرفاهية له[5]، ويحتل البعد الاقتصادي موقعاً مهماً وأساسياً في معادلة الأمن الوطني حيث لا يمكن تحقيق الأمن الوطني إلا في ظل تحقيق اقتصاد قوي ومتين يؤدي إلى تحقيق استقرار داخلي من خلال عملية التنمية واستقلالاً في قرار الدولة الخارجي بعيداً عن التبعية، وخاصة التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من نتائج سلبية حيث أن الاقتصاد الضعيف يسهل عملية الاختراق الخارجي للأمن الوطني للدولة ويقوض من دعائمه [6].

4 ــ البعد الاجتماعي: يعتبر هذا البعد من الأبعاد المهمة في تحقيق الأمن الوطني المصري ويرتبط بشكل مباشر بالمجتمع العلاقات القائمة داخله والتراث الاجتماعي والخصوصية التي يتمتع بها ذلك المجتمع، وهو عامل مؤثر في تكوين السكان وبالتالي يؤثر على الأمن الوطني للدولة ويجعلها قادرة أو عاجزة عن مواجهة التهديدات والأخطار التي يتعرض لها السكان والمجتمع[7]، ويتمثل البعد الاجتماعي في تأمين وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل يحفز شعورهم وانتمائهم وولائهم للدولة والوطن، وكذلك محاربة بعض الأمراض الاجتماعية كالفقر والبطالة والتطرف والتعصب الفكري وتوفير حالة من الاستقرار للمجتمع داخل الدولة وخلق نوع من التوازن بين العوامل الاجتماعية والسكانية[8]، كما يعتبر تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الوطني شرطاً

---

(1) الجريعة، رجاء سلامة، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 25.

(2) المصلح، **مرجع سابق**، ص 33 – 34.

(3) يس، **مرجع سابق**، ص 81.

(4) الأميري، **مرجع سابق**، ص 533 – 534.

(5) هلال، على الدين، **النظم السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 188 - 189.

(6) الجريعة، **مرجع سابق**، ص 25

(7) يس، **المرجع السابق**، ص 81.

(8) الأميري، **مرجع سابق**، ص 535.

مهماً من شروط تحقيق أبعاد الأمن الوطني الأخرى، فعندما يشعر الفرد بالأمن الاجتماعي لحياته وحياة أفراد أسرته سيزداد من ولائه للدولة، وبالتالي سوف يساهم هذا في تعزيز وضمان الأمن الوطني بمختلف أبعاده [1]، كذلك يساهم البعد الاجتماعي للأمن الوطني في ترسيخ مفهوم الانتماء الذي يعتبر من أهم مكونات الأمن الوطني حيث يساهم غياب هذا البعد في انتشار مفهوم اللامبالاة وعدم الانتماء، والتي تعتبر من أهم أسباب ضياع الأمن الوطني والفشل في تحقيقه[2].

5 ـ البعد الجيوبولوتيكي: يمثل هذا البعد مفهوم استغلال الحقائق الجغرافية من منظور سياسي مع ضرورة مراعاة مصالح الآخرين المشاركين في الأهداف نفسها والمستفيدين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي، ويتأثر هذا البعد بحجم الدولة وشكلها والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على البعد العسكري والموارد الطبيعية والاتساع المتاح للتجمعات السكانية ، فهناك حقيقة مهمة تؤكدها الدراسات الجيوبوليتيكية عن مكان ما حيث لا يجوز إهمال ما تمليه الخصائص الجغرافية من حقائق فإما أن تستغل أهميتها بشكل كبير أو يتم اتخاذ إجراءات وقائية حيال ضعفها حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تهديد الأمن الوطني أذا لم تتخذ الإجراءات الوقائية المناسبة [3].

6 ـ البعد المعلوماتي والإعلامي والثقافي: يعتبر البعد المعلوماتي في ظل التطور التكنولوجي لقطاع المعلومات والاتصالات من أبرز المحددات المعاصرة للعلاقات الدولية، وبسبب أهمية هذا البعد نظراً لارتباطه بالأمن الوطني أضحت الدول تفرض عليه نطاقاً من السرية والكتمان سواءً أكانت المعلومات عسكرية أم متعلقة بجوانب أخرى[4]، أما فيما يتعلق بالبعدين الإعلامي والثقافي فهو يتمثل في الانفتاح على الآخرين والتعايش معهم والحفاظ على الهوية الحضارية والثقافية للمجتمع المصري ومواجهة محاولات الغزو الفكري والثقافي وتغير الهوية الثقافية وتذويبها، والسعي لتقديم الإعلام الهادف الواعي القادر على المنافسة والحفاظ على الهوية الثقافية المصرية، ويمكن وصف الثقافة باعتبارها مجموعة من التوجهات القيمية التي تحدد سلوك الأفراد داخل المجتمع، ومما لا شك فيه أن الوضع الأفضل للثقافة من منظور الأمن الوطني للمجتمع هو أن

---

[1] علوي، مصطفى، **البعد الاجتماعي الأمن القومي المصري**، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 2، العدد 7، 2001، ص 104 – 106.

[2] عبد السلام، أماني محمد شريف، **دور التعليم الجامعي في الحفاظ على الأمن القومي المصري دراسة تحليلية**، المجلة العلمية كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 34، العدد 10، أكتوبر 2018، ص 17.

[3] الأميري، **مرجع سابق**، ص 536.

[4] يس، **مرجع سابق**، ص 81.

تتمكن الثقافة من تأدية دور محوري في تحقيق التجانس داخل المجتمع مما يجعله حصناً منيعاً في مواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية[1].

لذلك يمكن القول إن الأمن الوطني يشتمل على جميع الإجراءات والأنشطة التي تقوم الدولة بها وذلك بهدف المحافظة على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها ورفاهيته مجتمعها والمحافظة على قيمها ومبادئها ومعتقداتها في مواجهة التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية، وهناك عدة مستويات لتحقيق الأمن الوطني يتمثل في ثلاث مستويات:

أ- مستوى محلي داخلي يتعلق بحماية المجتمع من الأخطار الداخلة، وبخاصة تلك التي تحركها قوى خارجية، وهذا ما يترتب على النظام السياسي القائم في الدولة تحقيق مستوى جيد من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وأن يسمح النظام السياسي لمختلف القوى المجتمعية في المشاركة في إدارة الدولة.

ب- مستوى إقليمي يتمثل في إقامة علاقات استراتيجية مع مختلف دول الجوار الإقليمي عبر إقامة شبكة من التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لذلك يمكن تعريف الأمن الوطني على الصعيد الإقليمي بكونه ما تقوم به الدولة أو مجموعة من الدول التي يجمعها نظام جماعي واحد من إجراءات تضمن لها الحفاظ على أمنها واستقلالها وسيادتها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية [2].

ت- مستوى عالمي دولي يتمثل في تكوين شبكة من العلاقات الدولية مع الدول الكبرى الفاعلة في المجتمع الدولي حيث تتأثر قدرة الدولة في تحقيق أمنها الوطني بخصائص وسمات النظام الدولي السائد وطبيعة العلاقات بين مختلف الدول والقوى الكبرى، ولهذا فإن الأمن الوطني في أي مجتمع هو حصيلة التفاعل بين المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وهو نقطة التقاء السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، فهو مرتبط بقدرة الدولة على تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الشاملة على الصعيد الداخلي والمحافظة على الاستقلال الوطني والقومي في الخارج[3].

---

[1] عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

[3] المرجع نفسه، ص 18.

ثانياً ــ مقومات الأمن الوطني المصري:

لا يمكن للأمن الوطني أن يتحقق ما لم يستند إلى مقومات ترسخه وتجعل منه دعامة من الصعب اختراقها، لذلك يمتلك الأمن الوطني بمفهومه المجتمعي الشامل مجموعة من المقومات التي يؤدي غياب البعض منها إلى إضعاف قدرة المجتمع ويهدد أمنه الوطني بشكل كبير، ومن أبرز تلك المقومات:

1 ــ المقومات السياسية: يمكن القول إن مساعي الأفراد القائمين على إدارة الدولة والذين يشغلون المناصب العليا في الدولة من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الوطني لأي دولة ومنها مصر، فغاية العمل السياسي حل جميع المشكلات التي تواجه الدولة على الصعد الداخلية والخارجية[1]، فعلى الصعيد الداخلي يتمثل دور النظام السياسي في قدرته على حل المشكلات الداخلية التي تواجه الدولة وحسن استغلال وإدارة الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية، أما على الصعيد الخارجي فيتمثل دور النظام السياسي في سياسات الدول الكبرى والإقليمية وأهدافها تجاه الدولة، وكذلك في مدى وقدرة التأثير الذي تلعبه الدول في المجتمع الدولي وقدرتها على الحفاظ على استقلالها وسيادتها وهويتها وأمنها الوطني بدون خضوعها لأية ضغوط خارجية حيث تعتبر السياسة الخارجية الوسيلة الأولى التي تعتمدها الدولة في الدفاع عن مصالحها العليا وحماية أمنها الوطني والحفاظ على كيانها واستقلالها وقيمها ضد الأخطار المحدقة خارجياً، ويمكن تقييم فعالية وأداء السياسية الخارجية للدولة من خلال تقييم دور الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة وتوظيف لقدراتها وذروها في المنظمات الدولية والرأي العام العالمي وتأثيرها في سياسات الدول الأخرى ذات المصالح المشتركة معها في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي ولعب دور أساسي على الصعيد الخارجي[2] .

2 ــ المقومات الجيوستراتيجية: تعد المقومات الجيوستراتيجة من العوامل الحاكمة لسياسية الدولة ونهجها حيث ترى الدولة نفسها واقعة تحت رحمة الجغرافيا، وهذا ما يطلق عليه منظرو الجيوبوليتيك بلعنة الجغرافيا، لذلك يتوجب على الدولة انتهاج سياسات تحد بشكل كبير من هذا الضغط الذي يشكله العامل الجغرافي، وفي المقابل على الدول التي تقع في موقعي جغرافي واستراتيجي تبني سياسات تساعد في استثمار هذا الموقع الجغرافي بشكل يعود بالمنفعة على المجتمع[3]، فالمقومات الاستراتيجية تتمثل في الموقع الجغرافي والجيوسياسي للدولة وأهميته ومساحة الدولة وعدد سكانها ومواردها وموقعها قربها وبعدها من المنافذ والممرات البحرية المهمة في العالم ومدى توافر الثروات الطبيعية في الدولة، فدائماً ما كانت تسعى الدول

---

[1] هاجر، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 20.

[3] هاجر، **المرجع السابق**، ص 18.

الكبرى للسيطرة على الدول ذات الموقع الجغرافي والاستراتيجي المميز أو التي تمتلك ثروات طبيعية من موارد الطاقة كالغاز والنفط أو المعادن، لذلك فإن دراسة الموقع الجغرافي وما يمتلكه من مزايا وسلبيات يساعد الدول في الاستعداد لمواجهة مختلف التهديدات التي يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على أمنها الوطني[1].

3 ــ المقومات العسكرية: تعتبر المقومات العسكرية أهم الركائز الرئيسية لتحقيق الأمن الوطني للدولة بشكل عام والدولة المصرية بشكل خاص، لأنه مهما امتلكت الدولة من مقومات أخرى وغابت عنها القوة العسكرية ، فإن هذه الدولة ستفشل في الحفاظ غلى أمنها الوطني وسيادتها واستقلالها، وقد تتعرض إلى اضطرابا ومخاطر تؤدي إلى انهيارها أو خضوعها لسيطرة الدول الأخرى، ولذلك فإن تحقيق الأمن الوطني يشترط وجود قوة عسكرية قادرة على الدفاع الدولة والحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها ومصالحها وممتلكاتها من جميع الأخطار والتهديدات الخارجية، وتتمثل المقومات العسكرية في القدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة من بشرية وتقنية وحجم التسليح والخبرات العسكرية والتحالفات العسكرية للدولة مع القوى الدولية والإقليمية [2].

4 ــ المقومات الاقتصادية: تعد المقومات الاقتصادية عنصراً رئيساً في معادلات الأمن الوطني لأي دولة ومنها مصر، لذلك فلا يمكن أن يتحقق الأمن الوطني إلا في ظل توافر اقتصاد قوي ينشأ على استقرار داخلي من خلال عملية تنمية مستدامة واستقلالاً في القرار السياسي الخارجي بعيداً عن التبعية، وتتمثل المقومات الاقتصادية للدولة في نشاطها الاقتصادي وما تملكه من موارد صناعية وزراعية وخدمات ومدى قدرة الدولة على الاعتماد على نفسها في العمليات الإنتاجية وقدراتها الاقتصادية على مواجهة الأخطار بالإضافة إلى مهارات وخبرات السكان العلمية والفنية[3]، وتمتلك الدولة ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن الوطني:

أ- الموارد الصناعية: يعد النمو الصناعي للدولة عاملاً مؤثراً في قوتها وقدرتها على تحقيق الأمن الوطني فلا يمكن لأي دولة بناء سياسات دفاعية أو هجومية وأن تكون ذات أثر فعال دون امتلاكها لقدرات وإمكانيات صناعية تخدمها في صنع معداتها وآلياتها الحربية.

ب- الموارد الغذائية: لا توجد دولة في العالم المعاصر نجحت في تحقيق اكتفائي ذاتي من الموارد الغذائية، لذلك يمكن القول إنه لا يوجد أمن غذائي كامل حيث أن جميع دول العالم تعتمد على الاستيراد لتأمين مختلف حاجيتها من المواد الغذائية التي لا تنتجها.

---

[1] عبد السلام، **مرجع سابق**، ص19.

[2] المرجع نفسه ص 21.

[3] هاجر، **مرجع سابق**، ص 36.

ت- الموارد المعدنية: ينطبق ما ذكر سابقاً عن الموارد الغذائية على الموارد المعدنية حيث لا توجد دولة في هذا العالم نجحت في تحقيق اكتفائي ذاتي من الموارد المعدنية والطبيعة حيث تحتل موارد الطاقة أهمية كبيرة في مجال بناء الأمن الوطني للدول [1].

5 ــ المقومات العلمية والتكنولوجية: تعد المقومات العلمية والتكنولوجية من المقومات الحديثة التي أضحت من أهم مقومات الأمن الوطني نظراً لارتباطها بالتقدم العلمي والتكنولوجي، فهي تلعب دوراً مؤثراً في تقدم الدول وتراجعها وصياغة مستقبلها، وقد ازدادت أهمية هذه المقومات في الوقت الراهن، وذلك بهدف تحقيق الأمن الوطني للمجتمع، فافتقار الدول للمقومات العلمية والتكنولوجية يعني عدم قدرتها على مواكبة التطورات التي يشهدها العالم خاصة في ظل الصراع القائم بين القوى الكبرى للسيطرة والهيمنة على العالم عبر استخدام العلم والتكنولوجيا، وتتمثل المقومات العلمية والتكنولوجية. في حجم الإنتاج العلمي وعدد المراكز البحثية والعلمية والجامعات وحجم الميزانية الموضوعة لخدمة أغراض البحث العلمي وعدد العلماء والقدرة على انتاج وتصنيع التكنولوجيا وتصديرها [2].

6 ــ المقومات الاجتماعية والثقافية: تحتل المقومات الاجتماعية والثقافية مكانة جيدة بين مقومات الأمن الوطني المصري حيث تتمثل في الحد من الجريمة والانحراف وإشباع رغبات أفراد المجتمع الروحية والمادية حيث يعد ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق أبعاد الأمن الوطني المصري، فالفرد في المجتمع عندما يشعر بالأمن والراحة الاجتماعية في حياته ومستقبله ومستقبل أسرته سيكون موقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لضمان وحماية الأمن الوطني بأبعاده المختلفة حيث ستنمو وتتعزز عنده مفاهيم الانتماء والولاء للوطن، والتي تعتبر من أهم مكونات الأمن الوطني في المجتمع[3]، ولا تقل المقومات الثقافية عن الاجتماعية من حيث الأهمية في بناء الأمن الوطني المصري حيث أن المجتمعات التي تعاني من الانقسام والتناحر الثقافي يكون أمنها الوطني معرض بشكل كبير للتهديدات من قبل القوى الداخلية والخارجية، لذلك يمكن القول إن فاعلية المقومات الثقافية والاجتماعية في تحقيق الأمن الوطني المصري تتوقف على مدى تحقيق ثلاثة شروط رئيسية وهي:

أ- إشباع جميع الرغبات والحاجيات الرئيسية للأفراد في داخل المجتمع، مما يعزز ارتباط الفرد بالمجتمع ويعمق حالة الاستقرار الاجتماعي.

ب- القضاء على جميع أشكال التمايز في المجتمع سواءً أكان اجتماعياً أو دينياً أو اقتصادياً وبالتالي القضاء على جميع الخلافات والصراعات بين مختلف فئات المجتمع.

---

[1] عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

[3] المرجع نفسه ص 21.

ت- إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع للمشاركة في كافة الأنشطة داخل المجتمع من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية الأمر الذي يعزز لديهم قيم الانتماء والولاء للوطن [1].

7 ــ المقومات القيادية والإدارية: تعتبر المقومات القيادية من أهم مقومات الأمن الوطني وتتمثل في القدرة على التأثير على الآخرين وقيادتهم بمحض إرادتهم حيث لا يمكن أن يتم أداء هذه القيادة بدون وجود عقيدة قوية ومؤثرة [2]؛ كما تعتبر المقومات الإدارية من أهم مقومات الأمن الوطني حيث أن مستوى هذا الأمن يكون مرتفعاً عندما تكون أجهزة الإدارة العامة في الدولة قوة في ثلاث جوانب وهي التنظيم والأخلاق والأداء [3].

8 ــ المقومات التربوية: ترتبط التربية والتعليم وخاصة الجامعي منه ببناء الشخصية القومية للأفراد، كما له دوره في إلغاء الفوارق الطبقية داخل المجتمع وتعزيز الوحدة الوطنية وقيم الانتماء والولاء والوعي بالمحافظة على ممتلكات الوطن وثرواته وغرس جميع مفاهيم الأمن الوطني[4]، وتتمثل المقومات التربوية في المؤسسات التعليمية ودرجة تطورها وخططها الاستراتيجية المستقبلية ومدى كفاءتها الداخلية والخارجية وقدرتها على التنافس مع المؤسسات التعلمية في الدول الأخرى ودورها في تعليم وتثقيف أبناء المجتمع بالثقافة القومية وإكسابهم مفاهيم الأمن الوطني، وتعد المقومات التربوية أساساً لنجاح وتحقيق المقومات الأخرى فالتربية والتعليم الجيد يساهم في زيادة وتنمية القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الوطني المصري[5].

المطلب الثالث: الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن الوطني المصري:

توجد العديد من الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن الوطني المصري على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية حيث تتمثل الأخطار والتحديات الداخلية في التي تواجه الأمن الوطني المصري في التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيما تتعلق الأخطار التحديات الخارجية في تهديدات دول الجوار الإقليمي والنزاعات والخلافات الحدودية والتدخلات الخارجية الأجنبية في الوضع الداخلي المصري [6].

---

[1] خميس، بلال عبد الفتاح صبحي، **تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، 2005، ص 67.

[2] هاجر، **المرجع السابق**، ص38.

[3] المرجع نفسه ، ص37.

[4] فاروق، عبد الخالق، **اختراق الأمن القومي المصري**، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1992، ص 36 – 28.

[5] عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 22.

[6] عاشور، قياتي، **الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة**، حولية بني سويف، كلية الآداب جامعة بني سويف، المجلد 6، 2017م، ص 185 – 186.

أولاً ــ الأخطار والتحديات الداخلية:

يواجه الأمن الوطني المصري العديد من الأخطار والتحديات التي يعود منشأها إلى عوامل داخلية، مما يشكل خطراً كبيراً على مستقبل الأمن الوطني المصري باعتبارها عوامل ضعف تسهل علمية التدخل الخارجي حيث توفر البيئة المناسبة لذلك التدخل [1]؛ وتتمثل تلك الأخطار والتحديات فيما يلي:

1 ـ الأخطار والتحديات السياسية:

تتمثل التحديات السياسية التي تواجه الأمن الوطني المصري في غياب الاستقرار السياسي حيث عرفت المنطقة مرحلة من عدم الاستقرار السياسي بسبب سياسات القمع والانغلاق السياسي الذي أدى إلى حدوث فجوة كبيرة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع ساهمت في ضعف الشعور الوطني وانهيار العقيدة الوطنية، فساد اليأس والإحباط الاجتماعي داخل المجتمع وتزعزع ثقة الشعب بالنظام السياسي، والذي نتج عنه انتشار مظاهر للعنف السياسي والانتفاضات الشعبية وتفشي الفساد المادي والانحلال الأخلاقي لدى غالبية النخب المثقفة في المجتمع حيث ساهم عدم الاستقرار السياسي في معظم الدول العربية وعلى رأسها مصر في انتشار حالة من الفوضى والتي كانت دافعاً لظهور العنف السياسي الذي تجسد فيما يعرف بالربيع العربي حيث ترافق ذلك بعنف مسلح قادته جماعات ومنظمات مناهضة للأنظمة الحاكمة الأمر الذي فاقم من حالة عدم الاستقرار السياسي على الرغم تمكن تلك الحركات في إسقاط بعض أنظمة الحكم ومنها النظام المصري، فإن الاستقرار السياسي المنشود لم يتحقق وأصبحت مصر تعاني من مظاهر عدم الاستقرار السياسي ترافق ذلك مع انتشار بعض مظاهر العنف السياسي[2].

كما ساهم غياب الديمقراطية بمختلف مظاهرها وضبط التوازنات والصراعات داخل المجتمع واستيعاب مختلف التيارات والفئات والمطالب الشعبية داخل النظام السياسي القائم والتي تعد من أهم مقومات تحقيق الأمن الوطني حيث يعتبر غيابها مصدر كبير للتهديد الوطني عبر غياب الاستقرار السياسي في المجتمع، وخاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع الأقليات العرقية والدينية والطائفية حيث يساهم الفشل في انتهاج سياسات تستهدف احتواء واستيعاب هذه الأقليات التي تعتبر من أكثر العوامل المسببة في عدم الاستقرار السياسي في معظم بلدان الوطن العربي، كما هو الوضع في العراق ومناطق جنوب السودان حيث تستغل القوى الإقليمية والدولية في هذه الأقليات للتدخل في الشؤون الداخلية للبدان العربية[3]. يضاف إلى ذلك إشكالية الهوية وتعددها في مختلف البلدان العربية حيث تعاني غالبية البلدان العربية من تعدد الهويات العرقية والدينية والطائفية، مما يؤدي إلى

---

[1] حاج، ميلود عامر، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، 1437هـ / 2016م، ص 277.

[2] هاجر، **مرجع سابق**، ص 50.

[3] عاشور، **مرجع سابق**، ص 188.

انتشار مظاهر العصبية العرقية أو الدينية أو الطائفية أو القلبية والعشائرية مما يؤدي إلى خلال واضطراب في الأمن الوطني لتلك البلدان [1].

ولا بد أن تكون الديمقراطية نتاج قناعات داخلية ورغبات شعبية وليست مفروضة بعفل ضغوطات خارجية حيث تعاني معظم الدول العربية، وفي مقدمتها مصر من إشكالية الديمقراطية والقمع ومنع الحريات وعلى رأسها حرية التعبير، مما دفع تلك الشعوب إلى بمطالبة الحكومات بالقيام ببعض التحولات الديمقراطية والتي كانت تعود بالدرجة الأولى إلى الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها أنظمة الحكم العربية بسبب زيادة عدد السكان وما يترتب على هذه الزيادة السكانية من تزايد الطلبات الاجتماعية على السلع والبضائع والخدمات[2].

كذلك تعتبر الثورات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية واحدة من أبرز الأخطار والتحديات التي تواجه الأمن الوطني حيث أدت هذه الثورات إلى حدوث أزمات وصراعات داخلية بين الحكومات والنخب السياسية والثقافية والفكرية في المجتمع نتج عنها صراعات فكرية في القيم الاجتماعية والسياسية والدينية وكمحصلة لهذا الصراع الفكري ظهرت نزعات داخلية داخل العديد من النخب والحركات، وخاصة بين دعاة العلمانية وأنصار التوجهات الإسلامية ليتحول هذا الصراع الفكري إلى صراع سياسي يتسم بالعنف ويهدد الأمن الوطني للدولة [3].

لذلك يمكن القول إن الأخطار والتحديات السياسية الداخلية تعتبر من أهم العوائق التي تحد من تحقيق الأمن الوطني، فهي عوامل غير متوافقة مع نظام الحكم وغير موالية له حيث تتضمن مثيري الشغب وعناصر من المعارضة السياسية ذوي التوجهات المتطرفة التي تنادي باستخدام العنف أو من المجرمين الذين يتم استخدامهم من قبل العناصر المتمردة للاستفادة من خبراتهم في السيطرة على الشارع عندما تكون الأهداف الحقيقية خلال نشر الفوضى والاضطرابات في المجتمع بهدف دب الذعر في صفوف المواطنين بغرض السيطرة على السلطة، فتساهم هذه العوامل في عرقلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي وتوالي ظهور الأزمات[4].

---

[1] أعنبيه، **فرج مفتاح فرج، تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (2016- 2023)**، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الانسانية قسم العلوم الإنسانية جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 72.

[2] هاجر، **مرجع سابق**، ص 51.

[3] المرجع نفسه، ص 51.

[4] عاشور، **مرجع سابق**، ص 189.

2 ـ الأخطار والتحديات الاجتماعية والثقافية : كان من أبرز الأخطار والتحديات الاجتماعية والثقافية التي واجهت الأمن الوطني المصري التحدي الديمغرافي المتعلق بتركيبة وعدد السكان الذي ناهز في عام 2020م 100 مليون تبلغ نسبة من هم تحت الثلاثين عام حوالي 60% في حين تبلغ نسبة من هم تحت 14 عاماً حوالي 33% مما يشكل ضغطاً سكانياً كبيراً على مساحة 8% التي يعيش عليها معظم السكان في الأراضي المصرية حيث تحتل مصر المرتبة الرابعة عشر عالمياً على سلم الكثافة السكانية في حالة تقسيم عدد السكان على مساحة الأراضي المأهولة بالسكان، وقد كان للوضع الديمغرافي أثر سلبي على قدرة الحكومات على تأمين الخدمات الأساسية للسكان كالرعاية الصحي والتعليم والسكن، فضلاً عن تعرض القطاع الزراعي لضغط كبير تمثل في محاولة زيادة الإنتاج لتلبية حاجات السكان الغذائية المتزايدة، مما انعكس سلباً على الواقع المائي نتيجة الحاجات المتزايدة من مياه الري وكذلك ازدياد الطلب على الوظائف في القطاعين العام والخاص بشكل تجاوز قدرات القطاعين على استيعاب جميع المتقدمين للعمل[1].

كما ازداد الضغط على القطاع الصحي حيث بلغ الانفاق الحكومي المصري على الرعاية الصحية في عام 2014م نسبة 2،15% من إجمالي الناتج القومي المصري، وهو مستوى منخفض مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 3،12% والعالمي البالغ 6% ؛ لذلك يمكن القول إن تردي الأوضاع الصحية للمواطنين ينعكس سلباً على قدرات الدولة الإنتاجية، وبالتالي على الأمن الوطني المصري[2]، يضاف إلى المظاهر السابقة التي تعتبر من التحديات التي تواجه الأمن الوطني المصري تفتشي ظاهرة الفقر والحرمان الاجتماعي التي تشير إليها المؤشرات الاحصائية اذ تقدر نسبة السكان المصريين الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي حوالي دولار واحد نسبة 23% من مجموع السكان[3].

كذلك واجهت الدولة المصرية العديد من التحديات الثقافية حيث يعتبر التعليم أبرز الأخطار والتحديات الاجتماعية والثقافية التي واجهت الأمن الوطني المصري حيث تناقص الانفاق الحكومي على البرامج التعليمية بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، فبحسب الاحصاءات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء انخفضت النسبة المئوية المخصصة من ميزانية الحكومة المصرية لمراحل التعليم ما قبل الجامعي من 11،9% إلى 7،4% خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2004 – 2017م، كما انخفضت النسب المئوية المخصصة لميزانية التعليم العالي الجامعي من نسبة 3،5% إلى نسبة 2،3%، ويرافق زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم

---

[1] مولانا، أحمد، **الأمن القومي المصري من منظور نظام السيسي**، مصر، منتدى الصحة العامة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2023، ص 5

[2] مولانا، **مرجع سابق**، ص 6.

[3] هاجر، **مرجع سابق**، ص 55.

الجامعي على حساب الملتحقين بالتعليم المهني والحرفي مع قلة الوظائف، مما أوجد ظاهرة خطيرة في المجتمع المصري تتمثل في أعداد الشباب المصري من العاطلين عن العمل هم من الفئات الأكثر تعليماً في المجتمع[1].

كما تعتبر العولمة الثقافية التي بدأت تجتاح جميع المجتمعات من أهم التحديات الثقافية التي تواجه الأمن الوطني المصري بسبب مخاطر التوحيد الثقافي العالمي بثقافة واحدة، وذلك من أجل الهيمنة على الثقافات الضعيفة تحت ضغط القدرات الهائلة التي وفرتها الثورة الجارية في شبكة الاتصالات العالمية التي مكنت القوى المتحكمة في هذه الثورة من الترويج لثقافة العولمة التي تدفع تحولاتها باتجاه سيادة ثقافة واحدة ذات صبغة عالمية حيث ساهمت البنية الداخلية للمجتمع العربي الذي يعاني من حالة التخلف الثقافي في عملية السيطرة الفكرية والثقافية على المجتمع مما أدى إلى رواج الثقافة الغربية داخل المجتمعات العربية وانتشار ظاهرة التبعية الفكرية للغرب ومما زاد من خطورة هذه التبعية هو ارتباط النخب الفكرية في المجتمع وتبعيتها للثقافات الغربية التي كانت توظف وتجند هذه النخب لتحقيق الاختراق الثقافي للمجتمعات العربية[2].

3 ــ الأخطار والتحديات الاقتصادية : تعتبر القضايا والمشكلات الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الوطني المصري نتيجة تأثيراتها وتداعيتها على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث شهدت مصر كغيرها من البلدان العربية العديد من الأزمات والمشكلات الاقتصادية كالبطالة والركود الاقتصادي وانخفاض مستويات الدخل القومي نتيجة انخفاض مستويات الإنتاج والذي خلف بدوره أزمات عديدة كازدياد حجم الديون الخارجية، فانعكس ذلك على الأمن الغذائي حيث يستنتج من بعض المعلومات المأخوذة من بعض الدراسات التي قام بها بعض الباحثين كالدراسة التي قامت بها ثناء فؤاد (الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي) إلى وجود فجوة غذائية كبيرة في غالبية الدول العربية تعود أسبابها إلى حالة عدم التوازن بين الطلب على الغذاء من جهة والسلع والمنتجات الغذائية المتوفرة وفق قاعدة العرض والطلب من جهة أخرى، لتزداد هوة الفجوة الغذائية اتساعاً مع ازدياد عدد السكان وفشل الحكومات العربية في إنتاج المحاصيل والمواد الغذائية الأساسية خاصة الزراعية منها التي لم تستطع الحكومات العربية تلبية الطلب المحلي على الغذاء، كما لم تتمكن تحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتي الغذائي بسبب العجز الواضح في ميزانها التجاري[3].

لقد أثرت هذه الفجوة الاقتصادية على الأمن الوطني واستقرار معظم الدول العربية والتي لا تعود فقط إلى النقص الحاصل في الموارد، وإنما إلى نقص الخبرات العلمية التي تمتلكها البلاد العربية في مجال استغلال الموارد المتاحة وتحويلها إلى منتجات اقتصادية تلبي حاجات المجتمعات العربية، كما لعبت السياسات

---

(1) مولانا، **مرجع سابق**، ص 5 – 6.

(2) هاجر، **مرجع سابق**، ص 57.

(3) المرجع نفسه، ص 53.

الاستعمارية التي انتهجتها الدول الاستعمارية في الوطن العربي في المجالات الاقتصادية حيث كانت تلك السياسات تهدف إلى تحقيق مصالح تلك الدول بغض النظر عن مصلحة المجتمعات العربية الخاضعة للحكم الاستعماري، وذلك بهدف جعلها متخلفة تضمن من خلالها تلك الدول التبعية الاقتصادية للدول العربية الواقعة تحت الاستعمار من أجل التحكم بها والتدخل في شؤونها الداخلية[1].

كما كانت البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تقف حائلاً في وجه تحقيق الأمن الوطني المصري حيث كانت معدلات البطالة مرتفعة في معظم الدول العربية، فكانت محصلة لضعف الأداء الاقتصادي وسوء سياسات التنمية وضعف مناهج المؤسسات التربوية والتعليمية الأمر الذي استجوب معه إدخال إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى الحد من البطالة التي كانت السبب في انتشار بعض المظاهر السلبية في المجتمع كالجرائم من القتل والسلب والاغتصاب وانتشار المخدرات حيث تعتبر هذه القضايا مؤثرة على الوضع الأمن الداخلي للدولة مما يجعلها دولة فاشلة وغير قادرة على ضبط الأمن، لذلك تبنت الحكومات سياسات اقتصادية تقوم على بناء اقتصاد سليم يصون وحدة الدولة واستقلالها، وهذا أحد أهم شروط تحقيق الأمن الوطني للدولة (2).

أدركت الحكومات المصرية المتعاقبة خطورة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمن المصري، لذلك قامت بانتهاج سياسات اقتصادية جديدة تستهدف معالجة الواقع الاقتصادي المتأزم في البلاد من خلال التركيز على اتباع سياسات تنموية تهدف لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية تتراوح ما بين نمط التنمية الاشتراكي والرأسمالي كنتيجة للمحيط الاقتصادي القائم الذي أدى إلى انقسام المشهد التنموي في العالم العربي إلى اقتصاديات ذات توجهات اشتراكية واقتصاديات ذات توجهات رأسمالية كل ذلك في سبيل تحق الأمن الاقتصادي المفقود، لذلك شرعت الدول العربية وفي مقدمتها مصر في البدء بعمليات البناء الاقتصادي حيث تم التركيز على القطاعين الزراعي والصناعي بهدف تحقيق التنمية المنشودة[3].

ثانياً ـــ الأخطار والتحديات الخارجية:

يواجه الأمن الوطني المصري مجموعة من الأخطار والتحديات الخارجية التي تقودها مجموعة من القوى الإقليمية والدولية والتي لها مطامع ومصالح في مصر وفي المنطقة حيث ترغب تلك الدول بأن تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي في مصر للاستفادة من موقعها الاستراتيجي والمتمتعة بثروات.

---

(1) ميهوب، **مرجع سابق**، ص44.

(2)هاجر، **مرجع سابق**، ص 54.

(3) مولانا، **مرجع سابق**، ص 4.

1ــ الأخطار والتحديات على المستوى الإقليمي:

توجد أربعة محاور استراتيجية إقليمية تتماهى وتتقاطع مع الأمن الوطني المصري بشكل مباشر تمثل حدود مصر الجغرافية من الشرق والجنوب والغرب والشمال.

أ- المحور الشرقي الذي يوازي الحدود المصرية مع البحر الأحمر وفلسطين المحتلة والكيان الصهيوني حيث تبرز على هذا المحور تحديات عديدة متعلقة بتأمين الملاحة بالبحر الأحمر، والقضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة والحصار المفروض عليه حيث تبرز أهمية هذا الملف على اعتبار غزة واقعة بكل مباشر على الحدود المصرية، وملف المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وتنامي قوة الكيان الصهيوني ومحاولته توسع نفوذه، وخاصة في شرقي أفريقيا حيث منابع نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة في مصر [1].

ب- المحور الجنوبي الذي يوازي الحدود المصرية مع السودان ويتصل بالقضايا والصراعات المتعلقة في منطقة شرق أفريقيا والقرن الإفريقي حيث منابع نهر النيل الذي يمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للأمن الوطني المصري حيث تحرص مصر على الحفاظ على حصتها من مياهه، كما تواجه مصر بعض التحديات الأخرى على هذا المحور والتي تتمثل في تأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في ظل تنامي حركة القرصنة في سواحل شرقي إفريقيا وازدياد موجات الهجرة الغير شرعية وعمليات التهريب عبر الحدود المصرية السودانية، الحرب الأهلية بين قوات الدعم السريع وقوات البرهان إضافة إلى الخلاف المصري السوداني حول بعض الأراضي الواقعة في مثلث حلايب وشلاتين.

ت- المحور الغربي الذي يوازي الحدود المصرية مع ليبيا حيث يتمثل تحدي الأمن الوطني المصري على هذا المحور بتطور الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا وانعكاسها على الواقع السياسي والأمني في مصر، إضافة إلى بعض القضايا الأخرى المتعلقة بظاهرة تهريب الأشخاص والبضائع والسلع والأسلحة عبر الحدود المشتركة بين البلدين.

ث- المحور الشمالي الذي يوازي الحدود المصرية مع البحر الأبيض المتوسط حيث يعتبر هذا المحور الأقل أهمية بسبب عدم وجود تحديات تشكل خطراً حقيقياً على الأمن الوطني المصري باستثناء بعض الخلافات مع كل من تركيا واليونان وقبرص والكيان الصهيوني حول ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط حيث يعتبر هذا الخلاف حديث النشأة مع الاكتشاف الجديد للغاز الطبيعي في المياه العميقة بالبحر المتوسط [2].

---

[1] مولانا، **مرجع سابق**، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

كما توجد بعض التحديات الإقليمية المرتبطة بالقضايا الإقليمية التي تدخل ضمن دوائر الأمن الوطني المصري مثل تقلص وانهيار دور المنظومة العربية الإقليمية بعد الغزو الأمريكي للعراق واندلاع ثورات الربيع العربي والتمدد والتوسع الإيراني في المنطقة العربية والتدخلات الخارجية الكبيرة في الأمن الوطني المصري بسبب ارتباطه بقناة السويس، إضافة إلى بعض القضايا المرتبطة بالصراع والسيطرة على موارد الطاقة وخطوط الملاحة البحرية في المنطقة [1].

2 ــ الأخطار والتحديات على المستوى الدولي:

يواجه الأمن الوطني المصري عدة تحديات على الصعيد الدولي والتي تشكل خطراً حقيقياً على تحقيقه، وفي مقدمتها التدخلات الدولية الخارجية في الوضع الداخلي المصري بحجة حماية حقوق الإنسان ومراعاة الحريات العامة، وكذلك بعض القضايا والملفات الإقليمية التي تستجلب التدخلات الدولية في المنطقة بحجة الحفاظ على توازن القوى والاستقرار في المنطقة كالملف النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية وقضايا الجماعات والتنظيمات المسلحة العابرة للحدود في المنطقة [2].

يشكل التمدد الكبير للنفوذ الإيراني في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن والبحرين خطراً كبيراً على الأمن الوطني العربي بشكل عام والأمن الوطني المصري بشكل خاص بسبب ما يرافق ذلك التمدد من تبعيات تتمثل في زيادة الحضور الغربي وخاصة الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، بحجة حماية المصالح الأمريكية في المنطقة من أخطار التمدد الإيراني وخاصة في ظل وجود جماعات وتنظيمية مسلحة تعمل تحت أمرة صانع القرار الإيراني، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها المسؤولة الأولى عن حماية أمن الخليج العربي بسبب أهمية هذه المنطقة وأثرها الكبير على أسواق الطاقة العالمية، فضلاً عن المصالح الكبيرة الاقتصادية والتجارية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية فيها، وهذا ما انعكس سلباً على الامن الوطني العربي بشكل عام والأمن الوطني المصري بشكل خاص حيث أضحى الأمن العربي لكثير من الدول العربية في المنطقة، ومنها مصر مرتبط بالأمن الوطني والمصالح الأمريكية في المنطقة حيث أضحت منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم حساسية وتأثراً بتطورات العلاقات الدولية وتعقيداتها بسبب الحضور الكبير للقوى الدولية فيها في ظل الصراعات القائمة بين مختلف القوى الإقليمية في المنطقة وعدم وجود قوة إقليمية تكون قادرة على ضبط الخلافات ومعالجتها بين مختلف القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة بشكل يجعل هذه المنطقة تستغني عن التواجد الأجنبي الممثل بالقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تستطع تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وتخليصيه من الصراعات القائمة

---

[1] مولانا، **مرجع سابق**، ص 8 - 9.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

بين دول المنطقة ومن التهديدات والتحديات الأخرى المتمثلة في بعض الجماعات المتطرفة التي أضحت حجة تستخدمها القوى الكبرى للتدخل في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب[1].

[1] حاج، **مرجع سابق**، ص 285 – 286.

المبحث الثاني: الأمن المائي المصري:

لقد واجهت مصر في السنوات القليلة الماضية تحديات كبيرة في إدارة التخطيط بملف الأمن المائي في ظل المشكلات والعوائق الكبيرة التي تقف حائلاً أمام تأمين موارد مائية تكفي حاجات السكان ومتطلبات التنمية ليصبح هذا الملف في مقدمة أوليات الحكومات المصرية المتعاقبة، وذلك لمواكبة المتطلبات الداخلية المتنامية الناتجة عن الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ومما زاد من ضغط هذا الملف على الحكومات المصرية الآثار الناجمة عن المتغيرات المناخية التي أدت إلى تقليل نسب الأمطار الهاطلة على مصر إلى جانب قيام إثيوبيا ببناء وملء سد النهضة والذي زاد من حدة الأزمة المائية التي بدأت تعاني منها مصر[1].

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي:

يعني مفهوم الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتاحة واستخدامها بالشكل الأمثل والحفاظ عليها من التلوث وترشيد استخدامها في الشرب والزراعة والصناعة والسعي بجميع الطرق للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها[2]؛ ويشكل مصطلح الأمن المائي بعداً جديداً لدوره وتأثيره في العلاقات القائمة بين الدول التي تتشارك وتتقاسم مجاري الأنهار ومصادر المياه من حيث درجة التعاون أو الصراع بين هذه الدول لاقتسام مصادر المياه المشتركة بينها، وقد أخذ هذا الموضوع الكثير من اهتمام الحكومات والدول على الصعيد الداخلي حيث يعتبر الأمن المائي من أكثر التحديات التي تواجه الدول التي تعاني من أزمات ومشاكل تتعلق بشح وندرة المياه لكون هذا الموضوع يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يمس حياة ورفاهية الأفراد والمجتمعات وتأمين الاحتياجات اليومية للمجتمع[3]. ويعرف الأمن المائي بأنه قدرة الأفراد على ضمان الحصول الدائم على كميات كافية من المياه الصالحة للشرب والزراعة لتأمين سبل العيش ورفاهية الأفراد في المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على النظم البيئة في جو من الأمن والسلام والاستقرار [4].

---

[1] الأمن المائي المصري: **المؤشرات والتحديات والجهود**، موقع المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، w w w. draya-eg.org، ص 1.

[2] شراب، هاني نبيل صبحي، **الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجاً**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة، 1436هـ / 2015م، ص 18.

[3] عبد القادر، عاصي، **تهديدات الأمن المائي للأمن الوطني واستراتيجيات إدارة ندرة المياه**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد التاسع، العدد 1، 2023، ص 196.

[4] فيصل، بو ترعة، **الأمن المائي لدول حوض النيل: دراسة في تداعيات مشروع سد النهضة**، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020، ص 32- 33.

يعتبر الأمن المائي بمثابة وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان اليها ويتحقق عندما تستجيب الموارد المائية المتاحة للطلب عليها، أي أن درجة الأمن المائي للدولة ما يتوقف على طبيعة العلاقة بين المعروض من المياه والطلب عليها في فترة زمنية معينة، ومن ثم يمكن التعامل مع مفهوم الأمن المائي باعتباره مفهوماً نسبياً يزيد وينقص بحسب طبيعة العلاقة بين عرض المياه والطلب عليها.

ولقد ظهر مفهوم الأمن المائي باعتباره أحد أبعاد الأمن الوطني، لما يمثله من أهمية في تنمية الدولة وحماية أمنها، ومن ثم اتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه احتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما يعرف بحد الأمان المائي، وهو متوسط نصيب الفرد سنوياً من الموارد المائية المتجددة والعذبة، في الاستخدامات المتنوعة.

كما أن هناك مصادر المياه الجوفية سواء المتجددة أو غير المتجددة أما الموارد المائية الغير تقليدية تتألف من تحلية مياه البحر وتحلية المياه الجوفية المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي، ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الميزان المائي ويقصد بالأخير الموازنة والمقارنة بين اجمالي حجم الموارد المائية التقليدية والغير تقليدية في فترة زمنية معينة، بين اجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات.

وقد عرف المنتدى العالمي الثاني للمياه الذي عقد في هولندا في عام 2000 تحت شعار" الأمن المائي في القرن الحادي والعشرين، أن الأمن المائي من مستوى المنزل إلى المستوى العالمي يعني أن يكون لكل شخص إمكانية الحصول على ما يكفي من المياه الآمنة بتكلفة يستطيع تحملها ليعيش حياة نظيفة وصحية ومريحة مع ضمان التأكد أن البيئة الطبيعية يجب أن تكون محمية ومعززة "[1]. كما عرفت منظمة الشراكة العالمية للمياه GWP الأمن المائي " إن عالمنا يتمتع بالأمن المائي وهو العالم الذي يجمع بين كل الاهتمام بالقيمة الجوهرية للمياه ومجموعة شاملة من استخداماته اللازمة لبقاء الإنسان ورفاهيته، كما أن مثل هذا العالم يسخر قوة الماء الإنتاجية ويقلل من قيمته التدميرية، إنه عالم ينعم فيه كل شخص بما يكفي من المياه الآمنة وبأسعار مقبولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، وهو عالم تستخدم فيه حماية المجتمعات من الفيضانات والجفاف والانهيارات الأرضية وانجراف التربة والأمراض التي تنقلها المياه "[2].

ينظر إلى الأمن المائي باعتباره الحلقة الأهم في تحقيق الأمن الغذائي للدولة والمجتمع في المفهوم المجتمعي الاستراتيجي للأمن الوطني لأي دولة، فخلال المراحل التاريخية المتعاقبة أدت الحاجة إلى المياه إلى استخدام

---

[1] فيصل، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

شتى الوسائل المتاحة للحصول عليها وذلك لتلبية حاجات المجتمعات إلى هذه المادة الحيوية والمهمة في حياة الإنسان واستمراره[1]، فقامت بعض الحضارات والإمبراطوريات باستخدام القوة كوسيلة لتأمين حاجاتها المتزايدة من المياه حيث لعبت الظروف المائية بشكل مباشر أو غير مباشر في إشعال فتيل بعض الحروب التي كانت أسبابها الرئيسية الصراع للحصول والسيطرة على مصادر المياه حيث شكل الملف المائي فيها أحد أهم العناصر للتعاون والتصارع بين الدول التي تشترك في مصادر مائية واحدة كالأنهار والبحيرات[2].

ازداد أهمية الأمن المائي في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بسبب الحاجيات المتزايدات للدول والمجتمعات من المياه، وأضحى العامل المائي في مقدمات الدول والحكومات في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في المنطقة العربية نتيجة قلة ومحدودية المصادر المائية في المنطقة العربية والصراعات القائمة مع دول الجوار نتيجة محاولة تلك الدول استخدام الماء في تلك الصراعات وتعريض الأمن الوطني والمائي للدول العربية للخطر، وذلك عبر محاولة دول المنبع قطع المياه وتقليل حصة الدول العربية من مياه تلك الأنهار مثل نهر النيل ودجلة والفرات، وبحسب معظم الباحثين والمختصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فإن موضوع المياه والأمن المائي بات في مقدمة الاسباب التي من الممكن أن تؤدي إلى إشعال الحروب، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط خاصة أن أغلب الدول العربية في المنطقة تقع في حزام الصحراء الكبرى الذي يمتد عبر شمال أفريقيا وصولاً إلى شبه الجزيرة العربية في منطقة معروفة بجفاف مناخها وارتفاع حرارتها، مما يتطلب المزيد من المياه[3].

يضاف إلى ذلك أن أغلب الدول العربية لا تملك منابع الأنهار التي تعتمد عليها في تحقيق أمنها المائي خاصة الأنهار كنهري دجلة والفرات التي تعتمد سوريا والعراق بدرجة كبيرة عليهما لتحقيق أمنهما المائي حيث تقع منابع دجلة والفرات في تركيا، وكذلك نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر والسودان بشكل كبير لتأمين حاجتهما من المياه حيث يعتبر نهر النيل شريان الحياة الأول في مصر، كما وصفه المؤرخ اليوناني الشهير هيرودوت مصر هبة النيل [4].

---

[1] مختار، لعلام وأعراب أحمد نوارة، **إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017- 2018، ص 35.

[2] فيصل، **مرجع سابق**، ص 35 – 36.

[3] زغوني، رابح، **ندرة المياه والأمن القومي في العالم العربي: الأمن المائي المصري نموذجاً**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 58.

[4] فيصل، **مرجع سابق**، ص 36.

يعاني الأمن المائي من مجموعة من التهديدات التي من أبرزها تغير المناخ الذي يعتبر على رأس التهديدات التي يعاني منها الأمن المائي في عديد الدول حيث أضحى التغير المناخي يشكل تهديداً غير مسبوق يواجه المائي من خلال التحولات الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري وتناقص معدلات سقوط الأمطار في كثير من المناطق وارتفاع معدلات التبخر الأمر الذي انعكس سلباً على تحقيق الأمن المائي لكثير من الدول وشكل تهديداً كبيراً على تأمين متطلبات المجتمع المائية والصحية وحياة ملايين الأفراد، فتغير المناخ يؤثر بشكل كبير على كمية المياه ونوعها فمن ناحية الكمية تتقلص الموارد المائية العذبة وتزداد الندرة بسبب تفاوت توزيع الأمطار من حيث المكان والزمان، أما بالنسبة لموضوع نوعية المياه فيساهم تغير المناخ في زيادة تلوث المياه بالرواسب والمغذيات من الكربون العضوي المنحل والعوامل المرضية والتلوث بسبب تغير درجات الحرارة والأنماط الهيدرولوجية كالفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر[1].

كما تشكل الصراعات والنزاعات عاملاً مهدداً للأمن المائي حيث يعتبر النزاع بين الدول والحكومات على المياه مثله كمثل أي نزاع سياسي أو اقتصادي بين الدول بسبب الرغبة في السيطرة واحتكار مصادر المياه، وخاصة مياه الأنهار والبحيرات والذي ازداد في العقود الماضية نظراً لازدياد الحاجة إلى المياه في الاستخدامات اليومية والزراعة وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل ندرة المياه وانخفاض معدلات الأمطار وانتشار الجفاف وتضارب المصالح بين الدول المتشاركة في مجاري الأنهار، كما يساهم غياب نص قانوني صريح عن الحق في الأمن المائي سواء أكان ذلك على مستوى القانون الدولي أو مستوى القانون الوطني، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود هياكل قانونية متلائمة مع طبيعية حقوق الإنسان المرتكزة على منطق فلسفة الأمن الإنساني الذي يسعى بالأساس إلى إنتاج إطار أكثر اتساعاً لتعامل الإنسان مع حقوقه داخل الدولة وخارجها، وذلك من خلال مفهومي المسؤولية والجزاء وغياب إمكانية تقنين أسس ومكونات الحق في الأمن المائي، والذي يعود بالأساس إلى ما ينتج عنه من مسؤوليات والتزامات ومساءلة ومحاسبة لا تريد الدول والحكومات تحملها[2].

يرتبط بمفهوم الأمن المائي بعدد من المفاهيم الأخرى مثل مفهوم الأمن الوطني والأمن الغذائي والأمن الإنساني وغيره من المفاهيم الأخرى[3]، كمفهوم الميزان المائي حيث أن الأمن المائي هو الوضعية المستقرة لموارد المياه التي تجعل من الحكومات والمجتمعات مطمئنة إلى دوام توافرها حيث يعادل فيها عرض المياه للطلب عليها، لكن عندما يكون الطلب على المياه أكثر من المعروض منها بمعنى أن الميزان المائي راجح لناحية

---

[1] مختار، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص 33 – 34.

[3] البار، أمين وإيمان دني، **النزاعات المائية في حوض النيل وداعياتها على الأمن المائي في شمال أفريقيا النزاع المصري الإثيوبي أنموذجاً**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 1، 2022، ص267.

الطلب أكثر من العرض فإن مستوى الأمن المائي منخفض والعكس صحيح عندما تكون موارد المياه متوافرة وأكثر من حاجة الطلب عليها وهذا ما نطلق عليه حالة الفائض المائي حيث يكون مستوى الأمن المائي مرتفع، وهو ما يعني أن حالة الأمن المائي لأي دولة من دول العالم وفي فترة زمنية معينة هو دالة في الميزان المائي لهذه الدولة وانعكاس مباشر عليها وعلى أمنها الوطني والمائي، لذلك يمكن القول إن مفهوم الأمن المائي مفهوم نسبي، فبحسب تقرير البنك الدولي للتنمية الذي صدر في عام 1992 فإن الحد الأدنى اللازم لتلبية حاجات الإنسان من المياه تقدر بحوالي 10000 متر مكعب سنوياً، لكن الزيادة السكانية في المجتمع وعدم توافر الكفاءات الكافية في عملية استخدام المياه وترشيدها سبب هدر كميات كبيرة منها، مما أدى إلى أزمة في المعروض المياه مقابل الطلب عليه حيث زاد الطلب على المياه مقابل نقص الموارد المتوفرة منها[1].

ومن المفاهيم الأخرى التي يرتبط بها الأمن المائي الأمن الوطني والذي وكما سبق أن قلنا في المبحث .... أنه لم يعد مقتصراً على الجوانب العسكرية، بل تسوع وأضحى يشتمل على الأمن الغذائي والأمن المائي الذي أصبح يعد من أهم أبعاد الأمن الوطني للدول في مختلف أنحاء العالم نظراً لأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن الدولي والمحافظة على الموارد والمصادر المائية التي تملكها مختلف الدول والحكومات واستخدامها بالشكل الأمثل وعدم تلويثها وترشيد استخدامها في الصناعة والري والشرب والبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها حيث يساهم هذا كله في جعل الدولة بعيدة كل البعد عن مخاطر وتهديدات أمن الدولة المائي الذي سوف ينعكس بصورة مباشرة على الأمن الوطني للدولة [2].

كما يرتبط الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي الذي تعرفه منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO بكونه هو توفير الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية الكافية لتأمين احتياجات الأفراد الذي يضمهم المجتمع بصورة مستمرة من أجل تأمين حياة صحية ونشطة، فالأمن المائي ينعكس بشكل مباشر على الأمن الغذائي حيث أن الجفاف وشح المياه وتلوثها ومحدودية مصادر الحصول عليها يعتبر من أهم التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي حيث تشير تقارير المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالمياه أن حوالي 2،8 مليون نسمة يعانون من شح ونقص المياه، وقد ازداد دور وأهمية المياه كمحدد للأمن الغذائي والتي نجدها في تناقص من جراء الاستهلاك المتزايد للقطاع الزراعي حيث أن توافر المياه الصالحة للري تعتبر من أهم العوامل المحددة للأمن الغذائي[3]. كذلك يتداخل مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الإنساني المتعلق بانتهاك حقوق الإنسان وتعرضه للتهديدات البيئية والتنموية حيث يدخل الأمن المائي ضمن الأبعاد السياسية للأمن الإنساني

---

[1] الهلالي، **مرجع سابق**، ص 101.

[2] فيصل، **مرجع سابق**، ص 37 - 38.

[3] المرجع نفسه، ص37.

الذي يمكن عده مكملاً لحقوق الإنسان باعتباره متعلق بحياة الأفراد والجوانب المتصلة بها من رفاهية الأفراد وصحتهم ونصيبهم بالمياه [1].

يرتكز مفهوم الأمن المائي على مجموعة من الأسس وهي:

1. تعتبر المياه سلعة ومنتج اقتصادي بمعنى أنها ليست مجانية، وبالتالي يؤدي هدر المياه وعدم ترشيد استخدامها بالشكل الأمثل سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع والبيئة.
2. تعد المياه أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق عملية التنمية إذ أنه بدون مياه لا يمكن تحقيق التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.
3. إن التنافس والصراع بين الدول على مصادر المياه يجعل من المياه ذريعة وسبباً لاشتعال الحروب بين الدول في بعض الأحيان، وقد تتخذها الدول مبرراً لافتعال حرباً ضد جيرانها للاستيلاء على مياههم أو الحصول على حصة أكبر من الموارد المالية المتاحة في المنطقة [2].

كما تبرز عدد من المحددات المتعلقة بالأمن المائي، وعلى رأسها المحددات السياسية حيث يتمثل المحدد السياسي في خلق البيئة التي تمكن الإنسان في الحصول على الأمن المائي، فوجود بيئة وأرضية سياسية تساعد في تلبية حاجات الفرد والمجتمع من الماء، وتشكل تلك البيئة السياسية القوة الضامنة لتحرير الإنسان من القهر والظلم، فمن خلال منطق المسؤولية والجزاء السياسي تخلق حركيات إنتاج عادلة مائية تكون قائمة على منطق ديمقراطي يقوم بالأساس على الشفافية والمساواة، وكذلك عدم التميز وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية لتمكين الفرد والمجتمع من حقهم في الحصول على الأمن المائي[3].

كما تبرز أيضاً المحددات البيئية للأمن المائي التي تعد المجال الذي يعيش به الفرد ويتفاعل مع باقي عناصر الطبيعة الحية وغير الحية حيث يعتبر الماء جزءاً من البيئة التي سيتواجد فيها الإنسان حيث تعد هذه البيئة أحد المتغيرات المحددة للأمن المائي والتي تكفل استمرار حياة الإنسان وبقائه نظراً لطبيعة وعلاقة التأثير والتأثر القائمة بينهما حيث أن الاستراتيجية البيئة تدعم حق الانسان في تحقيق الأمن المائي من خلال تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها وعلى التنوع البيولوجي، وكذلك تحقيق التوازن بين احتياجات ومتطلبات الطبيعة والإنسان حتى تتمكن البيئة من الاستمرار في العمل من أجل توفير متطلبات الإنسان والطبيعة حتى لا تتعرض الأجيال القدامة للمخاطر وتهديدات طبيعية، ولذلك فلا بد من ضمان الحماية الكافية للموارد المائية السطحية والمياه الجوفية بعيداً عن الاستنزاف، فالبيئة من الدعائم التي تبقي من إمكانية الانتفاع من الحق في الأمن

---

[1] فيصل، **مرجع سابق**، ص39.

[2] شراب، **مرجع سابق**، ص20.

[3] مختار، **مرجع سابق**، ص 31 – 32.

المائي باعتبارها الحياة . كذلك تبرز المحددات الاقتصادية للأمن المائي الذي تعني ضرورة توفير شروط استدامة النمو داخل الدولة والمجتمع وتحقيق نمو اقتصادي يحد من الفقر والعوز ويؤمن البيئة المناسبة لتوفير الخدمات المائية، وكذلك مرافق الصرف الصحي من خلال زيادة الدخل وتأمين فرص العمل التي تساعد على قيام نظام اقتصادي يقوم على وجود سياسات مالية ونقدية للأفراد [1].

المطلب الثاني: علاقة الأمن المائي المصري بالأمن الوطني المصري:

يقصد الأمن الوطني في وقتنا الحاضر الدفاع عن كيان الدولة ووجودها وتأمين الاحتياجات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين والحفاظ على قيم وتقاليد المجتمع التي تعكس هويتهم الاجتماعية والثقافية، ويمتد الأمن الوطني في الوقت الراهن ليشمل الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع[2]، ويرتكز الأمن الوطني في الدولة على أربعة ركائز ترتبط الأولى بموقع الدولة وسياستها مع دول الجوار ومدى قدرتها في السيطرة والتحكم في منافذها البحرية والبرية مواردها الطبيعية، أما الركيزة الثانية فتتمثل في تفاعل إمكانيات الدولة من أجل مواجهة التحديات والأخطار الداخلية والخارجية، وترتبط الركيزة الثالثة بجغرافية الدولة المتمثلة في عدد سكان ومواردها الطبيعية، أما الركيزة الرابعة فتتعلق بقدرة الدولة وتأثيرها إقليماً ودولياً وذلك في سبيل حماية كيان الدولة الوطني، ومع اتساع مفهوم الأمن الوطني ليشمل مفاهيم جديدة كالأمن الغذائي والأمن المائي الذي أصبح يحتل مكانة كبيرة في سياسيات وتوجهات الحكومات والدول التي تعاني من قلة المياه وندرتها ومحدودية مصادرها، وخاصة دول منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها مصر [3].

يرتبط الأمن المائي بالأمن الوطني ارتباطاً كبيراً بسبب العلاقة القائمة والمتداخلة بينهما، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بشكل واضح من خلال تحديد مصالح الأمن الوطني:

1. بقاء الدولة والمحافظة على وجودها وممتلكاتها حيث تسعى الدولة للحفاظ على ما تملكه من موارد دون التفريط ولو بجزء بسيط منه، وتعتبر المياه واحدة من أهم تلك الموارد حيث تسعى الدول للمحافظة على حصتها من الموارد المائية وخاصة المتشاركة فيها من بعض دول الجوار، وذلك

---

[1] مختار، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] بوساق، يزيد، **الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل (1990- 2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أفريقية، كلية العلوم والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021- 2022، ص 36 - 37.

[3] فيصل، **مرجع سابق**، ص37- 38.

بهدف تأمين المياه التي يعتمد عليها المجتمع في حاجاته اليومية وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

2. المحافظة على رفاهية وازدهار المجتمع من خلال المحافظة على معدلات نمو اقتصادية عالية ومتناسبة مع تحقيق عدالة اجتماعية حيث أن الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية تعتمد على المياه بالدرجة الأولى، والتي يتم استخدامها لسد الفجوة الغذائية أو ما يطلق عليه العجز الغذائي لذلك يجب على الدول أن تحمي مجالها الحيوي، وأن تتعاون مع باقي الدول الأخرى التي تتشارك معها في الموارد المائية والتي تؤثر على أمنها الوطني وحماية تلك الموارد من كل ما يهددها من مخاطر في سبيل الحفاظ على أمن وسلامة تلك المصادر مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار الدول المتشاركة معها في الموارد المائية[2].

تعتبر مصر واحدة من أكثر دول العالم جفافاً نتيجة انخفاض معدلات سقوط الأمطار السنوي وهو ما ينعكس سلباً على كمية الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة المصرية لتلبية احتياجات السكان ومتطلبات الزراعة وعمليات التنمية، لذلك اتجهت الحكومة المصرية للاعتماد بشكل كبير على مياه نهر النيل باعتباره المصدر الرئيسي والوحيد لتلبية احتياجات الدولة والمجتمع المصري من المياه، الأمر الذي وضع صانع القرار السياسي المصري بموضع ضغط كبير في مسألة تأمين موارد مائية كافية لتحقيق الأمن المائي المصري، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن الوطني المصري[3].

يؤمن نهر النيل معظم احتياجات مصر من المياه إذ يوفر نهر النيل سنوياً لمصر حوالي55، 5 مليار متر مكعب من المياه من إجمالي مواردها المائية البالغة 60 مليار متر مكعب أي يزودها بحوالي 93% من احتياجاتها المائية السنوية في حين تعتمد مصر على مصادر مائية أخرى كالمياه الجوفية والأمطار وتحلية مياه الصرف الزراعي والصحي لتغطية حاجاتها المائية[4]، في المقابل يقل اعتماد باقي دول حوض النيل على نهر النيل حيث تبلغ نسبة اعتماد السودان على نهر النيل حوالي 77% ويعود السبب في ذلك إلى توافر مصادر مياه أخرى في السودان من أنهار وبحيرات عذبة، يضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الأمطار في السودان مقارنة مع مصر، وبالتالي تخفف هذه المصادر من اعتماد السودان على مياه نهر النيل لتأمين احتياجات البلاد من

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 37 – 38.

[2] مختار، **مرجع سابق**، ص 40.

[3] الأمن المائي المصري: **مرجع سابق**، ص 2.

[4] الكحلوت، غسان، **ملف المياه في مصر: أزمة مركبة واستجابة قاصرة**، مجلة سياسات عربية، المجلد 11، العدد 62، 2023، ص 84 – 85.

المياه، لذلك ترتبط مصالح الأمن الوطني المصري ارتباطاً مباشراً بالأمن المائي المصري المعتمد بشكل شبه كلي على مياه نهر النيل[1].

تبلغ حصة مصر السنوية من مياه نهر النيل حوالي 5،55 مليار متر مكعب ونظراً لاعتماد مصر بصورة شبه كلية على مياه نهر النيل كمصدر رئيسي للمياه، فقد بلغ مستوى حصة الفرد المصري من المياه أقل من حد الفقر المائي العالمي والذي يقدر بحوالي 1000 متر مكعب من المياه وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وترجع أسباب هذا الانخفاض في نسبة حصة الفرد المصري من المياه إلى الثبات النسبي، وحجم الموارد المائية المتاحة في مصر نتيجة الاعتماد الكلي على نهر النيل لتأمين حاجة المجتمع المصري من المياه، فمن خلال دراسة الوضع الراهن للميزان المائي في مصر خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (2004- 2016) من خلال إحصائيات وزارة الموارد المائية والري المصرية يتبين أن الميزان المائي المصري قد أخذ اتجاهاً متناقصاً بدءاً من عام 2004 حتى عام 2008، ثم تطورات الأمور ليتحقق عجز مائي كبير تمثل في تراجع حجم الإيراد المائي بدءاً من عام 2009 ليبلغ أقصاه في عام 2012 بحوالي 6،4 مليار متر مكعب وأدناه في عام 2009 بحوالي 44،1 مليار متر مكعب، وترجع أسباب هذه العجز إلى زيادة استخدامات المياه بدرجة كبيرة فاقت حجم الإيرادات المائية، مما سبب عجزاً مائياً بلغ حوالي 25،0 مليار متر مكعب كنسبة متوسطة للفترة الواقعة ما بين عامي (2004- 2016)، كما يستنتج من خلال دراسة قيم الموارد المائية المتاحة أن هذه الموارد تتصف بالثبات النسبي باستثناء موارد إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي الذي يعتبر المورد المائي الوحيد في مصر الذي يؤثر في تغير حجم الإيراد المائي، لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا المورد غير مستقر من حيث مصدره الذي يتأثر بالموارد المائية الواردة من نهر النيل وبالنظر إلى حالة الموارد المائية في مصر يتبين أن حجم الموارد المائية بلغ في عام 2004 حوالي68، 76 مليار متر مكعب، في حين بلغ في عام 2016 حوالي 91،76 بزيادة تبلغ حوالي 15،8 مليار متر مكعب خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (2004 - 2016)[2] .

لذلك يمكن القول إن مصر تنظر إلى المياه كسلعة نفيسة واستراتيجية بسبب قلة الموارد المائية المتاحة في البلاد واعتمادها شبه الكلي على نهر النيل الذي يعتبر شريان الحياة في مصر، ولهذا أصبحت مسألة المحافظة على موارد مصر المائية وحصتها من نهر النيل واحدة من أهم المسائل والقضايا التي تتعلق بالأمن الوطني المصري، وهذا ما أكده الخطاب الرسمي المصري منذ خمسينات القرن الماضي، والذي تجلى بوضوح في سبعينيات القرن الماضي عند حدوث تراشق في الكلام بين الرئيس الإثيوبي مانجستو هيلاماريام والرئيس

---

[1] الأمن المائي المصري: **مرجع سابق**، ص 2

[2] مشعل، أحمد عبد الطيف سالم وجمال الدين أحمد محمود إبراهيم، **دراسة تحليلية لتحديات الأمن المائي وآثارها الاقتصادية على الزراعة في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، 2018، ص 504.

المصري السابق أنور السادات حول حصص المياه من نهر النيل عام 1977[1]، عندما تحدث الرئيس المصري بشكل صريح وواضح أن الماء هو القضية الوحيدة التي يمكن لمصر أن تدخل حرباً من أجلها، وهذا ما أكده وزير الخارجية المصرية لاحقاً بطرس غالي عندما تحدث في عام 1989 أن سلامة الأمن الوطني المصري مرتبطة بمسألة مياه النيل، وأن مسألة تهديد الأمن ا ال الوطني وطني المصري يكمن في الدول الإفريقية الواقعة جنوب مصر، مؤكداً أن المخاطر التي يتعرض لها الأمن الوطني المصري يزداد بازدياد عدد الدول التي يخترقها نهر النيل[2].

لقد عرفت مصر مع مطلع الألفية الجديدة نقصاً واضحاً في كمية الموارد المائية التي لم تعد تلبية حاجات المجتمع المصري ومتطلبات التنمية، فبحسب الإحصائيات التي قدمها الجهاز المركزي المصري للتعبئة والإحصاء في عام 2010 بلغت كمية الموارد المائية المتاحة في مصر حوالي 71،4 مليار متر مكعب، أما احتياجات مصر المائية فقدرت بحوالي 86،2 متر مكعب مشيراً إلى أن حاجات مصر المائية سوف ترتفع لتبلغ في عام 2025 حوالي 103 مليار متر مكعب وسوف يرتفع العجز إلى 29 مليار متر مكعب، لذلك فإن انخفاض حصة مصر المائية بمتوسط ما بين 9 إلى 12 مليار متر مكعب فقط من أصل 55 مليار متر مكعب يمثل نسبة الربع، مما يعتبر تهديداً كبيراً للأمن الوطني المصري[3].

يؤكد الباحثون المختصون في مجال العلوم السياسية أن أحد أهم متطلبات الأمن ا الوطني المصري تتمثل في الحفاظ على الأمن المائي المصري الذي يعتمد بشكل أساسي على نهر النيل وحصة مصر من خلاله (انظر **الشكل (1,2,3,4)** وذلك من خلال:

1. الحفاظ على أمن منابع نهر النيل واستمرار التدفق الطبيعي لمياهه كونه المورد الأساسي للمياه في مصر الذي يعتمد عليه المجتمع المصري في تأمين حاجاته اليومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. الاتفاق والتنسيق بين الدول لقائمة على حوض النيل فيما يتعلق بالمشروعات المائية المقامة على نهر النيل من سدود وبحيرات والتي قد تؤثر على تدفق المياه إلى مصر أو تؤثر على حصة مصر من مياهه.

---

[1] مطاوع، عبد الفتاح، **الأمن المائي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ص12.

[2] زغوني، **مرجع سابق**، ص 60.

[3] إبراهيم، شادي، **سد النهضة الدور المصري والتفاعلات الإقليمية**، w w w. ikhwan. wiki

3. تأمين مصادر الطاقة على مجرى نهر النيل المتمثل في السد العالي، وذلك لتأمين تحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية وتأمين الكهرباء باعتبارها تأميناً للاقتصاد المصري الوطني بمختلف مجالاته [1].

المطلب الثالث: أهمية نهر النيل في الأمن المائي المصري:

لخص المؤرخ اليوناني الشهير هيرودوت المقلب أبو التاريخ أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر عبر مختلف المراحل التاريخية حتى وقتنا الراهن بقوله مصر هبة النيل، فبدون نهر النيل تتحول مصر إلى صحراء قاحلة لا تصلح للحياة حيث أن نهر النيل بالنسبة لمصر بمنزلة القلب للجسد، فهو شريان الحياة لها دون أدنى مبالغة، ولذلك يمكن القول إن نهر النيل يعتبر في مقدمة أولويات واهتمامات الحكومة المصرية نظراً لأهميته ومكانته وتأثيره على الأمن الوطني المصري حيث أن المساس به يشكل تهديداً وجودياً للدولة المصرية وبقائها [2].

يعتبر نهر النيل أحد أهم المعالم الأساسية في سطح مصر ليس فقط بسهله الفيضي الذي يمثل النطاق الزراعي الأخضر وسط هذه البيئة الصحراوية القاحلة، بل في مجراه الذي عرضه في المتوسط حوالي ثلاث أرباع الكيلو متر[3]، ويعد نهر النيل أطول أنهار العالم على الإطلاق حيث يبلغ طوله من منبعه في بحيرة فيكتوريا إلى مصبه في البحر المتوسط حوالي 6930 كليو متر، وقد ورد ذكره بالقرآن الكريم في أكثر من موضع فهو النعمة التي كان آل فرعون فيها فاكهين في قوله تعالى " كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومقام كريم ونعمة كانوا فيها فاكهين"[4]، حسب ما ذكر أهل التفسير، وقد وصفه عمرو بن العاص عند وصفه لمصر" يخط فيها نهر مبارك الغدوات ميمون البركات يسيل بالذهب ويجري بالزيادة والنقصان كمجاري الشمس والقمر له أيام تسيل إليه عيون الأرض وينابيعها مأمورة بذلك حتى إذا ربا وطما واصلخم لججه واغلولب عبابه كانت القرى بما أحاط بها كالربا لا يوصل من بعضها إلى بعض إلا في السفائن والمراكب ولا يلبث إلا قليلاً حتى يكون كأول ما بدأ من جريه وأول ما طما من شربه. كما يصفه الرحالة الشهير ابن بطوطة بقوله " ونيل مصر يفضل أنهار الأرض عذوبة مذاق واتساع قطر وعظم منفعة والمدن والقرى بضفتيه منتظمة ليس في المعمور مثلها ولا يعلم نهر يزرع عليه ما يزرع على النيل وليس في الأرض نهر يسمى بحراً غيره قال الله تعالى فإذا خفت عليه فألقيه في اليم فسماه يماً وهو البحر"[5] . أما الجغرافي الكبير جمال حمدان فقد لخص ما يمثله نهر النيل لمصر بقوله إن الحقيقة الأولى في الوجود المصري هي أن مصر هي النيل، لا يوجد نهر

---

[1] الهلالي، **مرجع سابق**، ص 102- 103.

[2] دياب، عباس، **نهر النيل وما يمثله لمصر: رؤية جيوبولتيكية**، مجلة دراسات بيت المقدس، المجلد 24، العدد 1، 2024، ص 42.

[3] الحسيني، السيد، **نهر النيل في مصر منحنياته وجزره دراسة جيومرفولوجية**، القاهرة، مركز النشر لجامعة القاهرة، 1991، ص 8.

[4] القرآن الكريم، سورة الدخان، الآية 25 - 27.

[5] دياب، **مرجع سابق**، ص 43.

في العالم اعتمد سكان واديه عليه كاعتماد المصريين على نهر النيل في مختلف العصور التاريخية القديمة والحديثة، بل يمكن القول إن وجود البشر في هذا الموقع من العالم ما كان ليتم لولا نهر النيل [1].

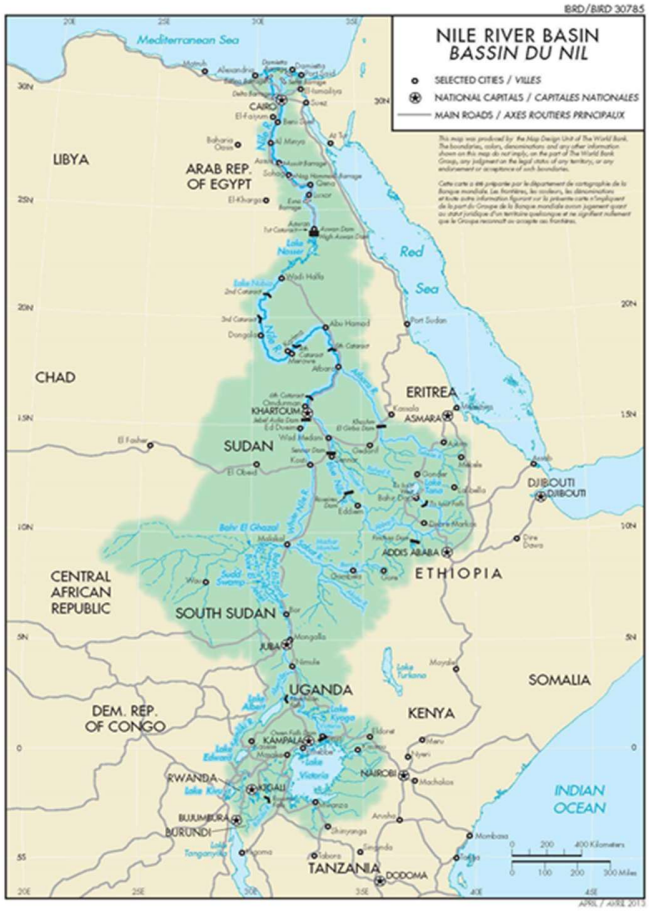

تقدر مساحة حوض نهر النيل بحوالي 9،2 مليون متر مربع، وهو ما يعادل عشر القارة الإفريقية ويمتد مجراه ليشمل إحدى عشر دولة أفريقية وهي رواندا وتنزانيا وأوغندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وكينيا وأريتريا وجنوب السودان والسودان ومصر ، مع الإشارة إلى أن غالبية دول المنبع لا تعاني من قلة الموارد المائية، بل على العكس تماماً حيث تنعم بوفرة مائية إلى الحد الذي يجعل نهر واحداً في دولة واحدة من هذه الدول يلقي في المحيط الهندي سنوياً ما يزيد عن عشرين حصة مصر التي تحصل عليها سنوياً من مياه النيل، وقد لعب نهر النيل دوراً محورياً في تاريخ مصر منذ العصور القديمة إلى وقتنا الحاضر حيث كان له دور

(1) دياب، **مرجع سابق**، ص44.

فعال في تشكيل هوية وثقافة مصر عبر مختلف المراحل والحقب التاريخية[1]، فهو شريان الحياة اليومية للشعب المصري إذ يوفر معظم احتياجات المجتمع المصري من المياه العذبة المتجددة ويعيش ما يقارب 95% من السكان في مصر في وقتنا الراهن على نطاق 12 ميل من نهر النيل[2].

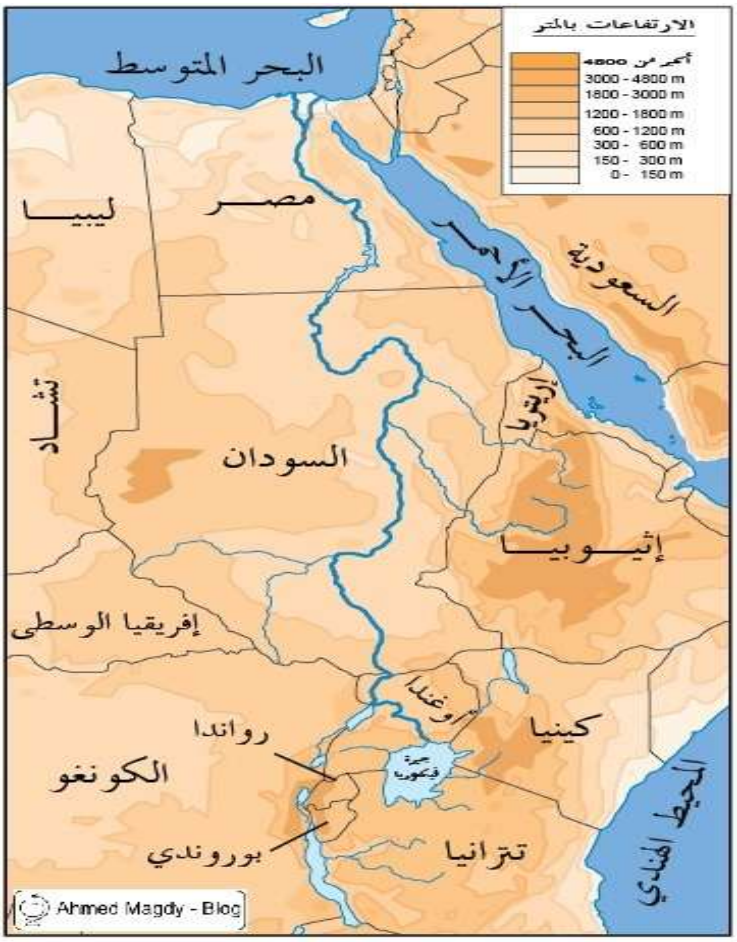

تعتبر مصر أكثر دول حوض النيل اعتماداً على نهر النيل تليها السودان حيث أن معظم أراض مصر صحراوية والتي تقدر نسبتها بحوالي 97% أما نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فتقدر بحوالي 3%، وهي تعتمد على مياه نهر النيل كمصدر رئيسي في عمليات الري، ولذلك فإن نهر النيل بالنسبة لمصر هو قضية أمن وطني وقومي قبل أن تكون قضية أمن مائي حيث تشير الدراسات إلى دخول مصر منطقة حزام الفقر المائي فهي تواجه مشكلات كبيرة في تأمين مصادر المياه للسكان ولعملية التنمية بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان ومحدودية الموارد المائية، فالإحصائيات تشير إلى عدد سكان مصر يزداد سنوياً أكثر من مليون ونصف نسمة

---

[1] بدر، يحيى موسى عيد، **نهر النيل والشخصية المصرية**، الإسكندرية، أدر الوفاء لدينا للطباعة والنشر، ط 1، 2013، ص 141.

[2] فيصل، **مرجع سابق**، ص 54 - 56.

مما يشكل خطراً كبيراً على الأمن المائي المصري، ولهذا يتضاعف الاهتمام المصري بقضية حصة مصر من مياه النيل حيث يمكن إيجاز أهمية نهر النيل في الأمن المائي والوطني المصري بالنقاط التالية:

أولاً ــ أهمية نهر النيل بالنسبة للقطاع الخدمي والزراعي: تتمثل أهمية نهر النيل من عدة نواحي:

1. الناحية الخدمية: في تأمين مياه الشرب للمجتمع المصري وما يحتاجه من متطلبات مائية للقيام بالحاجات الأساسية اليومية.
2. ناحية القطاع الزراعي: فالزراعة في مصر هي المصدر الأول للدخل الوطني حيث تعتمد مصر بشكل كامل على مياه نهر النيل في تأمين مياه الري لمختلف الزراعات المنتشرة في مصر، كما يساهم الطمي الذي يحمله نهر النيل في مساراه بين الدول وصولاً إلى مصر في توفير تربة خصبة صالحة لزراعة الكثير من المحاصيل المهمة والاستراتيجية التي تقف على رأس هرم الصادرات المصرية كالقطن والأرز، إضافة إلى الأسماك التي يتم اصطيادها من النهر وتساهم في تلبية قسم من حاجات المجتمع المصري من الأسماك، فيساهم بذلك نهر النيل في ضمان وتأمين الأمن الغذائي للدولة المصرية، فضلاً عن تصدير الفائض من المنتجات الزراعية والتي تعود بالنفع المادي على الخزينة المصرية[1]. فقد بدأت مصر منذ ثورة عام 1952 الاهتمام بالقطاع الزراعي والعمل على تطويره وتنميته حيث بدأت مصر في تنفيذ بعض المشروعات المائية العملاقة فتم البدء ببناء السد العالي في عام 1960 لينضم هذا المشروع إلى المشروعات المائية التي كان قد تم بنائها في العقود الماضية كالقناطر الخيرية وسد خزان أسوان وقناطر أسنا وقناطر نجع حمادي حيث ساهمت هذه المشاريع في زيادة مساحة الأراضي المزروعة من 2 مليون فدان عام 1813 إلى 5 ملايين فدان في بداية خمسينات القرن الماضي [2].

وقد ساهم مشروع السد العالي في تحقيق الأمن المائي المصري في الحقبة التي تم إنشاءه فيها، مما سمح للحكومات المصرية المتعاقبة في القيام مشروعات التمية الزراعية وزيادة رقعة الأراضي المزروعة بصورة تدريجية ومتواصلة حيث وفرت الدولة المصرية البيئة المناسبة لتهيئة مناخ ملائم جاذب للاستثمارات الزراعية، وفي مقدمتها تقديم كل ما يحتاجوه المستثمرين الراغبين في استصلاح أراضي جديدة عبر توفير البنية التحتية التي هم بحاجة لها للقيام بعمليات الاستصلاح من توفير مياه الري وشبكة الطرق وغيرها من

---

[1] مختار، مرجع سابق، ص 75.

[2] الحمداني، وعد الله حسين ياسين، **نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي**، المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص 56.

المرافق التي يحتاجونها في عملهم هذا فضلاً عن إعفائهم من الضرائب لعدة سنوات قادمة وتأمين خطوط ائتمان بتكاليف مناسبة وذلك بهدف دخول هذه المناطق المستصلحة حديثاً بأسرع وقت في عمليات الإنتاج [1].

قامت الحكومة المصرية بدءاً من عام 2007 بتطبيق مشروعات تحديث الزراعة وتحويلها إلى قطاع خاص حيث بدأت باتخاذ جملة من الإجراءات من بينها التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية في عملية استصلاح الأراضي حيث تم زيادة مساحة الأراضي الزراعية بنحو 3،2 مليون فدان خلال تلك الفترة، لتتابع الحكومة المصرية التوسع في مشروعات التوسع الزراعي العملاقة بالاعتماد على نهر النيل والتي كانت تهدف إلى استصلاح 1.3 مليون فدان، وفي زيادة المساحة المأهولة بالسكان من نسبة 5،5 % من مساحة مصر إلى نسبة 25% في خطة إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال خلق مجتمعات عمرانية جديدة في الصحراء المصرية تشكل مناطق جذب سكاني جديدة نظراً من توفره من فصل عمل[2].

تعتمد الحكومة المصرية في تنفيذ المشاريع السابقة على مياه نهر النيل حيث تشبه شبكات الري المأخوذة من نهر النيل في مصر الشجرة وتشكل هذه الشجرة ما يقارب 13% من مساحة الأراضي الزراعية في مصر وتبلغ أطوال الترع والقنوات المائية حوالي 33.2 ألف كم وأطوال المصارف المكشوفة حوالي 7،22 ألف كم وأطوال المصارف المغطاة حوالي 561ألف كم متر حيث يعتمد إنتاج المحاصيل في مصر على الزراعات المروية التي تقدر بحوالي 5،84 من نسبة الأراضي الزراعية في مصر والتي تعتمد في ريها على مياه نهر النيل، فالزراعة في مصر هي أهم الأنشطة في الاقتصاد الوطني المصري حيث يعمل بها نحو 30% من إجمالي القوة العاملة المصرية، وهي المسؤولة عن إعالة حوالي 55% من مجموع السكان في مصر ويساهم القطاع الزراعي بنحو 7،16% من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي، وقد بلغت مساهمة الصادرات الزراعية المصرية حوالي 9،8 مليار جنيه مصري من حجم الصادرات السلعية المصرية عام 2006 – 2007، فالقطاع الزراعي هو المسؤول عن تحقيق الأمن الغذائي المصري وتوفير المواد الأولية اللازمة لعدد من الصناعات المحلية، وهذه الأمور والنجاحات في القطاع الزراعي ما كانت أن تتحقق لولا وجود نهر النيل[3].

ثانياً ــ أهمية نهر النيل فيما يتعلق بإقامة مشروعات الري الكبرى في مصر: فقد حرصت الدول التي قامت على ضفاف نهر النيل في مختلف المراحل التاريخية على الاستفادة القصوى من مياه النهر في عمليات الري والزراعة وبناء السدود والمشاريع المائية لحماية البلاد من مخاطر الفيضانات، ولعل من أبرز مشاريع الري التي قامت على نهر النيل في التاريخ الحديث والمعاصر والتي تستهدف تنظيم جريان المياه في النهر وتحقيق

---

[1] المرجع نفسه، ص 56.

[2] الحمداني، **مرجع سابق**، ص 56 – 57.

[3] المرجع نفسه، ص 57 – 58.

الاستفادة القصوى من مياه هذا النهر السد العالي وبحيرة ناصر التي تعتبر أكبر بحيرة اصطناعية في العالم، فالسد العالي أعاق المسار الطبيعي لنهر النيل وغير من توازناته بطريقة تخدم الإنسان المصري وتحقق له استفادة قصوى من مياه نهر النيل عبر حجز المياه التي كانت تذهب سدى في البحر المتوسط بعد كل فيضان ووضعها في خدمة كل من مصر والسودان اللتين اقتسمتا هذه المياه طبقاً لاتفاقية مياه نهر النيل التي وقعت في عام 1959[1]، فقد تم بناء بحيرة ناصر في جنوب مصر في منطقة أسوان حيث يقع الجزء الأكبر من البحيرة في الأراضي المصرية وتمثل 83% من إجمالي المساحة الكلية للبحيرة، أما الجزء المتبقي منها فيقع داخل الحدود السودانية ويطلع عليها اسم بحيرة النوبة حيث تكونت هذه البحيرة نتيجة تجميع هذه المياه أمام السد العالي الذي شرع البناء فيه منذ عام 1958 وتم الانتهاء منه في عام 1970 وأطلق عليه اسم بحيرة ناصر نسبة إلى الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر[2].

يقع السد العالي على مسافة 684 كليو متر جنوب القاهرة وتم البدء بتشغيله في عام 1968 وتم ملء بحيرة ناصر بالكامل في عام 1981، وتستخدم مياه البحيرة في ري الأراضي الزراعية في وقت الحاجة وفي توليد الطاقة الكهربائية حيث يعتبر السد العالي المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه مصر في تأمين احتياجاتها من الطاقة الكهربائية، ويبلغ طول بحيرة ناصر حوالي 500 كليو متر وعرضها حوالي 12 كليو متر واجمالي مساحتها حوالي 5250 كليو متر مربع ومتوسط عمقها حوالي 25، 2 متر، في حين يبلغ أقصى عمق للبحيرة حوالي 130 متر، وتبلغ السعة الكلية للبحيرة حوالي 162 مليار متر مكعب من المياه، وتستطيع استيعاب فيضان نهر النيل لمدة سنتين، وتنقسم البحيرة إلى ثلاثة أقسام الأول يقع في أسفل البحيرة وهو مخصص للتخزين ومخصص لاستيعاب الميت للطمي القادم مع الفيضان لمدة 500 عاماً بدون أن تتأثر القدرة التخزينية للبحيرة، ثم القسم الثاني والثالث وهما مخصصان للتخزين الحي لكميات كبيرة من الفيضان[3].

يتم استخدام الكميات الهائلة من المياه المخزنة في البحيرة حسب الاحتياجات المائية المصرية سواء للاستخدامات المائية الشخصية أو الزراعة حسب حاجات البلاد والمجتمع وعمليات التنمية حيث تبلغ ذروة الاستخدام للمياه المخزنة عند زراعة الارز الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه والتي تبلغ خلال زراعته حوالي 240 مليون متر مكعب يومياً، بينما تصل الكميات المستخدمة من المياه المخزنة خلال الفترة الأقل طلباً على المياه خلال شهري كانون الأول والثاني إلى 80 مليون متر مكعب يومياً.

---

[1] سعيد، رشدي، **نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**، القاهرة، دار الهلال، ص255.

[2] الحمداني، **مرجع سابق**، ص 60 – 64.

[3] المرجع نفسه، ص 64 – 65.

ساهم بناء السد العالي وبحيرة ناصر في توفير المياه والكهرباء ودعم القطاع الزراعي في مصر وحماية مصر من مخاطر الفيضان والجفاف حيث ساهمت بحيرة ناصر في تقليل اندفاع المياه في مجرى نهر النيل حيث يتم تجزينها في البحيرة واستخدامها في سنوات الجفاف، كما ساهم في زيادة مساحة الأراضي المزروعة في مصر[1]، وتم التوسع في البعض الزراعات التي تتطلب كميات وفيرة من المياه لم تكن متاحة بشكل دائم قبل بناء السد والبحيرة كزراعة الأرز والتي تعتبر من الزراعات الاستراتيجية التي تدعم الخزينة المصرية بالقطع الأجنبي باعتبارها من أهم الصادرات الزراعية، كما ساهمت الوفرة المائية بعد بناء السد والبحيرة في القيام ببعض الزراعات الكثيفة وزراعة الأرض بثلاث أنواع من المحاصيل خلال العام الواحد، وعلى الرغم من جميع تلك الآثار الإيجابية للسد العالي وبحيرة ناصر إلا أنه ترتب على بناءهما بعض الآثار السلبية التي تمثلت في:

1. غمر الكثير من القرى وتهجير أهلها في منطقة بناء السد والبحيرة حيث كانت هذه المناطق مسكناً لحوالي 400 ألف من النوبيين، كما كان يوجد بها العديد من الأوابد التاريخية من القلاع والمعابد والمقابر الأثرية والتي كان قد جرى بناءها في تلك المناطق [2].
2. حرمان مصر من الطمي الذي كان يجلبه نهر النيل خلال الفيضان إلى الأراضي الزراعية في مصر والذي كان يساهم في خصوبة التربة وتقويتها حيث أصبح هذا الطمي بالترسب في بحيرة ناصر، وفي ملء ذلك النطاق من الخزان الذي كان مخصصاً له والمسمى بالجزء الميت من السد والذي يتوقع أن يمتلئ في غضون أربعمائة سنة قادمة [3].
3. تآكل شواطئ الدلتا حيث خشي الكثير من المهندسين والخبراء من أن يتسبب بناء السد العالي في تآكل الشواطئ المصرية وتراجعها نتيجة توقف وصول الطمي إليها خلال موسم الفيضان [4].
4. زيادة النحت وألحت حول قواعد المنشآت النهرية.
5. ارتفاع نسبة وكمية تبخر المياه في بحيرة ناصر باعتبار أن بناءها تم في منطقة صحراوية جافة ذات حرارة عالية حيث تساهم تلك العوامل الطبيعية في ارتفاع نسبة المياه المتبخرة من البحيرة.
6. تشكيل السد العالي تهديداً عسكرياً على الدولة المصرية في حال تعرض السد لعمل عسكري تخريبي يؤدي إلى انهياره حيث يصعب تقدير النتائج التي من الممكن أن تترتب على الدولة المصرية في حال

---

[1] سعيد، **مرجع سابق**، ص 255 – 256.

[2] سعيد، **مرجع سابق**، ص258.

[3] المرجع نفسه، ص 262.

انفجار السد وحجم الفيضانات التي سوف تتعرض لها المدن المصرية القائمة على طول مجرى نهر النيل [1].

7. وعلى الرغم من تلك الآثار السلبية التي تم الإشارة إليها سابقاً والتي لا يمكن أن تقارن بالفوائد الاقتصادية التي جنتها مصر من خلال أنشاء السد العالي وبحيرة ناصر عالية حيث تم حجز المياه التي كانت تصب في البحر المتوسط دون أن يستفاد منها بعد كل فيضان [2]، فتم وضع تلك المياه في خدمة الاقتصاد المصري حيث يمكن تلخيص تلك الفوائد بما يلي:
8. زيادة حصة مصر من مياه نهر لتبلغ نسبة 5،55 مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً [3].
9. زيادة مساحة الأراضي الزراعية في مصر بحوالي 1.2 مليون فدان بعد تنفيذ هذين المشروعين.
10. التوسع في زراعة محصول الأرز الذي يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه إلى مساحة تقدر بحوالي 700 ألف فدان سنوياً.
11. تحويل 800 ألف فدان من الأراضي الزراعية المروية في مصر من نظام الري الحوضي إلى نظام الري الدائم المستديم مما ساهم في زيادة إنتاجية تلك الأراضي [4].
12. تحسين الملاحة النهرية في نهر النيل مما كان له انعكاس إيجابي على القطاع السياحي حيث أقامت الحكومة المصرية والقطاع الخاص العديد من المنشآت السياحية على طول مجرى نهر النيل مستغلة المناظر الطبيعة الرائعة على طول مجرى نهر النيل في مصر حيث كانت تبحر فيه العديد من المراكب والقوارب السياحية التي تنقل السياح الذي يفضلون التنقل والاستماع بتجربة الملاحة النهرية في واحد من أهم الأنهار على مستوى العالم [5].
13. توليد كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية بدءاً من عام 1967 من خلال محطة كهربائية تحتوي على 12 وحدة توليد مائية اثنتين في كل نفق قدرة كل واحدة منهما تصل إلى 175000 كيلو واط ساعي أي أن القدرة الإجمالية للمحطة تصل إلى نحو 1،2 مليون كيلو واط تنتج طاقة كهربائية سنوية تصل إلى 10 مليار كيلو واط سنوية تم استغلالها في إنارة العديد من المدن والقرى المصرية، وفي عمليات التنمية في القطاعات الزراعي والصناعي والخدمات [6].

---

[1] الحمداني، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، **مشروع السد العالي**، 1954، ص10 - 12.

[3] زيدان، باكيناز، **نهر النيل بيت التحديات والطموحات**، مجلة الثقافة العلمية، 2018، ص 24.

[4] سعيد، **مرجع سابق**، ص256.

[5] مختار، **مرجع سابق**، ص 75.

[6] سعيد، **المرجع السابق**، ص257.

14. حماية مصر من الأخطار والكوارث الطبيعية المتمثلة في الجفاف حيث تقل غزارة نهر النيل في السنوات التي تكون نسبة هطول الأمطار ضئيلة على مناطق منابع النهر مثلما حدث في الفترة الممتدة ما بين عامي 1979 و1987، وكذلك حماية البلاد من أخطار الفيضانات عندما تكون نسبة هطول الأمطار مرتفعة في مناطق منابع النيل مثلما حدث في الفيضان المدمر عام 1964 والفيضان الأكثر خطورة في عام 1975[1].

لذلك يمكن القول إن أهمية نهر النيل في الأمن الوطني المصري لا يمكن أن تقاس بأي مقياس حيث لا يوجد نهر في العالم يعتمد عليه السكان القاطنين حول ضفتيه كما يعتمد المصريين على نهر النيل في حياتهم اليومية حيث يسكن ما يقارب 95 % من سكان مصر على نطاق 12 ميل من نهر النيل، فهو يلعب دوراً بارزاً في تشكيل ثقافة وهوية وتاريخ مصر[2] حيث شبه الباحث جون جنتر في كتابه " داخل إفريقيا " نهر النيل بالنسبة لمصر بالقصبة الهوائية أو القناة الهضمية في جسم الإنسان والتي يتم عبرهما مرور الطعام والشراب والهواء إلى الجسم، فنهر النيل شريان الحياة في مصر وعبره يمر الماء ليسقي السكان ويروي المحاصيل التي تأمن الطعام للشعب المصري، إضافة إلى توليد الكهرباء لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المصرية [3].

---

[1] الحمداني، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] فيصل، **مرجع سابق**، ص 55 – 56.

[3] الحمداني، **المرجع السابق**، ص 60.

الفصل الثاني

مخاطر بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري

تعددت الآراء حول الآثار الضارة للسدود التي تبنى على منابع نهر النيل بوجه عام وعلى مصر على وجه الخصوص، سيما وأن مصر تعاني من عجز في ايراد نهر النيل، بمتوسط سنوي مقداره 9 مليار م^3 ، ومن المتوقع ازدياد ذلك العجز الي 16 مليار م^3 سنويا في حال تشغيل سد النهضة، إضافة الى مخاطر بوار ما يقرب من 3 ملايين فدان في الدلتا والوادي، وهو ما يعني توقف مشروعات استصلاح الأراضي، وفقد عدد كبير من المواطنين فرص العمل التي يتيحها لهم قطاع الزراعة الذي يستوعب نحو 6.5 مليون عامل إضافة الي ثبات المساحات الزراعية عند معدلها الحالي، وهو قرابة ثمانية ملايين فدان والتي لا تتناسب مع تزايد عدد السكان الذي فاق 100 مليون نسمة، بمعدل زيادة سكانيو بنحو1،9% سنويا.

المبحث الأول: مخاطر وأضرار إنشاء سد النهضة على الأمن المائي المصري:

يعتبر نهر النيل المورد الرئيسي للمياه العذبة في مصر، لذلك فإن إقامة السدود والمشاريع المائية على نهر النيل من قبل دول المنبع كإثيوبيا دون الاتفاق مع دول المصب يشكل خطراً كبير وتهديداً وجودياً لدول المصب، وخاصة مصر حيث أن بناء سد النهضة الإثيوبي سيؤدي إلى فقدان مصر لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية مع انخفاض كمية المياه، هذا فضلاً عن السلبيات الأخرى التي سوف يتعرض لها المجتمع المصري والتي ستؤدي إلى إعاقة حركة التنمية كانخفاض معدل إنتاج الكهرباء من السد العالي وسد أسوان، إضافة إلى توقف العديد من محطات مياه الشرب المقامة على نهر النيل وبعض الصناعات التي تتطلب كميات كبيرة من المياه التي تحصل عليها من نهر النيل، وكذلك تأثر بعض محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز وتعتمد على مياه النيل للتبريد وتدهور نوعية المياه في الترع والمصارف وتداخل مياه البحر المالحة مع المياه العذبة في المناطق الشمالية من مصر على سواحل البحر المتوسط، مما يؤدي إلى تدهور نوعية المياه في البحيرات الشمالية[1].

المطلب الأول: السياسة المصرية تجاه الصراع على المياه في حوض النيل:

ترتبط مصر مع الدول الإفريقية في حوض النيل ارتباطاً كبيراً بحكم الشراكة ما بين هذه الدول في مياه نهر النيل الذي يعتبر شريان الحياة لمعظم دول الحوض، وخاصة مصر التي سعت إلى حماية حقوقها ومصالحها مع دول الحوض من خلال انتهاج سياسات متعددة، كان على رأسها العلاقات الثنائية التي ربطت مصر بكل

---

[1] عليان، محمود عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2014، ص 140.

دولة من دول الحوض، لذلك كان السعي الدبلوماسي المصري بهدف تشجيع دول الحوض على الدخول في معاهدة تشترك فيها جميع دول الحوض بهدف توحيد الجهود وعدم حصول أي منازعات حول مياه النيل، وذلك لمواجهة المخاطر والتحديات التي كانت تواجه جميع الدول في حوض النيل[1].

كان مشروع بناء سد النهضة من قبل الحكومة الإثيوبية بداية الخلاف بين الدول في حوض النيل فعلى الرغم من العلاقات الجيدة التي كانت تربط بين تلك الدول، إلا أنها كانت محاطة بالريبة والشك، وخاصة بين دول المنبع ودول المصب. لأن التخوف المصري كان قائماً دائماً حول إمكانية بناء مشاريع مائية على حوض النيل يعرض الأمن المائي المصري للخطر من خلال تأثيره على حصة مصر من المياه. فمنذ الإعلان الإثيوبي عن مشروع سد النهضة عارضت الدولة المصرية وبقوة تنفيذ هذا المشروع منطلقة من حقها التاريخي في مياه نهر النيل حسب الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دول حوض النيل، وكان من أبرز تلك الاتفاقيات:

1. البرتوكول الموقع في روما بين الحكومتين الإيطالية والبريطانية في عام 1891 حول تعيين الحدود الفاصلة بين السودان وإرتيريا، والذي تعهدت به الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة أية مشاريع مائية على نهر عطبرة قد يكون من شأنها التأثير بدرجة محسوسة على كمية مياه ذلك النهر بما يؤثر على تدفق مياه نهر النيل [2].
2. اتفاق أديس بابا الموقع عام 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا الذي نص على تعهد الإمبراطور الإثيوبي بعدم القيام بأي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو على نهر السوباط يكون من شأنه التأثير على تدفق المياه إلى النيل ما لم توافق على ذلك مسبقاً الحكومة البريطانية وحكومة السودان [3].
3. اتفاق لندن عام 1906 الموقع بين الحكومة البريطانية وحكومة الكونغو حيث نص على التزام الحكومة الكونغولية بأن لا تنشأ ولا تسمح بالقيام بأية منشآت مائية على نهر المليلي ونهر الآسانجو يؤدي إلى التخفيف أو المساس بكمية المياه التي تصب في بحيرة ألبرت، إلا بموافقة حكومة السودان [4].
4. المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في عام 1906، والتي تتعهد فيها الدول الثلاث بالمحافظة على وحدة إثيوبيا والمحافظة على مصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل خاصة فيما يتعلق بتنظيم مياه النهر وروافده [5].

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 169.

[2] شراب، **مرجع سابق**، ص 77.

[3] الهلالي، **مرجع سابق**، ص 105.

[4] الحمداني، **مرجع سابق**، ص 94.

[5] العجال، ليلى، **الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الأولى، الجزائر، 2017/ 2018، ص 84.

5. الاتفاق الموقع بين بريطانيا وإيطاليا في شهر ديسمبر عام 1925 الذي اعترفت بموجبه إيطاليا بالحقوق المائية لمصر والسودان على النيل الأزرق والنيل الأبيض وعلى روافدهما وتتعهد بالامتناع عن القيام بأي مشروع من شأنه التأثير على المياه في النهرين بشكل مؤثر [1].
6. الاتفاق الموقع بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية عام 1929 الذي تنوب فيه بريطانيا عن كل من السودان وتنزانيا وأوغندا حيث نص الاتفاق على منع إقامة أي مشروع مائي على نهر النيل وروافده أو على البحيرات التي تغذي النهر إلا بموافقة مصر، وخاصة إذا كانت هذه المشروعات ذات صلة بالري وتوليد الطاقة الكهربائية أو كانت تؤثر على حصة مصر من مياه نهر النيل، ووفقاً لهذه الاتفاقية منحت مصر حق الرقابة على طول مجرى النهر من منبعه إلى مصبه ودراسة المجرى وعمل المشاريع التي تقضي بها حاجة مصر [2].
7. الاتفاق الموقع بين بريطانيا نيابة عن تنزانيا وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وبورندي في عام 1934 للاستفادة من المياه على الحدود ما بين تنزانيا ورواندا وبورندي حيث نص الاتفاق على أن المياه التي تحول من أي روافد للنيل يجب أن ترد بكميتها إلى المجرى الطبيعي للروافد، قبل جريانه إلى الدول الأخرى، وتشير هذه الاتفاقية إلى إمكانية استخدام مياه النهر في توليد الطاقة الكهربائية على أن تعاد المياه مرة أخرى إلى المجرى حتى لا تتأثر كمية المياه في حوض النيل [3].
8. الاتفاق الموقع بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نيابة عن أوغندا والتي كانت عبارة عن مذكرات تبادلتها الحكومتان في الفترة الواقعة ما بين عامي 1952 و1953 لتنظيم تعاون الحكومة المصرية في إقامة قناطر في شلالات أوين لتوليد الطاقة في أوغندا حيث الاتفاق على إمكانية تعلية القناطر لرفع مستوى المياه في بحيرة فكتوريا لصالح مصر، على أن تقوم الحكومة المصرية بدفع تعويضات لأوغندا نتيجة ما قد يلحقها من أضرار [4].
9. الاتفاق الموقع بين مصر والسودان في عام 1959 لتوزيع إيراد النهر عند أسوان والذي تم تقديره بحوالي 84 مليار متر مكعب سنوياً، بالإضافة إلى 14.5 مليار متر مكعب للإيراد الذي كان يحصل عليه السودان، وهو 4 مليار متر مكعب سنوياً ليصبح نصيبه 18.5 مليار متر مكعب، كما أضيف إلى حصة مصر 7.5 مليار متر مكعب من المياه لترفع حصة مصر من 48 مليار متر مكعب إلى 55 مليار متر مكعب [5].

---

[1] الهلالي، **مرجع سابق**، ص 105.

[2] الحمداني، **مرجع سابق**، ص 97 – 100.

[3] شراب، **مرجع سابق**، ص 78.

[4] الهلالي، **المرجع السابق**، ص 106.

[5] شراب، **مرجع سابق**، ص 79.

لقد اعتبرت مصر أن بناء سد النهضة سوف يفقد الدولة المصرية من 11 إلى 19 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، والتي يتم استخدامها في تلبية مختلف حاجات الشعب المصري من المياه اللازمة للشرب والزراعة وتوليد الطاقة، ومما ساهم في ازدياد المخاوف المصرية وعدم حصول الدولة المصرية على جميع التصاميم والدراسات الخاصة بالسد، إذ اتبعت الحكومة الإثيوبية سياسة التعتيم على كل ما يتعلق بهذا المشروع، مما زاد في قلق الحكومة المصرية خاصة أن السعة التخزينية لسد النهضة كبيرة وهائلة، وهو سوف يبنى في منطقة غير مستقرة من الناحية الجيولوجية فهي معرضة بشكل دائم للزلازل والهزات الارضية العنيفة[1].

بلغت المخاوف المصرية ذروتها مع تفكير الدولة المصرية بتدمير هذا السد عند الشروع في بناءه حيث اعتبرت مصر أن مشروع سد النهضة هو مخطط إثيوبي مدعوم من أطراف خارجية معادية لمصر، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني هدفه التحكم في الدولة المصرية ومستقبلها عملاً بالعقيدة القديمة التي تقول أن من يتحكم بالنيل يتحكم بمصر، لذلك قام الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك بإجراء محادثات سرية مع الرئيس السوداني السابق عمر البشير لبناء قاعدة عسكرية مصرية جنوب الخرطوم هدفها ضرب أي مشروع مائي، تقوم به الحكومة الإثيوبية على نهر النيل، وقد وافق الرئيس السوداني على الطلب المصري لإنشاء قاعدة مصرية في جنوب الخرطوم في منطقة بوستي [2].

يلاحظ من خلال العودة إلى التاريخ أن الدولة المصرية كانت دائمة الريبة والشك تجاه سياسة الحكومة الإثيوبية المتعلقة بنهر النيل، خاصة مع اتخاذ الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي موقفاً عدائياً من مصر حيث سمح للكيان الصهيوني بإقامة شركات في إريتريا، لذلك كانت مصر دائماً تقدم الدعم للحركات المعارضة داخل الدولة الإثيوبية بهدف زعزعة الاستقرار الداخلي الذي يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة الإثيوبية على القيام بمشروعات مائية على نهر النيل؛ وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دعم الحكومة المصرية للحركة الإرتيرية للمطالبة بالانفصال عن إثيوبيا، وكذلك تحريض الحكومة المصرية للمسلمين الإثيوبيين للثورة على الحكومة الإثيوبية حيث تساهم هذا الاضطرابات الداخلية في إثيوبيا من وجهة النظر المصرية في إعاقة الدولة الإثيوبية عن تنفيذ أي مشاريع مائية على نهر النيل تؤدي إلى التأثير على حصة مصر من مياهه [3].

كانت الوسائل الدبلوماسية أحد أهم الوسائل التي انتهجتها الحكومات المصرية لإدارة الصراع حول المياه في حوض النيل على اعتبار أن مصر هي أقوى دول الحوض والأكثر تأثيراً، لذلك تمكنت من تنظيم عدة اجتماعات ومؤتمرات بين دول الحوض في الفترة الممتدة ما بين عامي 1993 و2004م حيث ضمت الاجتماعات ممثلين

---

[1] فيصل، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] سليمان، أحمد علي، **سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة**، ص 9 – 10.

[3] سري الدين، عايدة العلي، **السودان بين مطرقة الانفصال والسندان الاسرائيلي**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1998، ص 55 – 56.

عن جميع دول الحوض من سياسيين وأكاديميين ومختصين في الشؤون المائية لمناقشة واقع المياه في دول الحوض، وتقريب وجهات النظر بين هذه الدول للوصول إلى اتفاقات تنظم عملية الاستفادة القصوى من مياه نهر النيل بين كافة دول الحوض، وقد استمر التعاون والتنسيق بين دول الحوض إلى عام 2010 حيث بدأ الخلاف والصراع يشتعل بين دول الحوض، وتحديداً في مؤتمر شرم الشيخ عندما انقسمت دول الحوض إلى تكتلين ضم الأول مصر والسودان وضم الثاني دول المنبع[1].

بدأ الخلافات بين دول الحوض بالتصاعد بشكل كبير بعد مؤتمر شرم الشيخ خاصة بعد إصدار دول المنبع لبيان أعلنت فيه عن اتخاذ بعض الإجراءات ابتداءاً من الرابع عشر من شهر مايو من عام 2010 للتوقيع على اتفاقية جديدة بين دول الحوض، باستثناء مصر والسودان والتي كان قد جرى مناقشة بنودها في الاجتماع الأخير في شرم الشيخ [2]. وفشلت الدول المجتمعة فيه في التوصل إلى اتفاق حول البند المائي الذي تمسكت به مصر والذي كان يحافظ على الحقوق التاريخية للدولة المصرية في حصتها من نهر النيل والتي تصل إلى 55.5 مليار متر مكعب من مياهه حيث كانت دول المنبع وعلى رأسها إثيوبيا ترفض بشكل قاطع البقاء على هذا الاتفاق القديم وتصر على إيجاد آلية جديدة لتقاسم مياه نهر النيل بدلاً من الاتفاق السابق التي كانت تعتبره مجحفاً بحقها باعتباره كان قد وضع في زمن الاستعمار [3].

اعتبرت مصر أن الاتفاق الجديد الذي عرف باسم اتفاق عنتيبي لم يقر بحقوق مصر التاريخية بمياه نهر النيل وفقاً لاتفاقيتي عام 1929 و1959 اللتين تتحدثان عن الاستخدام المنصف والعادل للدول في مياه نهر النيل، وأن من حق الدول المبادرة إلى استخدام المياه ضمن حدودها.

كما اعتمدت هذه الاتفاقات مبدأ الأمن المائي لكل الدول، لكن اتفاق عنتيبي ألغى الاتفاقات السابقة وخاصة ما تضمن في اتفاق عام 1929 حول أحقية مصر في حق النقص على أي مشروع مائي يقام على نهر النيل حيث كانت حجة دول المنبع أن تلك الاتفاقية كانت قد وقعت وهي دول غير مستقلة وخاضعة للاستعمار الأوروبي[4].

لم يكد يمر عام واحد على الخلاف الذي حصل بين دول حوض النيل وتوقيع اتفاق عنتيبي حتى قامت في مصر ثورة كبيرة ضد حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك في 25 يناير عام 2011 والتي أطاحت بنظام مبارك، لتشرع الحكومة الإثيوبية في مشروع بناء سد النهضة في شهر فبراير عام 2011، وهو

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 169.

[2] البار، **مرجع سابق**، ص 274.

[3] المصري، بلال، **الدبلوماسية المصرية عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، 2018، ص 51.

[4] بوساق، **المرجع السابق**، ص170.

المشروع الذي حظي بمباركة ودعم دول الحوض الموقعة على اتفاق عنتيبي، وهو ما شكل خطراً وجودياً على الدولة المصرية [1]. لتبدأ الحكومة المصرية الجديدة في العام 2012 بالقيام بسلسلة من الزيارات والمباحثات مع الحكومة الإثيوبية لحل هذه القضية الخطيرة المتعلقة بالأمن الوطني المصري، ومنها زيارة الرئيس المصري السابق محمد مرسي إلى إثيوبيا في شهر يوليو عام 2012، كما زار مرسي السودان في شهر ابريل عام 2013 حيث التقى الرئيس السوداني عمر البشير للتباحث والتنسيق بين الحكومتين المصرية والسودانية حيال التطورات المستجدة في حوض النيل حيث أكد الطرفان على التعاون المشترك مع دول الحوض كافة [2].

تابعت الدولة المصرية جهودها في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي انتخب رئيساً خلفاً للرئيس السابق محمد مرسي إثر الثورة التي أطاحت بحكمه، لإيقاف المشروع الإثيوبي، فقام السيسي بعدة زيارات ومباحثات مع مختلف الدول والقوى الفاعلة في حوض النيل[3]، إلا أن تلك الزيارات والمباحثات لم تؤدي إلى تنفيذ الطلب المصري بوقف العمل ببناء سد النهضة ريثما تكتمل الدراسات الفنية حول هذا السد ومن ثم الدخول في مباحثات ومفاوضات بين جميع دول الحوض بدلاً من انتهاج الحكومة الإثيوبية سياسية المراوغة لكسب الوقت لتنفيذ مشروعها الكبير على نهر النيل[4].

اعتمدت الدولة المصرية خيار الحل التفاوضي مع الدولة الإثيوبية، وتم تشكيل لجنة ثلاثية دولية لتقييم الدراسات والأبحاث الإثيوبية المتعلقة ببناء سد النهضة[5]، ثم توقفت أعمالها بعد فترة من تشكيلها، لكنها استأنفت أعمالها لاحقاً قبل أن تتوقف نهائياً في شهر أغسطس عام 2014 بسبب عدم موافقة إثيوبيا على طلب مصر إشراك خبراء دوليين في أعمال هذه اللجنة المشرفة على الدراسات المتعلقة بمشروع سد النهضة لضمان الحيادية، ليتصاعد الخلاف مجدداً مع الإعلان الصريح من قبل الحكومة الإثيوبية بأن عمليات البناء في السد لن تتوقف تحت أي ظرف فهو بنظر الدولة الإثيوبية مشروع بدأ العمل به ويجب عليهم إكماله، ليزداد الموقف الإثيوبي تصعيداً مع إقرار البرلمان الإثيوبي بالإجماع على اتفاقية عينتبي[6].

تابعت الدولة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي تحركاتها الدبلوماسية لحل قضية سد النهضة حيث عقد الرئيس السيسي اجتماعاً مع رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا مريام ديسالجين في 27 يوليو على هامش

---

[1] علام، نحمد نصر الدين، **أزمة سد النهضة الإثيوبي قضية سياسية أم اشكالية فنية**، القاهرة، ط 1، 2014، ص 11.

[2] بوساق، **مرجع سابق**، ص 172.

[3] قاسم، نور علي، شذي زكي حسن، **أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر**، مجلة حمورابي، المجلد الثاني، العدد 45، 2023، ص 129.

[4] بوساق، **المرجع السابق**، ص 172.

[5] الهلالي، **مرجع سابق**، ص 120.

[6] محمد، سمر إبراهيم، **السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي**، القاهرة، مجلة الاستقلال، المجلد 3، العدد 4، تموز 2016، ص 108.

مؤتمر الاتحاد الإفريقي الذي انعقد في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية وبعد لقاء الزعيمين صدر عنهما بيان مشترك [1] كان من أهم بنوده [2]:

1. محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة شعب مصر والإدراك المشترك لاحتياجات الشعب الإثيوبي للتنمية والتطوير.
2. التأكيد على الالتزام المتبادل بين مصر وإثيوبيا بمبادئ التعاون والاحترام وحسن الجوار واحترام القانون الدولي وتحقيق المكاسب المشتركة في العلاقات الثنائية بين البلدين.
3. التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من مياه نهر النيل.
4. التحضير الفوري لانعقاد اللجنة الثنائية المشتركة بين البلدين خلال ثلاثة أشهر والتي ستعمل تحت الإشراف المباشر من قبل الرئيس السيسي ورئيس الوزراء الإثيوبي هيلا مريام ديسالجين على أن تشكل تلك اللجنة الإطار التنفيذي لدعم علاقات التعاون والتنسيق بين البلدين.
5. الاستئناف الفوري لعمل اللجنة الخاصة بمشروع سد النهضة لتنفيذ التوصيات التي اقترحتها لجنة الخبراء الدولية.
6. اتفاق الطرفين على إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الحاجات المتزايدة للمياه لدى المجتمع المصري والإثيوبي.

كما جرى لقاء آخر بين الزعيمين على هامش الاجتماع السنوي للأمم المتحدة بنيويورك تبادلا فيه المباحثات حول قضية سد النهضة، لتتوج الجهود الدبلوماسية بين الطرفين بالتوقيع على اتفاق المبادئ الإطاري في 25 من شهر آذار عام 2015 من قبل الحكومات المصرية والسودانية والإثيوبية على وثيقة عرفت باسم إعلان مبادئ سد النهضة الذي وضعته اللجنة الوطنية المكونة من الدول الثلاث بحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والسوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الإثيوبي هيلا مريام ديسالجين بخصوص سد النهضة والتي اشتملت على عدة مبادئ أهمها التعاون بين الدول الثلاثة وتفهم الاحتياجات المائية لكل دولة[3].

قام السيسي والوفد المرافق له في اليوم التالي بالتوجه إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا حيث جرى عقد اجتماع لمجلس الأعمال المصري الإثيوبي بحضور الرئيس السيسي ورئيس الوزراء ديسالجين وفيه تم التأكيد على

---

[1] البحيري، زكي، **مصر ومشكلة مياه نهر النيل أزمة سد النهضة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016، ص 542.

[2] المرجع نفسه، ص543.

[3] الهلالي، **مرجع سابق**، ص 120 - 121.

ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين[1]، والتقى السيسي خلال زيارته الرئيس الإثيوبي مولاتو تشومى حيث رحب الأخير بالسيسي معرباً عن سعادته بهذه الزيارة التي اعتبرها بداية لصفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين، كما التقى السيسي خلال زيارته لإثيوبيا برئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا وبطريرك الكنيسة الأرثوذكسية حيث أعرب عن عمق العلاقات بين البلدين[2]، كما القى الرئيس السيسي خطاباً في البرلمان الإثيوبي كان من أبرز ما جاء فيه " أن النيل باتت مياهه تجري في دماء وعروق المصريين والإثيوبيين الذين سيظلون دائماً أشقاء ... ولن يسمحوا لأي خلاف بأن يدب بينهم أو ينال من قوة الروابط التي تجمعهم ... كما أن لبلدكم الشقيق الحق في التنمية ..... وفي استغلال موارده لرفع مستوى معيشة أبنائه ..... فإن لإخوانكم المصريين أيضاً الحق ليس فقط في التنمية، ولكن في الحياة ذاتها..... وفي العيش بأمان على ضفاف نهر النيل الذي أسسوا حوله حضارة ممتدة "[3].

تم الاتفاق في أعقاب زيارة السيسي لإثيوبيا على رفع مستوى اللجنة الثلاثية الوطنية المكلفة باختيار المكتب الاستشاري لدراسة وتقييم سد النهضة إلى المستوى الوزاري حيث تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة اجتماعاً في شهر نيسان عام 2015 لتحديد اسم المكتب الذي سيتولى ذلك العمل الاستشاري، كما تم قبول وجهة النظر الإثيوبية بأن الفترة التي ينبغي أن ينتهي خلالها المكتب من إنجاز مهمته إلى سنة تقريباً بدلاً من خمسة أشهر كما كان متفقاً من قبل، وهو ما يمكن اعتباره نوع من أعمال التسويف والتأجيل من الجانب الإثيوبي لتمرير الوقت بغية الانتهاء من أعمال بناء السد[4].

استمرت الحكومة الإثيوبية في سياسة المماطلة التسويف وحيث تخلفت عن حضور عدة اجتماعات للجنة الثلاثية والمكتب الاستشاري المتعلقة بدراسات سد النهضة[5]، مما دفع المسؤولين المصريين عن ملف سد النهضة إلى المطالبة بتدخل رؤساء الدول الثلاث لحل الموضوع، لكن الحكومة الإثيوبية استمرت بالمماطلة حيث كانت تهدف إلى الانتهاء من بناء السد قبل انتهاء اللجنة الثلاثية والمكتب الاستشاري من إعداد الدراسة المتعلقة بالسد، لتنتهي أعمال تلك اللجنة عام 2017 دون التوصل لاتفاق[6]، وبذلك تكون إثيوبيا قد ضربت

---

(1) البحيري، **مرجع سابق**، ص 554.

(2) المرجع نفسه، ص 554.

(3) المرجع نفسه، ص 554.

(4) المرجع نفسه، ص 555.

(5) الهلالي، **مرجع سابق**، ص 121.

(6) السعيدي، محمد ومحمد بشير، **نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل: قضية سد النهضة والمفاهيم الخاطئة الشائعة**، مجلة سياسات عربية، المجلد 11، العدد 62، أيار 2023، ص 75.

مبادى القانون والأعراف الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية عرض الحائط، وحققت ما تريد بدون الالتفات إلى مصالح الدولتين المصرية والسودانية وحقوقهما في الاستفادة من نهر النيل في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: إنشاء سد النهضة والسدود الإثيوبية المرتبطة به:

يعتبر نهر النيل من أطول أنهار العالم حيث يبلغ طوله 6650 ويمتد من دائرة العرض 4 جنوباً إلى دائرة العرض 32 شمالاً، ويغطي حوض النيل مساحة 3.4 مليون كليو متر مربع ممتداً على أراضي إحدى عشرة دولة إفريقية هي من المنبع إلى المصب (تنزانيا – جمهورية الكونغو الديمقراطية – أوغندا – كينيا – بورندي - رواندا - إثيوبيا – إريتريا – جنوب السودان – السودان – مصر) ورغم هذا الامتداد الكبير لنهر النيل فإن تصرفه عند منطقة أسوان في مصر يعتبر من أقل التصرفات النهرية 84 مليار متر مكعب فقط على مستوى العالم، ويعتمد نهر النيل في منبعه على مصدرين رئيسيين هما الهضبة الإثيوبية من خلال ثلاثة أنهار رئيسية وهي نهر النيل الأزرق ونهر السوباط ونهر عطبرة وهضبة البحيرات الاستوائية التي تشمل بحيرات فيكتوريا وكيوجا وإدوارد وجورج وألبرت[1].

أعلنت الحكومة الإثيوبية عن الشروع في بناء سد النهضة في شهر أبريل عام 2011 في منطقة شنقول جوموز على نهر النيل الأزرق على بعد 45 كليو متر من الحدود السودانية الإثيوبية، يقع السد بين خطي طول (9 – 35) شرقاً ودائرتي عرض (6 - 11) شمالاً، تصل نسبة المعدل السنوي للأمطار في هذه المنطقة إلى 800 ملم سنوياً، ويبلغ اتساع النهر عند السد 600 متر تتدفق فيه المياه عند موسم تساقط الأمطار في حين يتقلص اتساعه في موسم الجفاف إلى 90 متر؛ ولابد من الإشارة إلى أن فكرة إنشاء هذا السد ليست وليدة الوقت الراهن بل هي فكرة قديمة طرحت في خمسينيات القرن الماضي بتخطيط بواسطة مكتبة الاستصلاح الأمريكي الذي قدم دراسة موسعة لإنشاء هذا السد، وتم اختيار 26 موقعاً لإنشاء السدود، ويأتي في مقدمتها 4سدود على نهر النيل الأزرق، وقد أرجع بعض الخبراء والباحثين المصريين هذه الأفكار والطروحات الأمريكية لإنشاء هذه المشاريع المائية في إثيوبيا إلى أنها رد على مشروع السد العالي الذي قام الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ببنائه بدعم كبير من قبل الاتحاد السوفياتي فقررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء هذه السدود على نهر النيل الأزرق نكاية بالاتحاد السوفياتي وحليفه الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر بحجة تطوير وتنمية الاقتصاد والمجتمع الإثيوبي[2].

---

[1] شراب، **مرجع سابق**، ص 112.

[2] قاسم، **مرجع سابق**، ص 124.

وكانت قد أعلنت الحكومة الإثيوبية عند تدشين عمليات البناء في هذا المشروع المائي الضخم أن الهدف الرئيسي منه هو توليد طاقة كهرومائية تقدر بحوالي 5252 ميغا وات على النيل الأزرق بولاية بنى شنقول غربي إثيوبيا على بعد حوالي 20 إلى 40 كيلو متر من الحدود الإثيوبية السودانية بتكلفة تقدر بحوالي 4.8 مليار دولار[1] حيث يحتوي السد على 15 وحدة كهربائية قدرة كل منها 350 ميغا وات وهي عبارة عن 10 توربينات على الجانب الأيسر من قناة التصريف وخمس توربينات أخرى على الجانب الأيمن بإجمالي 5252 ميغا وات، مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى في أفريقيا والمرتبة العاشرة على الصعيد العالمي في قائمة السدود المنتجة للكهرباء[2]، وفي الحقيقية إن مقدار انتاج الطاقة الكهربائية في إثيوبيا كان ضئيلاً جداً قبل الشروع ببناء سد النهضة حيث عاش حوالي 83% من الشعب الإثيوبي بدون كهرباء حتى عام 2010، لكن الأمر اختلف بعد ذلك العام حيث حدثت طفرة كبيرة في إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة في إثيوبيا لتبلغ خمسة أضعاف ما كان عليه إنتاج الكهرباء في البلاد في بداية الالفية الجديدة[3].

يقع سد النهضة في منطقة صخرية يغلب عليها مجموعة من صخور النيس والجرانيت والتي تنتشر على جانبي السد، كما توجد صخور بازلتية بركانية ذات فجوات وتشققات تمثل أنشطة بركانية متعددة والتي قد تؤدي إلى مشاكل تسرب المياه، وبالتالي حدوث الزلازل نتيجة الحمل المائي الكبير ناهيك عن وجود الاخدود الإفريقي في الاراضي الإثيوبية والذي كان السبب وراء حدوث عدة زلازل في المنطقة، فضلاً عن تشابه منطقة السد في تكوينها بمنطقة جبال البحر الأحمر الغنية بالمعادن [4].

لقد أثرت العوامل الطبيعية الجغرافية والجيولوجية بشكل كبير على مسار التنمية في الدولة الإثيوبية حيث كانت تقف هذه العوامل حائلاً دون نجاح المشاريع المائية في إثيوبيا وغيرها من دول المنبع في حوض النيل لأسباب عديدة منها:

1. التضاريس ذات الطبيعة الصعبة بسبب وجود الجبال العالية والأودية الضيقة والعميقة، مما يؤدي إلى صعوبة نقل المياه من مكان إلى آخر على اعتبار أنه تم إنشاء السد لتخزين المياه واستثمارها في التنمية الزراعية والبشرية [5].

---

[1] شراب، **مرجع سابق**، ص 112.

[2] المرجع نفسه، ص 119 - 120.

[3] البحيري، **مرجع سابق**، ص 456.

[4] قاسم، **مرجع سابق**، ص127.

[5] شراقي، **مرجع سابق**، ص 2 – 4.

2. ارتفاع معدلات التبخر والتي يصل نسبتها إلى حوالي 80 % من مياه الأمطار، كما هو الحال في معظم الدول الإفريقية بسبب الحرارة العالية [1].
3. التغيرات المناخية التي تسبب في بعض الحالات حدوث جفاف كبير في بعض المناطق حيث تشهد مناطق أخرى هطولات مطرية فيضانية، مما يؤثر سلباً على القدرة التخزينية للسدود المقامة في تلك المناطق.
4. الآثار السلبية التي تخلفها الصخور البازلتية على نوعية المياه وجودتها خاصة في البحيرات حيث تزداد نسبة الملوحة خاصة في البحيرات التي تقع في منطقة الأخدود في كل من إثيوبيا وتنزانيا وكينيا والتي تشكل عائقاً في تكوين مياه جوفية عذبة.
5. نوعية الصخور البركانية البازلتية المنتشرة في إثيوبيا فهذه الصخور ضعيفة وسهلة التعري بواسطة الأمطار الغزيرة، وبالتالي فهي ضعيفة من الناحية الهندسية ولا تصلح لاستخدامها في إقامة سدود ومشاريع مائية عملاقة [2].
6. انتشار الأخدود الإفريقي في معظم أراضي دول المنبع في حوض النيل وما يرافقه من تشققات وفوالق ضخمة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث نشاط زلزالي وبركاني كبير في المنطقة، مما قد يؤثر على المشروعات المائية في هذه الدول [3].

أما فيما يتعلق بالخصائص الفنية لسد النهضة الإثيوبي فهي غامضة إلى حد كبير بسبب تعتيم الحكومة الإثيوبية على الدراسات الفنية الخاصة بالسد، إذ أصرت الحكومة الإثيوبية على عدم الكشف عن تلك الدراسات إلا بعد توقيع الحكومة المصرية على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل المعروفة باتفاقية عينتيبي الموقعة في عام 2010؛ ولكن يمكن للباحثين عن الخصائص الفنية لهذا المشروع المائي الحصول على بعض المعلومات من خلال الدراسة الأمريكية التي تم إعدادها في عام 1964[4]، والتي وافقت من خلالها الحكومة الأمريكية على طلب الحكومة الإثيوبية بالتعاون معها للقيام بدراسة شاملة حول نهر النيل الأزرق في اتفاق وقع بين الطرفين في عام 1957 تحت عنوان البرنامج التعاوني للولايات المتحدة الأمريكية لدراسة حوض النيل الأزرق حيث استغرقت هذه الدراسة عدة سنوات قدم خلالها مكتب الإصلاح التابع لوزارة الداخلية الأمريكية تقريراً شاملاً حول حوض النيل الأزرق في سبع مجلدات وتقرير رئيسي بعنوان الموارد الأرضية والمائية للنيل الأزرق،

---

[1] مجيد، مصطفى عبد الكريم، **مشروع سد النهضة وتأثيره في العلاقات المصرية الإثيوبية**، مجلة العلوم السياسية العدد 62، 2021، ص 453.

[2] شراقي، **مرجع سابق**، ص 3– 4.

[3] مجيد، **مرجع سابق**، ص 453.

[4] شراب، **مرجع سابق**، ص119.

وتم تحديد 26 موقعاً لإنشاء السدود وكان أهمها سد النهضة[1]، إضافة إلى بعض الدراسات الأخرى التي قدمت بعض التفاصيل عن هذا المشروع حيث يبلغ ارتفاع السد حوالي 84.5 متر وتبلغ السعة التخزينية له حولي 1. 11 مليار متر مكعب عند مستوى 580 م للبحيرة، وقد يزداد ارتفاع السد ليصل إلى 90 متراً بسعة 13.3 مليار متر مكعب عند مستوى 580 م للبحيرة، وفي سيناريوهات أخرى قد تصل سعة التخزين إلى 16.5 مليار متر مكعب عند مستوى 590 م للبحيرة أو 24.3 مليار متر مكعب عند مستوى 600 م للبحيرة [2].

ولا بد من الإشارة إلى بعض التصريحات الرسمية الصادرة عن بعض المسؤولين الإثيوبيين الرسميين الخاصة بالخصائص الفنية لسد النهضة، كالتصريح الذي أدلى به وزير الموارد المائية في الحكومة الإثيوبية الذي أشار فيه إلى أن ارتفاع السد سوف يصل في مراحل لاحقة إلى 145 متراً بسعة تخزينية تقدر بحوالي 62 مليار متر مكعب[3]، ليؤكد لاحقاً رئيس الحكومة الإثيوبية أن السعة التخزينية لسد النهضة سوف تبلغ 67 مليار متر مكعب، لكن لا توجد دراسات علمية منشورة تؤكد صحة ما تداوله المسؤولان الإثيوبيان السابقان، في حين يمكن الاستنتاج من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات للسد أن طول البحيرة يبلغ حوالي 100 كليو متر بمتوسط عرض 10 كليو متر، والتي سوف تؤدي إلى غمر حوالي نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية القابلة للري والتي يصل إجمالها إلى حوالي 2 مليون فدان في حوض النيل الأزرق[4].

لقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء سد النهضة هو توليد الطاقة الكهربائية فضلاً عن استخدامه الزراعي حيث كان غرض الحكومة الإثيوبية من وراء إنشاء هذا السد تحقيق الأهداف التالية:

1. انتاج ما يقارب حوالي 5225 ميغا وات من الطاقة الكهربائية.
2. اعتماد نظام الزراعة المروية بهدف تخليص المنطقة من الجفاف، وذلك من خلال الاعتماد على المياه المخزنة في السد [5].
3. توفير المياه للسكان في المناطق المجاورة للسد، وخاصة منطقة بني شنقول.
4. استخدام مياه السد في تحقيق التنمية البشرية والزراعية.
5. درء خطر الفيضانات التي كانت تتعرض لها المنطقة في المواسم المطرية الغزيرة [6].

---

[1] فيصل، **مرجع سابق**، ص 67.

[2] شراب، **مرجع سابق**، ص 119.

[3] شراقي، **مرجع سابق**، ص6.

[4] شراب، **المرجع السابق**، ص 119.

[5] مجيد، **مرجع سابق**، ص455.

[6] شراقي، **مرجع سابق**، ص 9.

6. تخزين طمي النيل الأزرق والذي يقدر بحوالي 420 متر حيث يمكن أن يساعد هذا الأمر في إطالة عمر السدود السودانية والسد العالي في مصر [1].
7. تنشيط منطقة السد سياحياً.
8. زيادة الثروة السمكية في إثيوبيا [2].
9. تأمين مخزون استراتيجي من المياه في حالة الانخفاض في منسوب المياه والوقاية من مواسم الجفاف [3].
10. قلة التبخير بسبب وجود بحيرة السد على ارتفاع 610 متراً إلى 650 متراً فوق سطح البحر إذا ما تم مقارنة نسبة التبخر في بحيرة سد النهضة بالنسبة لبحيرة السد العالي التي تقع على ارتفاع 160 متراً إلى 176 متراً فوق سطح البحر [4].

تقدر تكلفة إنشاء سد النهضة حوالي 4.8 مليار دولار وهذه التكلفة على ما يبدو لا تشمل تكلفة الخطوط الناقلة للطاقة الكهربائية حيث يتوقع بعض الخبراء والمختصين أن التكلفة الإجمالية لهذا المشروع الضخم قد تصل إلى 8 مليار دولار، وذلك للتغلب على المشاكل الجيولوجية التي سوف تقف عائقاً أمام تنفيذ هذا المشروع المائي الهام بالنسبة للدولة الإثيوبية، وقد عهد إلى الشركة الإيطالية ساليني مهمة بناء سد النهضة، والتي سبق لها بناء العديد من السدود في إثيوبيا كسد جلجل وسد بيليز قرب بحيرة تانا [5].

حاولت الحكومة الإثيوبية الحصول على قرض من البنك الدولي لتمويل تنفيذ مشروع سد النهضة، لكن قوانين البنك الدولي كانت تمنع تمويل مشروعات السدود المائية بصفة عامة لعدم جدواها الاقتصادية من وجهة نظر البنك الدولي، فضلاً عن المشاكل السياسية التي يمكن أن تنشأ جراء هذا النوع من المشاريع، كما كان مسؤولو البنك غير مقتنعين بالخطة الإثيوبية للتوسع في توليد الطاقة الكهربائية وتم وصفها بأنها غير واقعية حيث كانت اتجاهات البنك الدولي في تمويل مشاريع الطاقة الكهربائية تركز على التوسيع في نطاق شبكات التوزيع وإصلاح القطاعات الجارية[6].

---

[1] البنداري، صلاح سمير، **مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإفريقية**، برلين، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الأول، 2018، ص 52- 58.

[2] شراقي، **مرجع سابق**، ص 9

[3] خليل، **مرجع سابق**، ص205.

[4] قاسم، **مرجع سابق**، ص 132.

[5] المرجع نفسه ، ص127.

[6] شراب، **مرجع سابق**، ص120.

قامت الحكومة الإثيوبية باتهام الحكومة المصرية بإعاقة تمويل مشروع سد النهضة من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية عبر تحريض الدول المانحة لعدم تمويل هذا المشروع الحيوي والهام لتحقيق التنمية في إثيوبيا؛ فاتخذت الحكومة الإثيوبية عبر رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي قرار تمويل السد بالاعتماد على الخزينة الإثيوبية عن طريق بيع سندات بقيمة 3 مليارات دولار للشعب الإثيوبي[1]، على الرغم الظروف المالية الصعبة التي كانت تعيشها الحكومة الإثيوبية كانت عاجزة في عام 2006 عن استكمال بناء سد جيبي 3 على نهر أومو الذي يصيب في بحيرة توركانا كينيا بسبب النقص في الموارد المالية اللازمة لاستكمال عمليات البناء والتي كانت تقدر بحوالي 2 مليون دولار[2]. لكن الحكومة الإثيوبية تمكنت من التغلب الصعوبات المالية عبر استقطاب بعض الجهات الدولية والإقليمية لمساعدتها في عملية بناء وتمويل سد النهضة سواء أكان ذلك بالقروض وإعداد الدراسات الخاصة بالسد والخبرات البشرية أو بتوريد توربينات الطاقة أو بتمويل المشاريع الزراعية أو بتطوير السكك الحديدية، ومن أبرز الدول والجهات التي ساهمت في هذا المشروع كانت إيطاليا والصين وتركيا وقطر ورجل الأعمال السعودي محمد العامودي الذي تبرع بحوالي 88 مليون دولار [3].

المطلب الثالث: الآثار السلبية لبناء سد النهضة على الأمن المائي والوطني المصري:

لقد اتصفت العلاقات المصرية الإثيوبية خلال العقود الماضية بعدم الاستقرار، فتارة تكون علاقة ودية وجيدة وتارة أخرى تتحول تلك العلاقة إلى تناحر وصراع بين الدولتين حيث كان أساس هذه العلاقة وموجهها نحو الاستقرار وعدمه بين الدولتين نهر النيل الذي كان السبب الرئيسي لتوتر العلاقات المصرية والإثيوبية[4]، خاصة بعد إعلان الحكومة الإثيوبية عن قيامها بالشروع ببناء سد النهضة على لسان رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي في شهر أبريل عام 2011، وذلك دون التشاور مع الدول الأخرى المعنية بهذا الموضوع في حوض النيل، وفي مقدمتها مصر التي كانت تعاني في تلك المرحلة من عدم الاستقرار السياسي الذي أعقب قيام الثورة التي أطاحت بحكم الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك حيث أعلنت الدولة المصرية معارضتها الشديدة لذلك المشروع نظراً لما له من آثار وتداعيات سلبية على الأمن المائي والوطني المصري[5].

---

[1] قاسم، **مرجع سابق**، ص 128.

[2] شراب، **مرجع سابق**، ص 120.

[3] قاسم، **المرجع السابق**، ص 128.

[4] البنداري، **مرجع سابق**، ص 45.

[5] بوساق، **مرجع سابق**، ص 227.

تعتبر مسألة المياه واحدة من أهم وأعقد المسائل التي واجهت الدولة المصرية منذ عدة عقود ماضية حيث ازدادت أهمية هذه المسألة في الوقت الحاضر وستزداد بشكل أكبر في المستقبل، ومما ساعد على ازدياد هذه الأهمية قيام الحكومة الإثيوبية بالشروع بتنفيذ سلسلة من المشاريع المائية على نهر النيل الأزرق، وفي مقدمتها سد النهضة دون الالتفاف إلى الخطر الكبير والأضرار الفادحة التي سوف تلحق بدولتي المصب مصر والسودان في حال تم تنفيذ هذا المشروع بدون موافقة وتنسيق مشترك بين جميع الأطراف والدول في حوض النيل [1].

يشكل نهر النيل شريان الحياة والمصدر الرئيسي للمياه في مصر، كما تعتمد الكثير من دول حوض النيل على مياهه في تأمين احتياجاتها المائية التي تتمثل فيما يلي:

1. يعد نهر النيل المصدر الرئيسي لمياه الشرب من دول حوض النيل وفي مقدمتها مصر حيث تعتمد دول الحوض على هذا النهر العظيم في تأمين مياه الشرب لمجتمعاتها، مما يجعله ذا أهمية كبيرة لاستمرار الحياة في تلك المجتمعات.
2. كما يساهم نهر النيل في إنتاج الطاقة الكهربائية بشكل كبير في دول حوض النيل، وخاصة مصر التي تعتمد كثيراً على الطاقة الكهربائية التي ينتجها السد العالي وخزان أسوان لتأمين متطلبات المجتمع المصري من الكهرباء، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

تعتمد معظم دول الحوض على مياه هذا النهر في توفير المياه للري الأراضي الزراعية حيث تعتبر الزراعة المصدر الأول للدخل القومي في هذه البلدان، وتعبر مصر في مقدمة تلك الدول فنهر النيل هو المصدر الوحيد لري الأراضي الزراعية في البلد ومن دون مياه هذا النهر لا يمكن أن تكون هنالك زراعة مروية في مصر، يضاف إلى ذلك الطمي والرواسب التي يحملها النهر إلى مصر، والتي تسهم في زيادة خصوبة الأراضي الزراعية والتقليل من الاعتماد على الأسمدة والمواد الكيماوية لزيادة الانتاج ورفع جودته وخاصة في الزراعات الاستراتيجية كالقمح والقطن وبعض الأشجار المثمرة[2].

لذلك اعتبرت الحكومة المصرية سعي نظيرتها الحكومة الإثيوبية إلى التحكم في مياه نهر النيل من خلال إقامة سد النهضة الذي سوف يؤثر بشكل مباشر على السد العالي، حيث سيؤدي إلى التخفيف من قدرته التخزينية التي تعتمد عليها الدولة المصرية في تأمين متطلباتها المائية، فضلاً عن تقليص انتاجه من الطاقة الكهربائية الأمر الذي سينعكس سلباً على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في مصر ويحد من دورها

---

[1] موسى، حسين خلف، **إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل الرؤى والاشكاليات**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط 1، 2017، ص 96.

[2] البار، **مرجع سابق**، ص272.

ونفوذها الإقليمي، مما قد يدفع بالحكومة الإثيوبية إلى التمادي أكثر في مسألة تسييس مسألة السيطرة على مياه نهر النيل والتحكم بكميات المياه المتدفقة عبره إلى دول المصب في السودان ومصر[1]؛ وذلك من خلال إقامة المزيد من السدود الكبرى والتوسع في المشاريع الزراعية المروية ومنح الامتيازات للاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي والصناعي والري دون الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع دول الحوض ومراعاة القوانين والمبادئ الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية، ولا سيما الإخطار المسبق للدول المتشاركة في الأنهار الدولية وعدم الحاق الضرر بتلك الدول[2].

إن بناء سد النهضة الإثيوبي سوف يؤدي إلى تراجع وخفض حصة مصر المائية من 55.5 مليار متر مكعب من المياه إلى حوالي 40 مليار متر مكعب سنوياً، وسيترافق ذلك الانخفاض مع التزايد المستمر في عدد السكان الذي سوف يؤدي إلى تقلص حصة الفرد المصري السنوية من المياه إلى 360 متر مكعب في عام 2025 الأمر الذي يتطلب من الحكومة المصرية زيادة مخصصاتها المائية لسد الاحتياجات المتزايدة من المياه سواء للشرب والاستعمال أو للري والزراعة والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية[3]، ولذلك فإن الآثار والتداعيات السلبية لبناء سد النهضة على الأمن المائي والوطني المصري تتمثل فيما يلي :

1ـــ الآثار والتداعيات السياسية:

اشتعال الصراعات والحروب والتوترات السياسية في منطقة حوض النيل حيث من المتعارف دولياً أن بناء سدود ضخمة على الأنهار الدولية دون موافقة جميع الدول المتشاركة في الحوض قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى نشوب حروب إقليمية طاحنة بين الدول المتشاركة في مجاري تلك الأنهار [4]؛ لذلك فإن بناء الحكومة الإثيوبية لسد النهضة قد يشعل حرباً طاحنةً بين إثيوبيا ومصر والسودان خاصة أن المشروع المائي الإثيوبي الضخم سوف يلحق ضرراً كبيراً بكل من مصر والسودان بسبب الانخفاض الذي سيطرأ على حصة البلدين من مياه نهر النيل. لذلك فإن احتمال حدوث صراع عسكري بين تلك الدول يظل قائماً، خاصة في ظل الخطاب السياسي والإعلامي من قبل كافة الأطراف المرتبط بسد النهضة، والذي أظهر حالة حادة من الانقسام الشديد والاستقطاب بين دول المنبع ودول المصب حيث أصبح موضوع السد تحدياً كبيراً ومصدراً لصراع وجودي

---

[1] قاسم، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] كمال، غادة، **سد النهضة بين المفاوضات والواقع والسيناريوهات المستقبلية**، بنغازي، مجلة صوت إفريقيا، دار البيان للنشر والتوزيع، السنة الأولى، العدد الأول 2020، ص 59.

[3] مجيد، **مرجع سابق**، ص 232.

[4] الزهري، شيماء وآخرون، **مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل دراسة استشرافية**، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، تصدر عن جامعة أسوان، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2024، ص 418.

بين إثيوبيا من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى باعتبار أن موضوع السد ليس جزءاً من مبادرة حوض النيل أو اتفاقية التعاون الإطاري أو أي اتفاق ثنائي بين إثيوبيا ومصر [1].

لا يخفى أن ارتفاع سد النهضة بمقدار 145 م، فوق مستوى سطح النهر يتطلب ارتفاع السد المساعد إلى 45م، الأمر الذي يرفع سعة التخزين بحيرة السد إلى 73 مليار م^3، سنويا نتيجة للحجز، الأمر الذي يحصل سد النهضة بمثابة ناقوس خطر يهدد مستقبل المياه في مصر، وبغض النظر عن التأثير المؤقت الذي قد يحدثه حتى فترة ملئ الخزان أمام السد [2]. وهو ما أكدت عليه جريدة التحرير المصرية التي نشرت تقريراً يؤكد إمكانية فقد مصر لقرابة ـــــ 30 مليار م^3 من المياه وفقا لأحدى الدراسات الامريكية.

تعد المصلحة المائية بمثابة مصلحة مصيرية للدولة المصرية، وذلك في ضوء الاعتبارات المتمثلة في الاعتماد الكلي لمصر على مياه نهر النيل، وعلى كافة المستويات سواء الأغراض الاستخدام البشري أو قطاع الزراعة الذي يعد بمثابة القطاع الاقتصادي الرئيسي في الدولة، وتزايد الاحتياجات المائية لمصر بشكل مستمر ولاسيما في ضوء ارتفاع عدد السكان بشكل كبير والذي يتجاوز، (110)، مليون نسمة في عام، (2022)، وفقا لإحصائيات البنك الدولي، وذلك فضلا عن ندرة مساهمة المصادر المائية الأخرى في المعروض من المياه سنويا وهو ما يجعل بقاء الدولة المصرية مرتبط وجودا وعدما بانتظام الحصول على حصتها السنوية من مياه النيل، والمقدرة بنحو، (55.5)، مليار م^3 سنويا وفقا لاتفاقية عام، (1959م)، والتي تمثل نحو، (79.3%)، من اجمالي الموارد المائية لمصر، وكما تغطي نحو، (95%)، من الاحتياجات المائية لها.

2 ـــ الآثار والتداعيات الاقتصادية:

التأثير الكبير على الانتاج الزراعي المصري ومخاطر تعمق وازدياد الفجوة الغذائية حيث أن أي نقص في كميات المياه الواردة إلى مصر من مياه النيل سوف ينعكس بشكل مباشر على الزراعة والانتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع خطر نقص الانتاج والمحاصيل الزراعية، مما يعمق الفجوة الغذائية داخل المجتمع المصري، هذا بالإضافة إلى مخاطر تعطل خطط ومشاريع استصلاح الأراضي للمشروعات القومية الزراعية في سيناء وتوشكي والساحل الشمالي الغربي لمصر والزمام الصحراوي لمحافظات الوادي والدلتا التي تتطلبها الزيادة السكانية حيث كان قد وصل عدد سكان مصر إلى 105 مليون في عام 2020، وسيصل إلى 130 مليون في عام 2025، لذلك فإن ثبات أو تقلص المساحات الزراعية في ظل ارتفاع الزيادة السكانية سيؤثر بشكل كبير على حجم الاحتياجات من المنتجات الزراعية والغذائية التي تنتجها الدولة المصرية حيث لا بد من الإشارة

---

[1] حسن، حمدي عبد الرحمن، **مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة**، مجلة سياسات عربية، العدد 35، 2018، ص 29 -32.

إلى أن مصر في ظل الموارد المائية التي كانت تحصل عليها قبل البدء بتنفيذ سد النهضة كانت الدولة المصرية تستورد 60 % من احتياجاتها الغذائية، فكيف سيكون الوضع في حال انخفضت حصة مصر مون موارد النيل وتوقفت عمليات استصلاح الأراضي الصحراوية وترافق ذلك كله مع ازدياد عدد السكان، مما سيؤدي إلى ازدياد العجر في الميزان التجاري المصري بشكل كبير[1].

أ- زيادة الأعباء الاقتصادية والضغوط المالية على الخزينة المصرية جراء محاولة الحكومة المصرية تعويض النقص المائي الذي ستتعرض له البلاد بسبب انخفاض حصة مصر من مياه نهر النيل بمقدار 9 إلى 12 مليار متر مكعب عن طريق تحلية مياه البحر لسد العجز المائي الحاصل في مياه الشرب، أو عن طريق إعادة المعالجة لمياه الصرف للاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية.

ب- انخفاض كميات المياه الواردة إلى مصر خاصة خلال سنوات ملء بحيرة سد النهضة سواء أكانت في السنوات ذات المعدلات المطرية المتوازنة أو السنوات التي تشهد هطولات مطرية غزيرة مما سيؤثر سلباً على توليد الطاقة الكهربائية في السد العالي بدرجة كبيرة[2]، وذلك بسبب الانخفاض في مستوى المياه في بحيرة ناصر الذي سيؤثر على عمل التوربينات الكهربائية المرتبطة بالسد العالي، أما في حالة الملء في سنوات الجفاف فسينخفض مستوى توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي بدرجة أكبر، وقد تنعدم إمكانية توليد الطاقة الكهربائية نهائياً من السد، مما سيدفع الحكومة المصرية للبحث عن مصادر أخرى لتوليد الطاقة ذات تكلفة عالية لتعويض النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية في البلاد الأمر الذي سيضف أعباء اقتصادية جديدة على كاهل الاقتصاد المصري[3].

ت- انخفاض جودة المياه بسبب غمر الأشجار والغابات عند ملء سد النهضة، مما سيؤدي إلى تقليل نسبة الأوكسجين الذي يؤثر على نوعية المياه المنطلقة خلف السد، وسيؤثر بصورة مباشرة في مياه النيل التي تصل إلى كل من مصر والسودان [4].

ث- خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المصرية من الاستثمار وتحولها إلى أراضي غير صالحة للزراعة بسبب نقص المياه وانخفاض مستوى المياه الجوفية وزيادة تداخل مياه البحر في الدلتا وتملح أراضيها وانكشاف العديد من مآخذ محطات مياه للشرب والمصانع الواقعة على النيل وفرعيه، فضلاً عن زيادة تلوث مياه نهر النيل والترع والمصارف والبحيرات الشمالية [5].

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 235.

[2] العجال، **مرجع سابق**، ص 221.

[3] علام، **مرجع سابق**، ص 15 – 16.

[4] قاسم، **مرجع سابق**، ص 136.

[5] زغوني، **مرجع سابق**، ص 62.

ج- إلحاق أضرار كبيرة بالثروة السمكية النهرية في مصر بسبب نقص المياه، فضلاً عن التأثيرات السلبية التي سوف تلحق بالقطاع السياحي النيلي [1].

ح- ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض حجم الصادرات المصرية من المواد الغذائية والزراعية بسبب نقص المياه اللازمة لعمليات الانتاج، مما سيؤدي إلى ازدياد المستوردات المصرية من المواد الغذائية والزراعية لتعويض النقص الحاصل [2].

3 ـــ الآثار والتداعيات الاجتماعية:

يُتوقع أن يُحدث سد النهضة الإثيوبي تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة ومُتفاقمة على المجتمع المصري، لا سيما مع الاعتماد الكبير لقطاعات واسعة من السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل وتأمين القوت اليومي. سيؤدي الانخفاض المتوقع في حصة مصر المائية إلى خروج مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية عن دائرة الاستثمار، مما يهدد سبل عيش الملايين. وقد أكدت العديد من الدراسات التي أجراها باحثون ومختصون أن الآثار المترتبة على ذلك تشمل نقص المساحات المزروعة، تراجع المعروض الغذائي، وتقلص فرص العمل في المناطق الريفية المصرية. هذه الظروف القاسية ستدفع الفلاحين إلى الهجرة وترك أراضيهم، سواء بالانتقال إلى المدن بحثاً عن فرص بديلة أو حتى الهجرة خارج مصر، مما يُحدث تغييرات ديموغرافية واجتماعية عميقة [3] إن تأثير هذا التحول يتجاوز مجرد فقدان الدخل، ليمتد إلى تفكك البنية الاجتماعية التقليدية للقرى المصرية التي قامت على الزراعة لقرون.

1. تهديد الأمن الداخلي وتفاقم النزاعات:

لا يقتصر تأثير نقص حصة مصر المائية من نهر النيل على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشكل تهديداً مباشراً للأمن الداخلي المصري .فالندرة المتوقعة للمياه قد تؤدي إلى نزاعات وصراعات داخلية بين المصريين أنفسهم، نتيجة التنافس الشديد على الموارد المائية المحدودة. سيظهر هذا التنافس بشكل خاص في تخصيص المياه لري الأراضي الزراعية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة، سواء للشرب أو الصناعة. هذا الوضع قد يُفجر توترات اجتماعية ويُعقد المشهد الداخلي، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة

---

[1] كمال، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] قاسم، **مرجع سابق**، ص 136.

[3] بوساق، **مرجع سابق**، ص231.

وتواجه تحديات معيشية كبيرة [1]يمكن أن تتزايد حدة هذه النزاعات مع تزايد الضغط على الموارد الشحيحة، مما يهدد السلم الاجتماعي ويستنزف جهود الدولة في إدارة الأزمات الداخلية بدلاً من التنمية.

2. ارتفاع معدلات البطالة والدين العام:

من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة لسد النهضة هو الارتفاع الكبير المتوقع في معدلات البطالة في مصر، والتي قد تفوق نسبة 35%. هذه النسبة الصادمة ستؤدي بالتبعية إلى ارتفاع معدل الدين العام للدولة. فمن المعروف أن معدل البطالة في مصر، حتى في ظل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كان يتراوح بين 7% و10%. لذا، فإن تصور الوضع بعد تراجع مساحات الأراضي الزراعية يُنذر بكارثة حقيقية، خاصة وأن القطاع الزراعي يُعد القطاع الأكبر في الدولة المصرية من حيث عدد العاملين فيه [2]إن فقدان الوظائف في هذا القطاع الحيوي سيخلق جيشاً من العاطلين عن العمل، مما يزيد من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على الدولة ويهدد الاستقرار المالي للدولة.

3. تفاقم الفجوة الغذائية واختفاء الطبقة الوسطى:

سيزداد حجم الفجوة الغذائية في مصر بشكل كبير؛ ففي الوقت الذي تبلغ فيه هذه الفجوة حالياً 55% من الاحتياجات الغذائية للمصريين، يُتوقع أن ترتفع إلى حوالي 75 %[3] هذا التفاقم في النقص الغذائي يُنذر بأزمة أمن غذائي حادة، مع ما يترتب عليها من ارتفاع في الأسعار وصعوبة في توفير الغذاء الأساسي للمواطنين.

إضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يشهد المجتمع المصري اندثار الطبقة الوسطى، وهي الركيزة الأساسية لأي مجتمع مستقر. فمقابل هذا الاندثار، سيشهد المجتمع ارتفاعاً حاداً في عدد الفقراء .ستتقلص الطبقة الوسطى وتنكمش بشكل كبير، وستختفي العديد من الوظائف والمهن التي كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإنتاج الزراعي، مما يدفع شرائح واسعة من المجتمع إلى الفقر المدقع [4] هذا التحول سيُحدث خللاً كبيراً في الهيكل الاجتماعي، مع تزايد الفوارق الطبقية وتدهور مستويات المعيشة للغالبية.

---

[1] كمال، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] الزهري، **مرجع سابق**، ص 416.

[3] كمال، **المرجع السابق**، ص 58.

[4] قاسم، **مرجع سابق**، ص 138.

4. تحول الأراضي الزراعية إلى بور وفقدان فرص العمل:

سيؤدي النقص في المياه إلى خلق الكثير من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من دائرة الإنتاج. يُقدر بعض المختصين والباحثين أن حوالي 4000إلى 5000 مليون فدان من الأراضي الزراعية ستتحول إلى أراضي بور، مما يعني فقدان ما يقرب من 5ملايين فرصة عمل كان يشغلها الفلاحون المصريون في تلك الأراضي [1]. هذا الرقم المهول يعكس حجم الكارثة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظر مصر.

تُشير التوقعات إلى أن نسبة الأراضي الزراعية المصرية ستنخفض إلى 30%، حيث من المتوقع أن كل فدان يتم زراعته في إثيوبيا سيُقابله خروج فدان من الأراضي الزراعية المصرية من دائرة الاستثمار، وذلك بسبب التقلص الكبير في حصة مصر المائية من نهر النيل جراء بناء سد النهضة [2] .هذا التحول الدراماتيكي سيُغير الخريطة الزراعية لمصر بشكل جذري، ويُلقي بظلاله على مستقبل الأمن الغذائي والمعيشي لملايين المصريين.

4 ــ الآثار والتداعيات البيئية:

يتوقع أن يُحدث بناء سد النهضة الإثيوبي تغيرات بيئية، مناخية، وجيولوجية جذرية في المنطقة. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى المساحة الشاسعة التي يشغلها السد وما يُسببه من تغيير في طبيعة التضاريس المتعددة، الأمر الذي ستكون له نتائج خطيرة على النظام البيئي بأكمله. إن حجم البحيرة التخزينية للسد وتأثيرها على دورة المياه الإقليمية سيؤدي إلى تبعات بيئية غير محسوبة، قد تمتد لتشمل تغيرات في أنماط الأمطار ودرجات الحرارة، مما يزيد من تعقيد التحديات المناخية القائمة.

1. انخفاض الطمي وتلوث التربة والمياه:

من أخطر التداعيات البيئية لسد النهضة هو الانخفاض الكبير في كميات الطمي التي كانت تتدفق مع نهر النيل إلى مصر. يُعد هذا الطمي بمثابة مخصب طبيعي للتربة، يساهم بشكل حيوي في زيادة الإنتاج الزراعي ورفع جودته دون الحاجة إلى تدخلات كيميائية. ومع تقلص هذه الكميات، ستضطر مصر إلى زيادة الاعتماد على الأسمدة والمبيدات الكيماوية لتعويض النقص في خصوبة التربة. هذا الاعتماد المتزايد سيكون له تأثيرات سلبية ومدمرة على البيئة وصحة الإنسان والسلسلة الغذائية بأكملها. فتراكم الملوثات الكيميائية في التربة والمزروعات سيؤدي إلى تلوث المحاصيل، ومن ثم الحيوانات التي يتغذى عليها الإنسان، مما يهدد الأمن

---

[1] مشعل، **مرجع سابق**، ص 514.

[2] العجال، **مرجع سابق**، ص220.

الغذائي والصحة العامة على المدى الطويل [1]. هذا التحول نحو الزراعة الكثيفة بالكيماويات سيُفقد التربة المصرية حيويتها وقدرتها على الإنتاج المستدام.

2. غمر الأراضي والموارد الطبيعية:

سيؤدي بناء سد النهضة إلى غمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والقرى الإثيوبية في المنطقة المخصصة لإقامة السد. هذه المناطق ليست مجرد أراضٍ، بل هي موطن لموارد وثروات طبيعية وباطنية قيمة، ستُفقد إلى الأبد تحت مياه البحيرة. علاوة على ذلك، من المحتمل أن تحتوي هذه المناطق على آثار وكنوز تاريخية غير مكتشفة، والتي ستُغمر وتُفقد بلا رجعة، مما يُشكل خسارة لا تُعوض للتراث الإنساني والثقافي للمنطقة [2]. هذا التغيير الجيولوجي والجغرافي الكبير سيؤثر على التنوع البيولوجي المحلي، وقد يؤدي إلى نزوح للحياة البرية وفقدان موائل طبيعية فريدة.

3. تراجع تخزين السد العالي وتآكل الدلتا:

سيُسبب سد النهضة انخفاضاً كبيراً في معدلات التخزين في السد العالي بأسوان، مما سيكون له تداعيات وخيمة على جوانب متعددة. من أبرز هذه التداعيات هو التأثير السلبي المباشر على الثروة السمكية النهرية في بحيرة ناصر ونهر النيل، حيث ستتأثر بيئة الأسماك وتوفر الغذاء لها. إضافة إلى ذلك، سيؤدي الانخفاض في حصة مصر المائية إلى تآكل شواطئ الدلتا المصرية .هذا التآكل سيتفاقم بسبب تزايد المخزون الميت من الطمي في بحيرة السد، والذي كان يلعب دوراً في حماية الشواطئ. كما سُتفقد جزء كبير من سعة النهر نتيجة فقدان التوازن الطبيعي في عملية الترسيب بين النهر والبحر، مما يُعرض مناطق الدلتا المنخفضة لخطر الغمر بمياه البحر وارتفاع منسوب المياه الجوفية، خاصة مع التغيرات المناخية العالمية [3].

4. زيادة فاقد المياه والتبخر:

من القضايا البيئية الهامة الأخرى التي ستتفاقم هي ارتفاع فاقد المياه نتيجة تزايد وارتفاع عملية التبخير المائي في السد العالي وحول قواعد المنشآت النهرية. فمع انخفاض مستوى المياه في بحيرة ناصر وزيادة انكشاف مساحات أكبر للتبخر، ستزداد كميات المياه المفقودة يومياً، مما يُقلل من الحصة المائية الفعلية المتاحة لمصر ويزيد من الضغوط على مواردها المائية الشحيحة [4]. هذه الخسائر المتزايدة للمياه عبر التبخر تُعد تحدياً كبيراً لإدارة الموارد المائية في مصر في ظل شح الموارد.

---

[1] الزهري، **مرجع سابق**، ص 417.
[2] شراب، **مرجع سابق**، ص 122.
[3] هاشم، حمدي، **التأثير البيئي لسدود نهر النيل العملاقة**، مجلة العلم، العدد 441، 2013، ص 32 - 34.
[4] البار، **مرجع سابق**، ص276.

بناءً على ما تقدم، يُعد سد النهضة الإثيوبي تحدياً وجودياً كبيراً لأمن مصر المائي والغذائي .فآثاره وتداعياته الخطيرة تمتد لتشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يعيش حوالي 95% من سكان مصر على ضفاف هذا النهر العظيم الذي يُشكل شريان الحياة للبلاد إن فهم هذه التحديات بشكل شامل هو الخطوة الأولى نحو التعامل معها بفعالية.

المبحث الثاني: العجز المائي المصري عقب إنشاء سد النهضة:

يعتبر سد النهضة مقارنة بغيره من المشاريع المائية التي قررت الحكومة الإثيوبية إنشاءها على نهر النيل الأزرق أكبر وأضخم هذه المشاريع التي تم طرحها منذ ستينات القرن الماضي بناءاً على الدراسات الأمريكية التي جرت حول إنشاء هذا السد، وقد تنوعت التحليلات والدراسات المصرية وغير المصرية حول العواقب والآثار التي سيخلفها هذا السد على الوضع المائي في مختلف دول حوض النيل عامة ومصر خاصة وكمية العجز المائي الذي ستقع به دول المصب (مصر والسودان) بعد الانتهاء من عمليات بناء ومل هذا المشروع المائي العملاق [1].

المطلب الأول: تداعيات بناء سد النهضة على حصة مصر من المياه.

أدركت الدولة المصرية في وقت مبكر حجم الخطر الذي سوف تتعرض له مصر في حال تم بناء المشروعات المائية التي تخطط الحكومة الإثيوبية لإقامتها وتشيدها على نهر النيل الأزرق، لذلك قام مجلس الوزراء المصري منذ عام 2008 بتشكيل لجنة لدراسة السدود الإثيوبية المراد إقامتها على نهر النيل الأزرق، وتم الاستعانة بلجنة استشارية كندية لمساعدة اللجنة المصرية في عملها بدءاً من عام 2010، وذلك لمعرفة وتقيم حجم الضرر الذي سوف يلحق بمصر والسودان في حال تم انشاء هذه السدود؛ فقامت الجنة الكندية بتجهيز وإعداد تقرير شامل عن مخططات السدود الإثيوبية حيث أوضحت تلك المخططات أن المشاريع المائية التي تعتزم الحكومة الإثيوبية إقامتها على نهر النيل الأزرق مؤلفة من أربعة سدود وهي (سد كارادويه، وبيكو أبو، ومندايا، وسد النهضة) والتي تبلغ سعتها الكلية جميعاً ما بين 150 و 200 مليار متر مكعب من المياه، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الإيراد السنوي الكلي لنهر النيل الأزرق، وأنه في قدرة هذه السدود توليد طاقة كهربائية تصل إلى 9000 ميغاوات من الكهرباء، كما أن هذه السدود ستساعد في إمكانية زيادة مساحات الاراضي الزراعية لتبلغ حوالي المليون فدان بالاعتماد على المياه المخزنة في تلك السدود، وقد تراوحت ارتفاعات تلك السدود ما بين 90 متراً لسد النهضة، والذي يمكن أن يصل ارتفاعه إلى 145 متراً، و285 متراً لسد بيكو أبو [2].

كما أكدت اللجنة السابقة على أن العنصرين الرئيسيين للآثار السلبية للسدود الإثيوبية على مصر يتمثلان بالسعة التخزينية الهائلة لها، وفي كميات المياه المخصصة للزراعات المروية التي ستعتمد على هذه السدود، وبالتالي فإن الكميات من المياه التي سوف تخزن في هذه السدود سوف تكون على حساب السد العالي على

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 227.

[2] البحيري، **مرجع سابق**، ص 485.

اعتبار أن هذه المياه التي سوف تخزن في السدود الإثيوبية كانت من المفروض أن تتجه إلى السد العالي حيث كانت مصر تعتمد على هذه المياه بشكل كبير وخاصة في سنوات الجفاف التي تصيب المنطقة حيث سيتم استنزاف بحيرة السد العالي وسيقل مقدار عمق المياه أكثر من 15 متراً أي سيصل المنسوب إلى 59 متراً [1]، الأمر الذي سوف يكون له نتائج سلبية على الأمن المائي المصري وسيترتب عليه عودة ظاهرة الجفاف ووقوع الدولة المصرية في عجز مائي كبير بعد الانتهاء من عمليات بناء وملء السدود الإثيوبية المراد إنشائها، وتعود معها مصر إلى مرحلة ما قبل بناء السد العالي، كما ستكون كميات المياه التي سوف تستخدم في عمليات الري في الأراضي الإثيوبية بالاعتماد على هذه السدود من حصة مصر والسودان من مياه نهر النيل[2].

لقد أكدت الكثير من الدراسات التي أجرتها العديد من الجامعات ومراكز البحوث المختصة في مجال الموارد المائية على الخطر الكبير التي تشكله السدود التي تزمع الحكومة الإثيوبية إقامتها على نهر النيل الأورق على الأمن المائي المصري، كالدراسة التي أجرتها جامعة ديوك الأمريكية ونشرتها في دورية بحوث الموارد المائية عام 2010 التي تعتبر من اشهر المجلات والدوريات العالمية المختصة في مجال الموارد المائية عن سد منداية الإثيوبي وأثاره المباشرة وغير المباشرة المتوقعة على الأمن المائي في كل من دولتي المصب (مصر والسودان) حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتائج متقاربة للدراسات التي أجرتها الحكومة المصرية عن نتائج بناء هذا السد ومخاطره على الأمن المائي المصري حيث ذكرت الدراسة الأمريكية أن سعة سد منداية ستكون في حدود 50 مليار متر مكعب من المياه مبينة أنه خلال عمليات ملء هذا السد سوف يطرأ انخفاض كبير على عمليات انتاج الكهرباء في السد العالي في مصر بنسبة تقدر ما بين 600 و 1200 ميغا وات حسب الظروف المناخية الطارئة وكميات الأمطار الهاطلة على منابع نهر النيل، وأن العجز المائي السنوي في مصر سوف يرتفع نتيجة انخفاض حصة مصر من مياه نهر النيل والذي قد يتراوح ما بين 9 و 12 مليار متر مكعب من المياه[3].

كذلك قامت مجموعة من خبراء الري وبعض المهندسين المصريين في وزارة الري المصرية وبعض الأساتذة الجامعين المصريين بإعداد دراسة عن سد بيكو أبو الإثيوبي ومخاطره على الأمن المائي المصري حيث توصلت هذه الدراسة أن السعة التخزينية لهذا السد تبلغ حوالي 38 مليار متر مكعب من المياه، وأنه في حالة تمكنت الحكومة الإثيوبية من انتهاء من بناءه خلال عشرة سنوات سوف يتسبب بكارثة كبيرة للدولة المصرية حيث سوف يؤدي هذا السد إلى حدوث عجز مائي كبير في مصر يقدر بحوالي 9 مليارات متر مكعب من حصة مصر وحدها أثناء سنوات الملء ومثله من حصة السودان، هذا فضلاً عن انخفاض إنتاج الكهرباء

---

[1] الهلالي، **مرجع سابق**، ص 113.

[2] البحيري، **مرجع سابق**، ص 485 – 486.

[3] خليل، **مرجع سابق**، ص 206 - 207.

المولدة من السد العالي وسد أسوان تقدر بحوالي 500 ميغا وات سنوياً، كما سيزاد العجز المائي المصري بعد الانتهاء من عمليات البناء وملء هذا السد في حال تم استخدام مياهه في عمليات ري الأراضي الزراعية الإثيوبية[1].

أما فيما يتعلق بالسد الإثيوبي الرابع الذي كانت تخطط الحكومة الإثيوبية لإقامته على نهر النيل الأزرق، فهو سد كرادويه والذي قامت عدة مؤسسات إثيوبية ودولية بدراسة جدوى ومنافع هذا المشروع المائي منذ عام 2006 وتولت هيئة الطاقة الكهرومائية الإثيوبية عمليات بناءه حيث قدرت تكاليف إنشائه بحوالي 800 مليون دولار[2]، وقد تولت شركتين نروجية تدعى نوريلان وألمانية تدعى لامايور عمل الدراسات الفنية الخاصة بالسد قبيل الشروع بتنفيذ هذا المشروع المتعدد الأغراض، وكان قد جرى اتفاق بين الحكومة الإثيوبية ونظيرتها المصرية والسودانية على أن تتحمل كل من مصر والسودان جزءاً من تكاليف بناء هذا السد مقابل منح الدولتان جزءاً من الطاقة الكهربائية المولدة من هذا السد، لكن ذلك الاتفاق بقي حبراً على ورق فلم يوضع موضع التنفيذ[3].

يمكن القول أن جميع الدراسات المصرية وغير المصرية التي أجريت للسدود الإثيوبية الأربعة على نهر النيل الأزرق أنه في حال قيام الحكومة ببنائها وملئها جميعاً خلال فترة زمنية تمتد لمدة أربعين عاماً ستتسبب بكارثة مدمرة وعجز مائي سنوي كبير خلال سنوات الملء على حصة مصر والسودان من مياه نهر النيل، هذا فضلاً عن الأضرار الكبيرة التي ستلحق بالقطاع الكهربائي المصري والسوداني جراء انخفاض كميات الطاقة الكهربائية المولدة من السد العالي وسد أسوان بسبب المشاريع المائية الإثيوبية[4]؛ فقد أوضحت تلك الدراسات أنه في حالة استخدام السدود الإثيوبية الأربعة لتوليد الكهرباء فقط بعد الانتهاء من عملية ملء السدود جميعها فإن العجز المائي سيتراوح ما بين 8 و 14 مليار متر مكعب من حصة مصر السنوية من مياه النيل، وكذلك الحال من حصة السودان، لذلك سوف يكون متوسط النقص من الطاقة الكهربائية المنتجة من السد العالي وسد أسوان بحوالي 500 ميغا وات سنوياً، أما في حال تم استخدام مياه السدود الإثيوبية الاربعة في الأغراض الزراعية، فإن العجز المائي المصري سوف يرتفع ليصل لحوالي 19 مليار متر مكعب سنوياً من الحصة المصرية من مياه نهر النيل ومثله من حصة السودان أي أكثر من نصيب السودان السنوي من مياه نهر النيل

---

(1) البحيري، **مرجع سابق**، ص 486.

(2) قنصوه، **مرجع سابق**، ص 13.

(3) البحيري، **المرجع السابق**، ص 487.

(4) علام، **مرجع سابق**، ص 15 – 16.

والمقدر بحوالي 18.5 مليار متر مكعب من المياه، وفي هذه الحالة سيطرأ انخفاض آخر على مقدار الطاقة الكهربائية المنتجة من السد العالي وخزان أسوان لتبلغ حوالي 1000 ميغا وات سنوياً[1].

كما أكدت الكثير من الدراسات الدولية التي أجريت على المشاريع المائية التي تعتزم الحكومة الإثيوبية إقامتها على نهر النيل الأزرق على الأضرار الكبيرة التي سوف تلحق بمصر والسودان والتي سوف تؤدي إلى ارتفاع العجز المائي في البلدين[2]؛ ومن الأمثلة على تلك الدراسات البحث الذي قدمه هنري والذي تم نشره في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية في عام 2011 حيث أشار الباحث إلى أن السدود التي قررت الحكومية الإثيوبية بناءها على نهر النيل الأزرق تعتبر أحد أهم المشروعات القومية الإثيوبية للنهوض بالبلاد ونقلها من قائمة الدول الأكثر فقراً في العالم حيث كانت تحتل المرتبة 171 من أصل 182 من حيث دخل الفرد على مستوى العالم إلى مصاف الدول ذات الترتيب المتوسط بالنسبة لدخل الفرد، كما ستساهم هذه السدود في ارتفاع مقدار إنتاج مقدار الطاقة الكهرومائية في البلاد والتي يمكن الاستفادة من الفائض منها وتصديرها لدول الجوار، مما يساهم في ازدياد موارد الخزينة الإثيوبية[3].

كذلك أشار فيرهوفن في بحثه إلى أهداف سياسية واستراتيجية تسعى الحكومة الإثيوبية إلى تحقيقها من هذه المشروعات المائية والتي تتمثل في تبوء الدولة الإثيوبية دور الريادة والقيادة في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل واحتكار إنتاج الطاقة الكهرومائية التي تعتمد علي مياه نهر في إنتاجها واستغلال المياه المخزنة في هذه السدود في عمليات استصلاح الأراضي الإثيوبية ورفع معدلات الانتاج الزراعي في البلاد بالاعتماد على تلك المياه، فتصبح بذلك الدولة الإثيوبية صاحبة النفوذ الأكبر والكلمة الأقوى في تقرير وتحديد توقيت وكميات المياه المتدفقة إلى دولتي المصب مصر والسودان، الأمر الذي سوف يجعل كل من مصر والسودان تحت رحمة القرار الإثيوبي وخاصة في المواسم المطرية الغير مستقرة ذات المعدلات العالية والمنخفضة، كما ستتحكم إثيوبيا بإنتاج الكهرباء وإمداداتها وأسعارها في المنطقة[4].

يمكن القول أن التأثيرات السلبية لسد النهضة على حصة مصر من مياه نهر النيل كثيرة وخطيرة على الأمن المائي وكنتيجة لذلك الامن الوطني المصري، خاصة خلال فترة ملء السد مع الإشارة إلى أن كميات المياه الواردة إلى مصر خلال فترة الملء ستتحدد في ضوء عدد السنوات التي تقررها الحكومة الإثيوبية لملء هذا السد حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الحكومة الإثيوبية قد قررت ملء هذا المشروع المائي الضخم خلال

---

[1] البحيري، **مرجع سابق**، ص 487 - 488.

[2] خليل، **مرجع سابق**، ص 206.

[3] البحيري، **المرجع السابق**، ص 488.

[4] المرجع نفسه ، ص 489.

مدة لا تتجاوز 6 سنوات، فإذا كانت المدة قصيرة من 3 إلى 5 سنوات، فإن التأثير على العجز المائي المصري والسوداني سيكون كبيراً، أما في حالة كانت مدة الملء أطول من ذلك فإن التأثير على مصر والسودان سيكون أقل، وبالتالي فالعجز المائي المصري سيكون محدوداً[1].

يقدر بعض المختصين والباحثين أن العجز المائي المصري السنوي خلال سنوات ملء السد يقدر بحوالي 9 إلى 12 مليار متر مكعب من المياه حيث أن المياه التي سوف يتم تخزينها في السد ستكون مقتطعة من حصة مصر والسودان المخزنة في السدود السودانية والسد العالي في مصر، كما أن عملية ري الأراضي الزراعية الإثيوبية من هذا السد ستكون مقتطعة أيضاً من المياه التي كانت ترد إلى مصر والسودان قبل بناء هذا السد، يضاف إلى ذلك عمليات التبخر في بحيرة السد والأقنية المائية الإثيوبية ستكون عامل سلبياً على حصتي مصر والسودان من مياه نهر النيل[2].

وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن الموقف الأصعب الذي سوف تواجهه مصر بالنسبة لموضوع العجز المائي في البلاد يتمثل في عملية ملء بحيرة السد هو أمر متوقف على معدلات هطول الأمطار، وهي بالعموم معدلات متفاوتة وغير مستقرة من سنة إلى أخرى، فإذا كانت كميات الأمطار غزيرة ومرتفعة، فإن عمليات ملء السد تستغرق سنتين على الأقل، أما في حالة كانت كميات الأمطار قليلة، فإن عمليات ملء السد سوف تستغرق فترة أطول، مما ينعكس سلباً على العجز المائي المصري الذي سوف يزداد خلال تلك السنوات [3].

كما ستعاني مصر من العجز المائي بعد الانتهاء من عمليات ملء السد حيث لن تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل بدء بناء السد، فهناك الفاقد المائي نتيجة عمليات التبخر بالإضافة إلى كميات المياه المستخدمة في المشاريع الزراعية التي سوف تقوم بالاعتماد على المياه المخزنة في هذا السد، وبالتالي فإن العجز المائي المصري والسوداني سيبلغ بعد انتهاء الحكومة الإثيوبية من عمليات بناء السد حوالي 9 مليارات متر مكعب من المياه بحيث سيتم تخفيض مقدار الحصة المائية المصرية من مياه نهر النيل بمقدار حوالي 4.5 مليار متر مكعب لتصبح حصة مصر المائية 51 مليار متر مكعب من مياه نهر النيل بعد أن كانت حصتها 55.5 مليار متر مكعب قبل بناء سد النهضة[4].

لقد حاولت الحكومة الإثيوبية مراراً التقليل من المخاوف المصرية والسودانية من سد النهضة وغيره من المشاريع المائية المرتبطة به التي أعلنت الحكومة الإثيوبية عن إقامتها على نهر النيل الأزرق عبر إبراز

---

[1] الزهري، **مرجع سابق**، ص 414.

[2] بوساق، **مرجع سابق** ص 229.

[3] الزهري، ال**مرجع السابق**، ص 414 - 415.

[4] بوساق، **المرجع السابق**، ص 230.

وإظهار بعض الفوائد التي ستجنيها دولتي المصب مصر والسودان من هذه المشاريع ومنها تقليل المواد الرسوبية الواصلة إلى مصر والسودان والتي تعتبر مشكلة حقيقة تواجه السدود المصرية والسودانية وتقلل من أعمارها وخاصة سدي الروصيوص وسنار، ومن الفوائد الأخرى التي كانت ستجنيها السودان تنظيم جريان نهر النيل الأزرق على مدار العام بدلاً من تدفقه الكبير خاصة خلال موسم الفيضان، مما يساعد على نجاح العمليات الزراعية في شرقي السودان[1]، فكان هذا السبب وراء عدم ميل الحكومة السودانية إلى معارضة مشروع بناء سد النهضة مقارنة بالموقف المصري المتشدد إزاء هذا المشروع إضافة إلى ارتباط الموقف السوداني من المشاريع المائية الإثيوبية ببعض المواقف السياسية السودانية إزاء دول المنطقة[2].

كما يؤكد الكثير من الباحثين والمختصين في الموارد المائية من السودانيين أن سد النهضة الإثيوبي يمكن أن يحقق للسودان فوائد مشابهة للفوائد التي حصلت عليها مصر بعد بناء السد العالي، وخاصة في موضوع تنظيم انسياب مياه نهر النيل الأزرق في السودان وخاصة بعد موسم الفيضان، فيتم بواسطة سد النهضة ضبط موضوع الفيضان وتنظيم انسياب المياه في السودان بشكل جيد على مدار العام، مما سيجعل السودان بمنأى عن مخاطر الفيضان وكوارثه على البيئة والاقتصاد والمجتمع السوداني[3]؛ في حين تؤكد دراسات سودانية أخرى قامت بها وزارة الري والموارد المائية السودانية كانت قد أجرتها سابقاً على أن تعلية خزان سد الروصيرص التي تم إكمالها في عام 2012 سوف تساهم في ري المساحات المزروعة في العروة الشتوية القائمة والمخطط لها في السودان، كما يمكن الاستفادة منه في إنتاج الكهرباء، وبالتالي فإنه يمكن للسودان من خلال سد الروصيرص وسد سنار تلبية حاجاته المائية الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية، وبذلك يكون غير محتاج لمياه سد النهضة[4].

كما يشير خبراء سودانيون إلى أن سد النهضة سوف يكون له تأثير جوانب سلبية على تغذية المياه الجوفية على جانبي النهر في المنطقة الممتدة من الحدود السودانية الإثيوبية إلى الحدود السودانية المصرية بسبب انخفاض فيضان نهر النيل الأزرق[5]؛ كما سوف يلحق أضرار وخسائر كبيرة بالفلاحين السودانيين الذي يزرعون أراضي الجروف الزراعية القائمة على ضفاف نهر النيل حيث سيفقدون إمكانية الاستفادة من زراعة واستثمار هذه الأراضي بسبب بناء سد النهضة، لأنه بعد بناء هذا السد سيصبح من المستحيل ري هذه المساحات

---

(1) الهلالي، **مرجع سابق**، ص 113 - 114

(2) البحيري، **مرجع سابق**، ص 489.

(3) خليل، **مرجع سابق**، ص 210 - 211.

(4) البحيري، **المرجع السابق**، ص 489 – 490.

(5) البشير، محمد آدم أبكر، **آثار سد النهضة الإثيوبي على السودان، تاريخ المفاوضات ومناقشة بعض مخاطر وفرص السد**، تاريخ النشر 6/ 8 / 2020، ص 5 – 7.

الواسعة من الأراضي الزراعية بالاعتماد على آلات الرفع بسبب انخفاض مستوى مياه نهر النيل، كما سيساهم حجز سد النهضة لكميات كبيرة من الطمي والرواسب النهرية التي كان يجلبها النيل الأزرق إلى السودان والتي كانت تقدر بحوالي 24 مليون متر مكعب سنوياً سيجعل مساحات واسعة من الأراضي السودانية بحاجة إلى الأسمدة والمخصبات، كما هو الحال في الأراضي المصرية[1].

لذلك يمكن القول أن الفوائد التي سوف تحصل عليها مصر والسودان والتي تحاول الحكومة الإثيوبية إظهارها لا تشكل شيئاً مقابل الأضرار الكبيرة التي سوف تلحق بدولتي المصب مصر والسودان من وراء بناء هذا السد، هذا فضلاً عن المخاطر التدميرية الكبيرة التي سوف تلحق بالبلدين بسبب هذا المشروع المائي الضخم في حال انهياره في حال تم بنائه وفق المقاييس والمعايير التي تم وضعها في عام 2015[2]؛ كما لا بد من الإشارة إلى موقف الحكومة الكينية التي أجرت بعض الدراسات المتعلقة بالتأثيرات السلبية للمشاريع المائية الإثيوبية على منشأتها المائية وحاجتها للمياه والطاقة الكهربائية حيث عارض بعض الأكاديميين والمختصين الكينين في مجال الموارد المائية بناء سد النهضة، بسبب ما سيلحق من ضرر كبير ببعض المناطق الكينية بسبب انخفاض مستوى المياه في بحيرة توركانا، مما سيؤثر على حياة 300 ألف مواطن كيني يعتمدون على هذه البحيرة في تأمين حاجاتهم المائية اليومية[3].

المطلب الثاني: الاستراتيجية المصرية لحل ومواجهة تبعات إنشاء سد النهضة:

ترجع أسباب الصراعات حول المياه في حوض النيل إلى الخلاف في توزيع مياه هذا النهر العظيم بين كافة دول الحوض بشكل يتناسب مع عدد سكان كل دولة والكثافة السكانية فيها حيث أن استئثار دولة واحدة من دول أعالي النيل بمياه هذا النهر، حسب زعم دول المنبع، قد أثر تأثيراً كبيراً على إمدادات المياه في تلك الدول، وطبقاً لوجهة نظر هذه الدول أن التحكم والسيطرة في توزيع مياه أي نهر دولي يكون دوماً في يد دول المنبع، مما يتطلب وجود اتفاقيات حاكمة لاستخدام المياه وتنظيم حقوق الدول المتشاركة في هذا النهر [4].

لقد قدم عدد من الباحثين والمختصين في مجال الموارد المائية الكثير من المقترحات والحلول لمواجهة مشكلة سد النهضة وتداعياتها الخطيرة على دول حوض النيل، وذلك لتجنب أضراره ومشاكله، وقد تراوحت استراتيجية الدولة المصرية والحلول التي تم اقتراحها ما بين الشدة واللين في التعامل مع هذه القضية المهمة بالنسبة للأمن الوطني مي المصري حيث نادت بعض الشخصيات السياسية والعسكرية المصرية باستخدام

---

[1] البحيري، **مرجع سابق** ص 490.

[2] الزهري، **مرجع سابق**، ص 217 – 218.

[3] البحيري، **المرجع السابق**، ص 490.

[4] المرجع نفسه، ص 575.

القوة العسكرية إذا لزم الأمر في حين كانت آراء أخرى تدعو إلى استخدام وسائل دبلوماسية وقانونية وفنية والقيام بمفاوضات مع الطرف الإثيوبي للتخفيف قدر الإمكان من الاصرار التي قد تلحق بمصر نتيجة بناء هذا المشروع المائي الضخم[1].

1 ـــ الحل العسكري:

تبنى العديد من الخبراء والباحثين المصرين المختصين في مجال المياه والشؤون الإفريقية والعسكرية الحل العسكري كحل لمشكلة سد النهضة الإثيوبي الذي يهدد الأمن المائي و الوطني المصري بشكل كبير، وشرعوا بالترويج له رغم المخاطر الكبيرة والخسائر الفادحة التي قد تلحق بالدولة المصرية في حال تم اعتماد هذا الخيار منطلقين من مبدأ أن هذا الخيار كان دائماً الأكثر رواجاً واعتماداً من قبل الدولة المصرية في العقود الماضية حيث كان يتم التلويح به عند الضرورة القصوى عند شعور مصر بالخطر على حصتها من مياه نهر النيل من قبل الدول الأخرى في الحوض[2]؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في عام 1979 عندما قامت الحكومة الاثيوبية باستقدام بعض الخبراء من الاتحاد السوفيتي لدراسة إمكانية بناء بعد السدود والمشاريع المائية على نهر النيل، فأعلن الرئيس المصري السابق أنور السادات أن الأمر الوحيد الذي يمكن أن يأخذ مصر إلى الحرب هو موضوع المياه حيث أعلن صراحة بأن مصر ستستخدم القوة العسكرية وستهدم أي سد تبنيه الحكومة الإثيوبية على نهر النيل[3].

كما أكد وزير الخارجية المصرية السابق بطرس غالي أن الحرب القادمة في منطقتنا ستكون فوق مياه النيل، كذلك أكد الرئيس المصري السابق حسني مبارك في تصريح له أنه في حالة انخفضت حصة مصر من مياه نهر النيل، فإن رد الدولة المصرية سيكون أكبر مما يمكن تخيله، وقد أفادت بعض المصادر المطلعة أن مبارك كان قد طلب من الحكومة السودانية إقامة قاعدة عسكرية مصرية جنوب العاصمة السودانية الخرطوم لتكون القوات المصرية على الاستعداد التام لضرب أي منشأة مائية تقوم الدولة الإثيوبية بإقامتها على نهر النيل الأزرق[4]؛ كما أعلن الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي في عام 2013 أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة في حال استمرت الحكومة الإثيوبية في عملية بناء السد بما في ذلك الحل العسكري[5].

---

(1) البنداري، **مرجع سابق**، ص 67.

(2) Daniel, Abebe**, Egypt, Ethiopia, and The Nile: The Economics of International Water Law**, University of Chicago Law school Chicago Unbound, Public Law and Legal Theory Working Paper, No, 484, Aug 2014, p 42.

(3) فيصل، **مرجع سابق**، ص104.

(4) البنداري، **المرجع السابق**، ص 71.

(5) المرجع نفسه ، ص 71.

يلاحظ أن الحل العسكري كان دائماً على طاولة الرؤساء المصريين المتعاقبين، لكن المشكلة كانت تكمن في آلية وضع هذا الخيار موضع التنفيذ بسبب بعد المسافة الجغرافية بين مصر وإثيوبيا[1]، والتي كانت تحد من نجاح العمليات العسكرية المصرية فيما لو تبنت الحكومة المصرية خيار الحل العسكري حيث يقف بعد المسافة عائقا دون تنفيذ أي ضربات عسكرية جوية أو تنفيذ عملية إنزال قوة خاصة مصرية في موقع السد، وهذا ما أكده وزير الدفاع الإثيوبي في تصريحات صحفية أدلى بها لصحيفة واشنطن بوست حين قال أن كل ما تتحدث به مصر عن إمكانية شن هجوم عسكري علينا هو هراء فنحن والجميع يعلم أنهم لا يملكون طائرات يمكنها أن توجه ضربات مباشرة إلينا، وهو ما اعتبرته الصحيفة السبب الرئيسي لتعنت وتصلب الحكومة الإثيوبية في موقفها في أي محادثات تجري حول سد النهضة معتبرة موقفها هو الأقوى، وهذا ما تنبه إليه الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي الذي قام بإبرام صفقة طائرات الرفال وحاملة الطائرات ميسترال مع فرنسا رغم الانتقادات الشعبية المصرية بسبب الثمن الباهظ لهذه الصفقة، وذلك بسبب أهمية هذه الأسلحة للدولة المصرية في حال تم تبني خيار استخدام القوة العسكرية حيال سد النهضة الإثيوبي حيث أن جميع الطائرات الحربية التي تملكها مصر أقصى مدى يمكن أن تطيره هو 2400 كليو متر في حين أن طائرات الرفال الفرنسية يصل مدى طيرانها إلى أكثر من 3700 كليو متر، وعلى اعتبار أن المسافة بين الأقرب بين مصر وإثيوبيا عبر البحر الأحمر تبلغ 1560 كليو متر فإن بإمكان طائرات الرفال التي ستشتريها مصر الذهاب إلى اثيوبيا وقصف أهدافها والعودة والموضوع نفسه ينطبق على حاملة الطائرات (ميسترال) التي يمكن أن تبحر في المياه الدولية في البحر الأحمر وتقوم بعمليات إنزال قرب الأراضي الإثيوبية وتعود دون أن تسبب حرجاً لأي دولة في حوض النيل أو مجاوراه لإثيوبيا لا ترغب في الدخول في حرب مباشرة مع الدولة الإثيوبية[2].

يجمع معظم الباحثين والمحللين العسكرين أن الحل العسكري لا بد أن يكون الحل الأخير لمشكلة سد النهضة في حال أصرت الحكومة الإثيوبية على إلحاق ضرر كبير بالأمن المائي و الوطني المصري مدفوعة بمزيدات داخلية أو مؤامرات خارجية بقصد خلق مشاكل وتهديد الأمن الوطني المصري، فإن الأمر عندئذ يمكن اعتباره حالة من حالات الدفاع عن النفس التي يقرها القانون الدولي عند الضرورة[3]، ويحتاج تبني الحل العسكري إلى خطة متكاملة عن طريق قيادة موحدة للأمن الوطني والمائي تكون لها صلاحيات تشكيل وحدات نوعية للتعامل بفاعلية مع السد في حال اتخاذ القرار العسكري ضده سواء أكان ذلك بخطة جزئية أو شاملة، لكن تطبيق الحل العسكري تجاه سد النهضة من الناحية العملية سيكون محفوفاً بالمخاطر حيث قد يؤدي إلى فيضانات وإغراق الأراضي الزراعية في كل من إثيوبيا والسودان ومصر، إذ من الصعب التنبؤ أو تقدير حجم

---

(1) فيصل، **مرجع سابق**، ص104.

(2) البنداري، **مرجع سابق**، ص72.

(3) Daniel**, Previous reference,** p 42.

الخراب والدمار المتوقع جراء ذلك، فضلاً عما قد يترتب من نتائج أخرى من الناحية السياسية والتي سوف تضر بالعلاقات المصرية الإثيوبية، خاصة والعلاقات المصرية الإفريقية عامة، وهو ما يشغل بال صناع القرار السياسي والعسكري المصري[1].

2 ــ الحل السياسي:

يعتبر الحل السياسي التفاوضي هو الحل الأمثل والأكثر منطقية للوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف ذات العلاقة بمشروع سد النهضة الإثيوبي حيث يتضمن هذا الحل عدة نقاط منها:

أ- مواصلة المباحثات التفاوضية بين الحكومتين المصرية والإثيوبية التي لم تتوقف بشكل نهائي حيث بقي باب الحوار والتفاوض مفتوحاً، فمن خلاله يمكن الوصول إلى شروط توافقية شريطة استخدام واستثمار الأساس العلمي السليم في هذه المفاوضات، والتي تعتبر الوسيلة الأنجع وفق رؤية دبلوماسيون سابقون لكونه الطريق الافضل الذي يتوقع أن يتفهمه الجانب الإثيوبي، ويتم من خلاله التوصل إلى حل سياسي قبل البحث عن طريق آخر لحل هذه المعضلة[2].

ب- كما يمكن دعم الحل السياسي وتفعليه عن طريق الدعوة إلى عقد قمة ثلاثية تجمع قادة الدول المعنية وهي مصر وإثيوبيا والسودان بغرض تدوير الزوايا ومعالجة النقاط الخلافية للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف عبر تكليف الخبراء الدوليين وأعضاء اللجنة الثلاثية باستكمال الدراسات الخاصة بالسد، ثم عرض النتائج التي تم التوصل إليها على وزراء الخارجية والري في الدول الثلاث للتوافق حولها للوصول إلى حل نهائي لمشكلة سد النهضة يكون مرضياً لجميع الأطراف[3].

ت- تبني الدولة المصرية سياسية خارجية هادفة إلى بناء سلسلة تحالفات على الصعيد الدولي تدعم الموقف المصري بحيث تشكل تلك التحالفات ضغطاً قوياً على الطرف الإثيوبي لدفعه على مواصلة التفاوض بما يخدم مصالح الطرفين للوصول إلى تسوية سياسية تضمن حقوق الطرفين خاصة الحقوق المصرية لتبيان آثار وتأثيرات هذا السد على الدولة المصرية من النواحي كافة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية[4].

ث- ممارسة الدولة المصرية لبعض الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على بعض الأطراف الدولية المانحة لإثيوبيا كالصين وإيطاليا[5]، لوقف التمويل الدولي لاستكمال إثيوبيا بناء هذا السد خاصة أن

---

[1] فيصل، **مرجع سابق** ص 104.

[2] البنداري، **مرجع سابق** ص 67.

[3] البنداري، **مرجع سابق**، ص 67.

[4] فيصل، **المرجع السابق**، ص 103.

[5] قنصوه، **مرجع سابق**، ص 24.

الصين تربطها بمصر علاقات تجارية تقدر بحوالي 7 مليارات دولار سنوياً واستثمارات بقيمة 500 مليون دولار إضافة إلى وجود أكثر من 1000 شركة صينية تعمل في مصر، كذلك الحال مع إيطاليا التي ترتبط بعلاقات تجارية كبيرة مع الدولة المصرية تقدر بحوالي 5.7 مليار دولار سنوياً حيث يمكن أن يلعب الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على هاتين الدولتين من خلال منحهما المزيد من الاستثمارات في مصر على إيقاف تمويلهم للدولة الإثيوبية، كما يمكن الضغط على الجانب الصهيوني (الإسرائيلي) الداعم للمشروع الإثيوبي عبر استخدام ملفات عديدة كالتهديد بمراجعة معاهدة السلام الموقعة بين الطرفين، أو استخدام الورقة الفلسطينية، أو إيقاف التعاون القائم بين الطرفين في مجال الغاز الطبيعي[1].

ج- الاهتمام بتطوير العلاقات الثنائية المصرية السودانية وإعطائها المزيد من الأولوية في السياسة الخارجية المصرية، وذلك بهدف استقطاب الدولة السودانية إلى جانب الدولة المصرية في المفاوضات الجارية مع الطرف الإثيوبي حول سد النهضة، وخاصة في ظل سعي الحكومة الإثيوبية إلى كسب السودان إلى صفها والذي تجلى بشكل واضح من خلال ارتفاع بعض الأصوات السودانية المطالبة بزيادة حصتهم من المياه وإعادة التفكير في اتفاقية عام 1959 حيث أصبح موقف السودان أكثر ميلاً وقرباً لإثيوبيا إذ بدأ السودانيون يرون أن بناء السد سيكون في مصلحتهم لأنه يحد من تراكم الطمي، ويحسن من قدرة الدولة السودانية على التحكم في الفيضانات إلى جانب شراء السودان للكهرباء المتولدة عنه لتغطية احتياجاتها من الطاقة[2].

ح- ـــ العمل على كسب دعم عربي خليجي حقيقي لمصر للاستفادة من النفوذ المالي القوي للخليج العربي لإجبار الحكومة الإثيوبية على الاعتراف بالحقوق التاريخية للدولة المصرية في مياه نهر النيل حيث يشكل الدعم السياسي والمالي الخليجي أحد أهم أوراق التفاوضية للطرف المصري[3]، كما يتوجب على الدولة المصرية انتهاج سياسيات فاعلة تجاه دول المنبع في حول النيل ودول القرن الإفريقي للتقليل من النفوذ الإثيوبي في هذه المنطقة، وإيجاد موطئ قدم للنفوذ المصري لتحقيق نوع من توازن القوى مع الطرف الإثيوبي، مما يشكل ضغطاً كبيراً على الدولة الإثيوبية باعتبار هذه المناطق كانت خاضعة للنفوذ الإثيوبي عبر مختلف المراحل التاريخية، مع استخدام جميع وسائل الضغط السياسية والاقتصادية على دول المنبع لتدعيم الموقف المصري تجاه الموقف الإثيوبي للوصول إلى حل نهائي لحل مشكلة سد النهضة[4].

---

[1] البنداري، **مرجع سابق**، ص69.

[2] البحيري، **مرجع سابق**، ص 582 – 583.

[3] البنداري، **المرجع السابق** ص69.

[4] البحيري، **المرجع السابق**، ص 590.

خ- ـــ قيام الحكومة المصرية بإجراء اتصالات واسعة مع المؤسسات المالية الدولية والإفريقية كصندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التنمية الإفريقية وغيرها من المؤسسات الأخرى بهدف شرح وضع مصر المائي والأبعاد والتبعات الخطيرة التي سيخلفها سد النهضة على الواقع المائي المصري، وما سيشكله من تهديدات كبيرة للأمن الوطني المصري [1].

3 ـــ الحل القانوني:

يعتبر الحل القانوني من أهم الحلول المطروحة على الطاولة والتي يمكن للدولة المصرية استخدامها لإيجاد حل لمشكلة سد النهضة، بهدف المحافظة على حقوق مصر التاريخية في مياه نهر النيل، ويشتمل هذا الحل على عدة نقاط:

أ- اللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الإقليمية والدولية، كالوساطات والتوفيق وتشكيل لجنان تقصي الحقائق والتحكيم الدولي حيث يمكن للدولة المصرية استخدام هذا الوسائل والأدوات بشكل يظهر الدولة المصرية أمام المجتمع الدولي دولة تسعى إلى إيجاد حل لهذه المعضلة التي تهدد الأمن الوطني المصري بشكل مباشر بطرق سلمية، مما يفضح ويعري الموقف الإثيوبي المتشدد، ويضع المفاوض الإثيوبي تحت ضغط وجرج كبير أمام المجتمع الدولي [2].

ب- قيام الدولة المصرية برفع دعوى قضائية مستقلة أمام المحكمة الدولية ليس بهدف التحكيم، وإنما تطلب فيها مصر إدانة الحكومة الإثيوبية لبنائها لسد النهضة، وذلك في مخالفة صريحة من قبل الحكومة الإثيوبية للقوانين الدولية الخاصة بالأنهار الدولية الموضوعة في عام 1997 والتي تحتم على دول المنبع في الأنهار الدولية بناء سدود صغيرة لا تعوق وصول المياه إلى دول المصب حيث يصنف سد النهضة من السدود الضخمة فهو أكبر سدود القارة الإفريقية، كما أن القوانين الدولية تنص على الإخطار المسبق للدول المتشاركة في النهر الدولي عند بناء أي مشروع مائي مع الالتزام بإجراء دراسات مختصة بالعواقب والتأثيرات البيئة والاقتصادية والاجتماعية والتدفقات المائية وتسلمها إلى دول المصب، وفي حالة الرفض يتم اللجوء إلى الأمم المتحدة للتحكيم والبت في الموضوع وهذا ما لم تلتزم الحكومة الإثيوبية به[3].

---

[1] فيصل، **مرجع سابق**، ص 103 - 104.

[2] المرجع نفسه ، ص 105.

[3] البنداري، **مرجع سابق**، ص70.

ت- قيام المحامين المصريين بتحليل المواقف الإثيوبية لاستخراج الأدلة التي تدين الحكومة الإثيوبية للذهاب إلى المحكمة الدولية لرفع قضية ضد الدولة الإثيوبية، خاصة حول المسائل الرئيسية الثلاث المتعلقة بعدد الفتحات التي تتخلل السد في حالة الطوارئ آلية مل الخزان وسعته [1].

ث- رفع الدولة المصرية قضية سد النهضة إلى مجلس الأمن الدولي على اعتبار أن هذه القضية تعتبر تهديداً للسلم والأمن الدوليين على أن تطلب الحكومة المصرية بحث هذا النزاع القائم مع الدولة الإثيوبية تحت الفصل السابع حيث يختص هذا الفصل في القضايا التي تهدد السلم والأمن الدولي، إذ أن القرارات الصادرة عن المجلس تكون ملزمة لجميع أطراف النزاع، كما يمكن للمجلس تشكيل لجنة تقصي حقائق للبحث في أسباب النزاع على أرض الواقع، ومن خلال تقريرها يمكن حل النزاع أو تحويله إلى محكمة العدل الدولية للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف[2].

ج- قيام الدولة المصرية بعرض القضية على مجلس السلم والأمن الإفريقي للبحث عن إمكانية إيجاد حل إفريقي لهذه المشكلة الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الإقليمي في منطقة حوض النيل التي تعتبر من المناطق الهامة في القارة الإفريقية حيث يمكن أن تسهم مشكلة سد النهضة الإثيوبي في إشعال نار الحروب والصراعات على المياه في حال سارت بقية دول المنبع في حوض النيل وراء الحكومة الإثيوبية في تشيد وإقامة سدود مشابهة لسد النهضة [3].

4 ــ الحل الفني:

يمكن لبعض الحلول الفنية المتعلقة ببناء بعض المشروعات المائية والكهربائية وتقديم بعض البدائل للدولة الإثيوبية أن تساهم في إيجاد حل لمشكلة سد النهضة، وتتمثل الحلول الفنية في القيام ببعض المشروعات المائية التي تزيد من الموارد المائية وإقامة هيئة خاصة بالإشراف والرقابة المشتركة للتنسيق في مجالات استخدام مياه نهر النيل، وكذلك أيضاً عبر القيام ببعض المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية في مجالات توزيع المياه وخلق مصادر مياه بديلة كتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي، كما يمكن تقديم بعض البدائل المغرية السياسية والاقتصادية للحكومة الإثيوبية في محاولة الوصول إلى حل لمشكلة سد النهضة[4]، ويمكن أيضاً الاستفادة من كميات الأمطار المتساقطة في دولة الكونغو وقيام الدولة المصرية بإنشاء توربينات لتوليد الكهرباء هناك والتي من المحتمل أن تكون كلفتها نحو 40% بالمية من تكلفة سد النهضة تنافس خلالها الدولة

---

[1] فيصل، **مرجع سابق**، ص 105.

[2] البحيري، **مرجع سابق**، ص596 -597.

[3] البنداري، **مرجع سابق**، ص70.

[4] البحيري، **المرجع السابق**، ص581.

المصرية الدولة الإثيوبية في عملية بيع الكهرباء للدول الإفريقية بأسعار أقل، مما ستبيعه الحكومة الإثيوبية وبالتالي سيفقد سد النهضة قيمته الاقتصادية المتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية[1].

كما يقترح بعض الباحثين اتباع الدولة المصرية لاستراتيجيات جديدة قائمة على التعاون والتكاتف مع دول حوض النيل وتجاوز الخلافات الشكلية وتغليب المصالح الجماعية لدول المنطقة على المصالح الفردية الخاصة بكل دولة مع تحييد وتأطير الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضيقة[2]، وتستند هذه الاستراتيجيات على تعظيم استغلال الموارد المائية المتاحة في الهضبة الإثيوبية بشكل يؤدي لتغير مسار العلاقات المصرية الإثيوبية باتجاه التعاون والتعاضد عبر معالجة وتسوية نقاط الخلاف بين الطرفين بشكل يضمن الحفاظ على الأمن المائي المصري، ويلبي متطلبات التنمية في إثيوبيا حيث يؤكد المهندس أحمد بهاء الدين رئيس قطاع مياه النيل المصري إلى أهمية وضرورة استمرار التعاون المصري مع دول حوض النيل تحت مبدأ تحقيق المنفعة للجميع وعدم إلحاق الضرر بأي طرف مع فتح إمكانية إنشاء مشاريع تنموية مشتركة لربط دول الحوض بمصالح مشتركة تعزز التكامل فيما بينها كمشاريع خطوط نقل الكهرباء ومشروعات مائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى الحياة المعيشية للسكان[3].

وما يميز السياسة الخارجية المصرية الحالية تجاه العالم بشكل عام ودول الحوض بشكل خاص هو طبيعة توجهاتها الميالة للحوار والتهدئة، كما يمكن للحكومة المصرية تخفيض التأثيرات السلبية التي يمكن أن تلحق بمصر بسبب بناء سد النهضة من خلال دعم بعض المشاريع التنموية ببعض دول الحوض[4]، كدولة جنوب السودان التي تعتبر منطقة الأمل في المشروعات المائية المستقبلية لزيادة الإيرادات المائية لنهر النيل بالنسبة لمصر والسودان حيث يرتكز هذا الأمل على الاستفادة من فواقد المياه في هذا البلد الذي يدخل إليه سنوياً حوالي 26.5 مليار متر مكعب من المياه من المنابع الاستوائية و12 مليار متر مكعب من المنابع الإثيوبية[5]، هذا بالإضافة إلى إقامة بعض المشروعات التنموية في مناطق أعالي النيل كقيام الحكومة المصرية بمشاريع تنموية مشتركة مع الحكومة في أوغندا لتطهير وتجفيف المستنقعات، مما يساعدها على زيادة كمية جريان المياه في النهر، وبالتالي تدفق كميات أكبر باتجاه مصر وكذلك مساعدة أوغندا في إقامة بعض المشاريع والشبكات لتوليد الطاقة الكهربائية[6].

---

(1) فيصل، **مرجع سابق**، ص 106.

(2) الهلالي، **مرجع سابق**، ص 118.

(3) الزهري، **مرجع سابق**، ص 436.

(4) الهلالي، **المرجع السابق**، ص 118- 119.

(5) البحيري، **المرجع السابق**، ص589.

(6) الزهري، ال**مرجع السابق**، ص 437.

كما يمكن توصيل مياه نهر الكونغو ببحيرة ناصر عبر القيام بمشروع مائي ضخم يتمثل في بناء سد عملاق على نهر الكونغو الذي تذهب معظم مياه في المحيط دون فائدة بشكل مضاعف لإيرادات نهل النيل بربطه ببحيرة ناصر لمسافة 600 كليو متر ويفوق ارتفاعه 200م، وهو ما سيوفر لمصر 95 مليار متر مكعب، كما يمكنه تأمين الطاقة الكهربائية بقدرة 1800 ميغاوات [1]. كذلك يمكن للدولة المصرية البحث عن أساليب وطرق جديدة لتوفير المياه كتغير أنماط الزراعات من خلال التركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية مناسبة للتصدير وذات استهلاكاً أقل للمياه مع القيام بحملات توعية للمزارعين لاستخدام منظومات ري ذات ترشيد عالي في استهلاك المياه أثناء عمليات ري المحاصيل [2]. لقد استخدمت الدولة الإثيوبية سياسية إطالة أمد المفاوضات في محاولة لكسب الوقت وتمرير هذا المشروع المائي، مما اضطر الجانبين المصري والسوداني إلى اللجوء إلى مجلس الأمن في شهر يوليو عام 2021م حيث أصدر مجلس الأمن بياناً يدعو فيه جميع الأطراف المنخرطة في أزمة سد النهضة إلى استئناف المفاوضات بحسن نية على أساس اتفاق المبادئ المبرم بين الدول الثلاث في شهر مارس عام 2015م بهدف الوصول إلى اتفاق قانوني ملزم للدول الثلاث حول ملء سد النهضة وتشغيله في إطار زمني معقول مناسب لجميع الأطراف ، كما أصدرت إثيوبيا مصر بياناً في 12 يوليو عام 2023م التزمت فيه أديس أبابا بعدم إلحاق أي ضرر بكل من مصر والسودان أثناء عملية ملء السد خلال عامي 2023- 2024م، لكن الطرف الإثيوبي لم يلتزم بما جاء في البيان السابق حيث جرت عملية الملء الخامس لبحيرة السد وفق المخطط السابق الميثر للخلاف ما بين الدول المعينة وصولاً إلى إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي في نهاية شهر أكتوبر عام 2024م اكتمال بناء السد حيث بحلول شهر مارس من عام 2024م تم الاعلان عن استكمال 95 % من أعمال البناء في السد و 98.9 من الأعمال المدنية فيه و78% من الأعمال الكهرو ميكانيكية وارتفاع إجمالي كمية المياه المحتجزة في بحيرته إلى 64.5 مليار متر مكعب من المياه، مع التوقع ارتفاع كمية المياه المخزنة في البحيرة في نهاية عام 2024م إلى ما بين 70 إلى 71 مليار متر مكعب[3].

---

[1] رشوان محمد فؤاد إبراهيم، **نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في أفريقيا**، برلين، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الأول، 2018، ص 132.

[2] الزهري، **مرجع سابق**، ص 437.

[3] مجموعة من الباحثين، أزمة سد النهضة الإثيوبي وسط توترات القرن الإفريقي، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية www.dimensionscenter.net

الفصل الثالث

التحالف الإسرائيلي ــ الإثيوبي وتأثيره على الأمن المائي المصري

يمكن القول إن طموحات الكيان الصهيوني وأهدافه في القارة الإفريقية عموماً وإثيوبيا خصوصاً، لم تكن لتقف عند حدود الاعتراف السياسي للدول الإفريقية بالكيان وإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي، بل كانت تهدف إلى تحقيق منافع وأغراض اقتصادية وعسكرية وثقافية وإعلامية، مما يعزز الدور الإسرائيلي في القارة السمراء من النواحي كافة، ويساعده في غرس أقدامه ويقوي فاعلية ذلك الوجود [1].متناولا التنسيق الإسرائيلي الإثيوبي حول المياه في نهر النيل والجذور التاريخية للأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل، والعلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، ومحددات وأهداف السياسة الإسرائيلية في إثيوبيا، والدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة والدعم الإسرائيلي لإثيوبيا في إنشاء سد النهضة، وفي المطلب المكاسب السياسية والاقتصادية الإسرائيلية من إنشاء سد النهضة، والانعكاسات الدور الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن المائي المصري.

المبحث الأول: التنسيق الاسرائيلي الإثيوبي حول مياه نهر النيل:

((قطع الرب مع إبرام ميثاقا قائلا: لنسلك أعطى هذه الأرض إلى الفرات)) ... هذه العبارة وردت في التوراة ومنذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وهي ترفع شعاراً قديما حديثا يتلخص في هذه العبارة «حدودك يا إسرائيل من النيل للفرات، وتعمل بدأب لتحقيق هذا الحلم فبدأت بالتسلل إلى دول منابع النيل وخاصة إثيوبيا لتحقيق حلمها في مياه النيل ولو بشكل مرحلي؛ لأن بسط يدها على الأراضي الواقعة فيما بين النيل والفرات صعب التطبيق عمليا.

وفي عام ١٩٥٩ اتخذت إسرائيل عدة إجراءات بهدف تأمين احتياجاتها المائية بل والبحث عن موارد مائية جديدة فصدر قانون المياه الإسرائيلي الذي أوكل ثلاث هيئات مسئولية الشأن المائي الإسرائيلي وهم لجنة المياه -مؤسسة نحال- مؤسسة مكوروت.

لعبت القوى الإقليمية والدولية في سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها دوراً كبيراً في تصاعد النزاعات والخلافات بين الدول الواقعة في حوض النيل حيث كان للعامل الخارجي أثر كبير في حدوث الكثير من الاضطرابات في تلك المنطقة الفقيرة من العالم والتي تعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي كبير، مما ساعد في ازدياد التدخل الخارجي فيها، وعلى رأسها التدخل الإسرائيلي في إثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية، والذي كان

---

[1] إسماعيل، أحمد أبو المجد أحمد، **العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية وانعكاساتها على بناء سد النهضة**، مجلة كلية الآداب جامعة أسوان، المجلد 13، العدد الأول، 2023، ص 401.

على شكل إعانات ومساعدات مالية متعلقة بالقيام ببعض المشروعات الاقتصادية، وخاصة المائية حيث ساهم هذا الدور الإسرائيلي في إثيوبيا في تطور وتصاعد النزاعات بينها وبين الدول الأخرى في حوض النيل[1].

المطلب الأول: الجذور التاريخية للأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل:

أدرك قادة الكيان الصهيوني منذ بدايات سعيهم المحموم لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين أرض الميعاد كما يصفونها أهمية المياه ودورها في تحقيق مراميهم وأهدافهم في جلب واستقطاب اليهود من مختلف أنحاء العالم وتوطينهم في فلسطين؛ لذلك رفع القادة الصهاينة شعار أن الدولة اليهودية تمتد من النيل إلى الفرات، وجعلت الحركة الصهيونية المياه عنصراً جيو استراتيجياً مهماً في سياستها التوسيعية منذ بداية تكوينها معتمدين في ذلك على بعض الخرافات التوراتية التي تتحدث عن المياه، كالنص الذي ورد فيه أن النبي إبراهيم عليه السلام وزوجته سارة وابنه اسحاق وأهليهم عندما بقوا في أرض كنعان (فلسطين حالياً) بأن الرب وعد إبراهيم بالأرض التي اختارها لهم قائلاً " لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات "[2].

لقد كان للقادة الصهاينة أطماع قديمة بحوض النيل والسيطرة على مياهه والتي تجلت بوضوح في نهايات القرن التاسع عشر عندما بدأ القادة الصهاينة بالبحث عن أرض لإقامة دولتهم المنشودة، فاتجهت أنظارهما إلى الدولة العثمانية التي كانت تعاني من ضعف وانحدار كبير في ظل أزمتها المالية المتفاقمة، فعرض تيودور هرتزل وهو المؤسس الأول للحركة الصهيونية على السفير العثماني في فيينا عام 1896م حل المشكلة المالية التي تعانيها الدولة العثمانية بواسطة الأموال التي قد يقدمها اليهود للسلطان العثماني مقابل السماح لهم بإقامة دولتهم في فلسطين؛ لكن السلطان عبد الحميد رفض ذلك، فحاول هرتزل الحصول على مساعدة الإمبراطور الالماني في تنفيذ مخططه لكنه فشل في ذلك، فقرر الاعتماد على الحكومة البريطانية التي كانت قد أولت اهتماماً كبيراً بالمشروع الصهيوني في نهايات القرن التاسع عشر[3].

قدم القادة الصهاينة العديد من المقترحات للحكومة البريطانية لإقامة وطن قومي لهم كفلسطين والأرجنتين والسودان الذي كان ضمن دائرة المخططات الصهيونية لجعله وطناً قومياً لهم حيث اقترح البعض منهم إقامة وطن قومي لليهود على ضفاف نهر النيل في السودان حيث يمكن الاستفادة من الأراضي الخصبة الواقعة على ضفاف النهر وتحويلها إلى أراضي زراعية ذات إنتاج عالي يمكن أن يعود بالخير والفائدة على الحكومة البريطانية؛ لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك الاقتراح بحجة تدني احتمالية نجاحه حيث كانت بريطانيا في

---

[1] العجال، **مرجع سابق**، ص 139.

[2] إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 140.

[3] زهيري، كامل، **النيل في خطر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1988، ص 21 – 25.

بداية ضبط أمور السودان بعد القضاء على الثورة المهدية وقيام الحكم الثنائي البريطاني المصري بموجب اتفاقية عام 1899م؛ فقد كانت الحكومة البريطانية تجهز لإقامة مشروعات لزراعة القطن تعوضها عن النقص الذي عانت منه المصانع البريطانية بسبب نقص وارادت القطن الخام الأمريكي، لذلك لم يكن موضوع توطين اليهود في السودان في صالح الحكومة البريطانية[1].

كان من بين المقترحات الأخرى التي تم تداولها لإقامة وطن قوي لليهود المقترح الذي قدمه وزير المستعمرات البريطانية جوزيف تشمبرلن لتيودور هرتزل توجيه النشاط الصهيوني نحو مناطق شرقي إفريقيا في مناطق أوغندا، ولكن القادة الصهاينة رفضوا هذا المقترح وأصروا على الحصول على فلسطين لإقامة دولتهم المنشودة، وكان هرتزل قد اقترح أن يتم إنشاء مستعمرة صهيونية في سيناء في عام 1902، لتكون جسراً يتم العبور منه إلى فلسطين حيث أدرك أن تحقيق هذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الحكومة البريطانية، وخلال تلك المرحلة كانت الحركة الصهيونية قد نجحت في استقطاب عدد كبير من الأثرياء اليهود المنتشرين في مختلف أنحاء العالم، وتم إنشاء صندوق مالي يهودي لتمويل المشروعات الصهيونية لإقامة وطن قومي يهودي[2].

بدأ هرتزل بإجراءات المشاورات مع القادة الصهاينة لإقامة وطن قومي لليهود في شبه جزيرة سيناء، فاجتمع بشكل سري مع المليونير اليهودي روتشيلد الذي وافق على تمويل مشروعه في استيطان اليهود في سيناء، فأجرى هرتزل مباحثات مع وزير المستعمرات البريطاني تشمبرلن حول استيطان اليهود في سيناء، فأبلغه الأخير أن هذا الموضوع من اختصاص اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر مقترحاً عليه مقابلة وزير الخارجية البريطانية لانسدون، فقام هرتزل بمقابلة لانسدون الذي منحه موافقة مكتوبة وموجهة إلى اللورد كرومر في مصر تتضمن موافقته على استيطان اليهود في شبه جزيرة سيناء[3].

قام هرتزل بتجهيز بعثة صهيونية مكونة مع عدد من الخبراء في مجالات الزراعة والجيولوجيا والموارد المائية، وأرسلها إلى سيناء بشكل سري حيث ترأس هذه البعثة المهندس كسلر، وكانت مهمتها إجراء بعض الدراسات والأبحاث حول إمكانية القيام بمشروعات زراعية في سيناء على طول سواحل البحر المتوسط الممتدة من قناة السويس وحدود الدولة العثمانية في فلسطين، وقد تم إحاطة مهمة هذه البعثة بسرية كبيرة خوفاً

---

[1] البحيري، **مرجع سابق**، ص250.

[2] المرجع نفسه، ص251.

[3] زهيري، **مرجع سابق**، ص 68 - 71.

من تسرب أخبارها إلى السلطات العثمانية أو المصرية حيث حصل هرتزل على تعهد من كبار الصحفيين في المدن الأوروبية الذين كانوا على علم بهذه البعثة ومهمتها بعدم نشر أي أخبار عن هذا الموضوع نهائياً[1].

أنهت البعثة الصهيونية مهامها ووضعت تقريرها في شهر مارس عام 1903م، وأكدت على إمكانية تنفيذ المشروع بالاستعانة بمياه نهر النيل عبر نقل مياهه بواسطة أنفاق يتم بنائها تحت قناة السويس، فسافر هرتزل إلى مصر واجتمع مع وزير الخارجية المصرية بطرس غالي حيث أبدى غالي موافقته على تنفيذ هذا المشروع، كما وافق المعتمد البريطاني في مصر كرومر على تنفيذه لكنه أخر البدء في تنفيذه حتى يتم استشارة عدد من المختصين في شؤون الزراعة والري في مصر، وقد مارست أسرة روتشيلد ضغوطاً كبيرة على الحكومة البريطانية للقبول بهذا المشروع، لكن الأخيرة رفضت هذا المشروع إذ عارض سير وليم جارستن وكيل وزارة الأشغال العمومية المسؤولة عن الري في مصر هذا المشروع حيث كان للقطن المصري أهمية كبيرة بالنسبة لمصانع الغزل والنسيج البريطانية، إذ أكد جارستن أنه في حال موافقة الحكومة البريطانية على هذا المشروع فسوف يلحق أضرار فادحة بالزراعة المصرية لذلك أوصى بعدم الموافقة عليه[2].

على الرغم من رفض الحكومة البريطانية لتنفيذ مشروع إقامة وطن قومي لليهود في سيناء، إلا أنها لم تتخلى عن مساندة المشاريع الصهيونية في إيجاد وطن قومي لهم مرتبط بنهر النيل حيث نشرت جريدة الأهرام في تاريخ 19 سبتمبر عام 1903م تقريراً عن مشروع صهيوني آخر في مصر كان مضمونه شراء بعض المستثمرين اليهود سهول واسعة في منطقة أسوان من الحكومة المصرية تقدر مساحتها بحوالي 30 الف فدان يقوم المستثمرين باستصلاحها واستثمارها مقابل دفعهم للحكومة المصرية 20 قرشاً ثمناً للفدان الواحد، وفي حال تمكنوا من استصلاح الثلاثين ألف فدان يصبح بمقدورهم في العشر سنوات التالية الحصول على السهل كله والذي تقدر مساحته بحوالي 100 ألف فدان بالثمن نفسه، وقد تعهدت الحكومة المصرية بمنحهم رخص لتوفير مياه الري مقابل دفعهم 10 قروش عن ري كل فدان في السنة الأولى و20 قرشاً في السنة الثانية و25 قرشاً في السنة الثالثة و30 قرشاً ابتداءاً من السنة الرابعة، على أن تعفى هذه الاراضي من الضرائب في السنوات الأولى، ثم تفرض عليها ضريبة خفيفة حتى 15 سنة بعد استصلاحها وتعميرها[3].

كان الهدف الصهيوني من وراء استثمار هذا السهل جعله مستعمرة يستخدم في استصلاحها واستثمارها وزراعتها فلاحين يهود يتم استقدامهم إلى مصر، فتم البدء في تنفيذ هذا المشروع بدعم بريطاني، قبل أن يتوقف العمل به بعد تحويل الهجرات اليهودية إلى فلسطين بعد الاتفاق على جعلها وطن قومي لليهود حيث كانت

---

[1] البحيري، **مرجع سابق**، ص 253.

[2] زهيري، **المرجع السابق**، ص 70 -74.

[3] زهيري، **مرجع سابق**، ص 74 - 77.

الهجرات اليهودية إليها عفوية وغير منظمة بدءاً من عام 1882 حتى 1907 عندما بدأت تنظم تلك الهجرات الهادفة إلى توطين اليهود بعد شراء الأراضي في فلسطين وحول بحيرة طبرية [1].

ارتبطت المشروعات الاستيطانية الصهيونية في فلسطين بتوفير المياه إليها بأي وسيلة لذلك، كانت كل الطروحات الصهيونية عن حدود الدولة المنشودة بعد وعد بلفور مرتبطة بالمياه سواء في مقترحات اللجنة الاستشارية لفلسطين أو في مذكرة الحركة الصهيونية المقدمة لمؤتمر الصلح المنعقد في باريس عام 1919م، أو أثناء انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء حول تقسيم خطوط المياه في فلسطين وبلاد الشام كتب بن غوريون واسحاق بن زفي، وهما من مؤسسي الكيان الصهيوني في مقال لهما نشر في عام 1918م أن الحياة الاقتصادية في فلسطين، التي سوف تقام على أرضها الدولة اليهودية، تعتمد على مصادر المياه الموجودة في ذلك الوقت وأنه يجب ضمان استمرار تدفق المياه التي تروي أراضيها وتتمكن من تخزينها والسيطرة على منابعها بعد اسقاط بشار، وأن جبل الشيخ الذي يقع ضمن الاراضي السورية يعتبر المصدر الرئيسي للمياه العذبة في فلسطين، لذلك لا يمكن فصله عن فلسطين دون تعريض الحياة فيها للخطر [2].

يمكن القول أن قضايا المياه كانت من أهم القضايا التي رافقت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، فمفهوم الحدود الآمنة حسب وجهة النظر الصهيونية تدخل فيها منابع المياه في المنطقة والتي في أساسها الأردن ونهر النيل ونهر اليرموك ونهر الليطاني وجبل الشيخ؛ فمنذ عام 1867م نظمت مؤسسة استكشاف فلسطين البعثة الصهيونية الأولى التي كانت تضم مهندسين مختصين في مجال الموارد المائية قيماً لوضع الموارد والمصادر المائية في المنطقة حيث قام المهندس السويسري أبرهام بوكات في الفترة الممتدة ما بين عامي 1899-1901م، بتقديم مشروع إلى هرتزل ينص على أن الاراضي المقترحة لتكوبن دولة (إسرائيل) يمكن أن تكون خصبة جداً باستخدام مشروع طاقة وري ضخم بالاعتماد على استقدام مياه نهري الليطاني والأردن إلى الجليل لري الأراضي وتزويد القدس وغيرها من المدن بما تحتاجه من مياه؛ لذلك فإن المخططات الصهيونية قد ربطت ما بين فكرة قيام الدولة اليهودية والسيطرة على مصادر المياه في المنطقة التي اعتبرت الأساس لقيام ذاك الوطن ومصادر المياه العربية الممتدة من نهر النيل إلى نهر الفرات هي الحدود لأرض الميعاد[3].

لقد استندت الافكار التي ربطت بين قيام الدولة اليهودية والسيطرة على الموارد المائية في المنطقة إلى أول دراسة صهيونية تفصيلية لواقع الأرض ومصادر المياه في المنطقة ضمن حدود مشروع (إسرائيل) الكبرى الوقعة ما بين نهري النيل والفرات التي أعدها الحاخام إيزاكس في بدايات القرن العشرين، وأهم ما يميز هذه

---

[1] البحيري، **مرجع سابق**، ص 256.

[2] المرجع نفسه، ص 255.

[3] العجال، **مرجع سابق**، ص 141.

الخريطة هي الدقة في رسم معالم وحدود الدولة الصهيونية، والتي تشمل كل من فلسطين والاردن والجزء الجنوبي من لبنان وسوريا، مع التأكيد على خضوع جبل الشيخ وسهل حوران للسيطرة الصهيونية، مما يعني سيطرة الدولة الصهيونية على جميع مصادر المياه الحيوية في المنطقة[1].

حاول القادة الصهاينة كما ذكرنا سابقاً التفاوض مع المعتمد البريطاني في مصر اللورد كرومر لتحويل مياه نهر النيل إلى صحراء سيناء لتوطين اليهود فيها خاصة بعد إدراك الصهاينة أن مياه نهر الأردن لا تكفي لتلبية احتياجات دولتهم المنشودة من المياه على المدى البعيد؛ لذلك حدد هرتزل في رسالته إلى المعتمد البريطاني اللورد كرومر بأنهم سوف يكونوا في حاجة إلى مياه نهر النيل لتغطية حاجاتهم من المياه؛ وقد حاولت الصهيونية استغلال انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام 1919م لترويج أفكارها حول المياه بين الأقطاب الدولية حيث وصف شرح حاييم وايزمان للمجتمعين في المؤتمر أن حدود دولتهم التي يسعون إلى إقامتهما يجب أن تشتمل على منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهر الليطاني ونهر اليرموك[2].

لقد اعتمد الكيان الصهيوني في تأمين أمنه المائي عبر القيام بعدد من المشاريع المائية التي ترتكز على سرقة المياه العربية سواء داخل الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر، وذلك منذ الانتداب البريطاني على فلسطين وقبيل إعلان قيام الدولة الصهيونية كان قادة الحركة الصهيونية والزعماء البريطانيون قد أدركوا أن مشكلة المياه ستشكل عقبة كبيرة أمام الدولة الصهيونية، لذلك طالب قادة الحركة الصهيونية بعد حصولهم على وعد بلفور بأن تمتد حدود دولتهم إلى جنوب لبنان، لكي يتمكنوا من فرض سيطرتهم على نهر الليطاني؛ ولذلك وضعت الحركة الصهيونية نصب أعينها فرض سيطرتها على المياه بالتزامن مع فرض سيطرتها على الأرض حيث اعتبروا أن امتداد دولتهم من النيل إلى الفرات واجب ديني عليهم تحقيقه؛ وما يؤكد على الأطماع الصهيونية في السيطرة على الأراضي ومصادر المياه العربية العلم الصهيوني والعملة الصهيونية المعروفة بالشيكل حيث تتضمن إشارات ترمز إلى خارطة (إسرائيل الكبرى) حيث وضع فيهما خطان أزرقان يرمزان إلى نهري النيل والفرات، وقد أشار إلى ذلك رئيس وزراء الكيان مناحين بيغن عندما تحدث عن أن دولة (إسرائيل الكبرى)، كما ورد ذكرها في التوراة ستشتمل في النهاية أجزاء من العراق وسوريا ولبنان والأردن وتركيا والسعودية والكويت ومصر والسودان[3].

---

[1] عليان، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] العجال، **مرجع سابق**، ص 141.

[3] عليان، **مرجع سابق**، ص 158.

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية ــ الإثيوبية:

تعود جذور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية إلى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي حيث كانت هذه العلاقات تجارية بالدرجة الأولى في عام 1952، كما أرسلت حكومة الكيان الصهيوني وفوداً إلى العاصمة الإثيوبية لمقابلة الإمبراطور الإثيوبي آنذاك هيلاسيلاسي في عام 1955، وذلك للبحث في إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية رفيعة المستوى بين الطرفين حيث حظي الطلب الإسرائيلي بموافقة الحكومة الإثيوبية.

وقد سعت الحكومة الاثيوبية إلى تعزيز علاقاتها وتفاعلاتها بأنماطها المختلفة مع حكومة الكيان الصهيوني مع مطلع الستينيات من القرن الماضي [1].

شكل الجانب العسكري أحد أهم أوجه التعاون الرسمي بين الحكومة الإثيوبية وحكومة الكيان الصهيوني حيث كان الطرف الإثيوبي بحاجة للحصول على المساعدات العسكرية الإسرائيلية بسبب ما كانت تعانيه الدولة الإثيوبية من مشاكل سياسية، وخاصة بعد حصول الصومال على استقلاله في عام 1960، والذي اعتبرته الحكومة الإثيوبية أحد أهم الأخطار التي تواجه الأمن الوطني الإثيوبي، وذلك بسبب مطالبة الحكومة الصومالية باستعادة السيطرة على إقليم أوغادين وبدء الكفاح المسلح الإرتيري ضد الدولة الإثيوبية في محاولة الشعب الإرتيري الحصول على حريته واستقلاله وإقامة دولته الخاصة به.

أدت السياسات الإثيوبية الهادفة إلى ضم إريتريا وجعلها الولاية الإثيوبية الرابعة عشر في عام 1962 إلى قيام الكفاح المسلح الإرتيري المنظم بعد الإعلان عن تشكيل جبهة التحرير الإرتيري والتي كانت تحظى بدعم عدد من الدول العربية كمصر وسوريا وليبيا والعراق والسعودية حيث كانت بداية هذا الحراك الإرتيري في بداية شهر أيلول عام 1961، الأمر الذي عزز المخاوف الإثيوبية، خاصة مع انتشار الافكار القومية العربية والتي بدأت بالانتشار بشكل كبير خاصة بعد ثورة 23 تموز عام 1952 في مصر، وتبلور التوجهات القومية العربية الناصرية القائمة على دعم الافكار القومية الوحدوية العربية.

يمكن القول أن الوجود العسكري والدبلوماسي الإسرائيلي في إثيوبيا أضحى في المرتبة الثانية بعد الوجود الأمريكي في هذه الدولة الإفريقية، وعلى الرغم من هذا التعاون العسكري الكبير الذي ربط بين الجانبين الإسرائيلي والإثيوبي، إلا أنه بقي الكثير من جوانب هذا التعاون قائمة بشكل سري حيث حرص الامبراطور الإثيوبي على المحافظة على تحقيق التوازن بين حاجته للمساعدات العسكرية الإسرائيلية من جانب، وتبني سياسة الحياد في المحافل الدولية حيال كافة القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، والحفاظ على العلاقات الجيدة التي كانت تربط الدولة الإثيوبية مع دول الجوار الإثيوبي العربية والإسلامية منها، وهذا ما

[1] البحيري، **مرجع سابق**، ص 292 - 294.

يفسر عدم تحمس الحكومة الإثيوبية للمقترح المتعلق بالتوقيع على اتفاقية رسمية متعلقة بتأسيس تحالف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيران والكيان الصهيوني وإثيوبيا في عام 1969[1].

على الرغم من العلاقات الدبلوماسية والتعاون الكبير بين الجانبين الإسرائيلي الإثيوبي، لكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض التراجع في مسار تلك العلاقات، خاصة في أواخر عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي خلال فترة رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا مريم منجستو خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1974-1991) حيث تأثرت العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي إذ عرفت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية توتراً كبيراً خاصة في المرحلة التي أعقبت حرب حزيزان عام 1967[2]، والتي أدت إلى احتلال الكيان الصهيوني لمساحات واسعة من الاراضي العربية، مما أجبر العديد من الدول الإفريقية وعلى رأسها إثيوبيا على إعادة النظر بعلاقاتها مع الكيان الصهيوني وتقييم تلك العلاقة خاصة في ظل الضغوط التي كانت تمارسها الدول الإفريقية ذات النفوذ الكبير في القارة على الدول المرتبطة بعلاقات دبلوماسية واقتصادية مع الكيان الصهيوني لقطع تلك العلاقات بعد الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء، وتجلى ذلك بوضوح خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1972 حيث طالب المؤتمرون الكيان الصهيوني الالتزام بمبدأ عدم استخدام القوة للسيطرة على الأراضي العربية، كما تمت مطالبة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه بعدم تقديم المعدات العسكرية إلى الكيان الصهيوني[3].

قامت الحكومة الإثيوبية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني بعد اندلاع حرب أكتوبر في عام 1973، لكن ذلك لم يعني قطع العلاقات بشكل نهائي حيث تمثل ذلك القطع بعملية سحب السفير من عاصمة الكيان، ويمكن تفسير أسباب قطع الجانب الإثيوبي لعلاقاته مع الكيان عقب قيام حرب أكتوبر بسبب الضغط الكبير من قبل منظمة الوحدة الإفريقية[4]، وخاصة الدول العربية الأعضاء في هذه الكتلة، وفي مقدمتها مصر والجزائر وليبيا والسودان لنقل مقر منظمة الوحدة الإفريقية من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا إلى العاصمة المصري القاهرة، إضافة إلى رغبة الإمبراطور الإثيوبي في بقاء بلده ضمن الاتجاه الداعم للسياسية الأرثوذكسية ومنظمة دول عدم الانحياز الداعم للموقف العربي حيال استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي

---

(1) Shehim, kassim, **Israel-Ethiopian Relations: Change and continuity, Northeast African Studies**, Michigan State University press, Vol, 10, No 1, 1988, 29.

(2) القماح، **مرجع سابق**، ص 46.

(3) البحيري، **مرجع سابق**، ص 294 – 295.

(4) عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 43.

العربية، هذا فضلاً عن بعض المشاكل الداخلية التي كان يواجهها النظام الإثيوبي الحاكم والمتمثلة في الصراع مع الصوماليين والإرتيريين[1].

كما ساهم تغير النظام السياسي الحاكم في إثيوبيا عقب الإطاحة بحكم الإمبراطور هيلاسيلاسي وتولي العسكر مقاليد السلطة في البلاد في 12 سبتمر عام 1974 بقيادة منجستو في تغير تحالفات الدولة الإثيوبية حيث تم الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع المعسكر الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق على الرغم من اختلافات التحالفات والتوجهات السياسية بين المعسكر الاشتراكي وتعارضه مع السياسيات التي تنتهجها حكومة الكيان الإسرائيلي والتي تدور في فلك المعسكر الغربي الرأسمالي، وخاصة بعد قرار الحكومة الإثيوبية السماح للفلسطينيين افتتاح مكتب سياسي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لكن ذلك لم يغير من السياسية الاسرائيلية تجاه الدولة الإثيوبية حيث كان قادة الكيان الصهيوني يراهنون على عدم استمرارية العلاقات الجديدة الناشئة بين الاتحاد السوفياتي والحكومة الإثيوبية خاصة في ظل حاجة الدولة الإثيوبية للمساعدات الإسرائيلية[2]

حرص الطرفان الإثيوبي والإسرائيلي على سرية العلاقة الكبيرة التي كانت تربط الحكومتين خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت سقوط النظام الامبراطوري وتسلم العسكر الحكم في إثيوبيا، لكن قيام وزير الخارجية الإسرائيلي موشي ديان بإعلانه الصريح عن العلاقات المتينة التي تربط بين حكومة الكيان الصهيوني والدولة الإثيوبية في عام 1978، قبل نهاية الحرب الإثيوبية الصومالية أدى إلى قيام الحكومة الإثيوبية بقطع علاقتها مع الجانب الإسرائيلي حيث قامت بطرد الدبلوماسيين والمستشارين الإسرائيليين من أراضيها، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها وعلاقتها مع الدول العربية [3]، كما ساهم الضغط الذي مارسه الاتحاد السوفياتي في اتخاذ الحكومة الإثيوبية هذا القرار، لكن هذا الانقطاع الرسمي للعلاقات الإثيوبية الإسرائيلية لم يكن انقطاعاً كلياً حيث استمرت بعض العلاقات الاقتصادية قائمة بين الطرفين، لكن ليس بالمستوى الذي كانت عليه سابقاً، أما على المستوى العسكري فلم تنقطع المساعدات العسكرية الإسرائيلية المقدمة للحكومة الإثيوبية خلال فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ولعل من أبرز هذه المساعدات دعوة المستشارين العسكريين الإسرائيليين للعودة إلى إثيوبيا في عام 1985، وتقديم حكومة الكيان للحكومة الإثيوبية مساعدات مالية قدرت بحوالي 20 مليون دولار لشراء معدات عسكرية وقطع غيار لصالح الجيش الإثيوبي، كما قامت السلطات الإسرائيلية بتدريب الحرس الرئاسي الإثيوبي والشرطة الإثيوبية، فضلاً عن تقديم بعض المساعدات الأخرى في إطار ما أطلق عليه عملية موسى لنقل يهود الفلاشا في أواخر عام 1984، والتي تم من خلالها نقل حوالي

---

[1] البحيري، **مرجع سابق**، ص 294.

[2] محمود، **مرجع سابق**، ص 177.

[3] المرجع نفسه، ص 179- 180.

(7-8) آلاف من اليهود الإثيوبيين إلى الكيان الصهيوني، يضاف إلى ذلك إرسال حكومة الكيان لحوالي 300 خبيراً إلى إثيوبيا فضلاً عن تلقي حوالي 38 طياراً إثيوبياً تدريبهم العسكري في الكيان الصهيوني في عام 1985[1].

عادت العلاقات الدبلوماسية ما بين الكيان الصهيوني والدولة الإثيوبية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي في عهد الرئيس الإثيوبي منجستو هيلا مريام، وكان السبب الرئيسي لعودة هذه العلاقات الرغبة الإثيوبية في الحصول على دعم عسكري كبير من جانب الطرف الإسرائيلي لمواجهة الحركات الانفصالية في البلاد، وخاصة الثورات في إريتريا وذلك كبديل عن المساعدات السوفيتية التي توقفت بشكل نهائي في نهاية شهر ابريل عام 1990، فضلاً عن قيام الاتحاد السوفياتي بسحب المستشارين العسكريين السوفييت من الاراضي الإثيوبية، وذلك بسبب ما كان يمر فيه الاتحاد السوفياتي من اضطرابات داخلية في تلك المرحلة التاريخية، والتي جعلت منه غير قادر على تقديم المساعدات العسكرية للدولة الإثيوبية التي كانت تعاني من كثرة التمردات والثورات من قبل الانفصاليين وخاصة الإرتيريين، لذلك بدأت الحكومة الإثيوبية تتطلع إلى الكيان الصهيوني للحصول على المساعدات العسكرية ومساعدتها في إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل كان الطرف الإسرائيلي يسعى إلى استعادة علاقاته الدبلوماسية مع الدولة الإثيوبية، وذلك بهدف تأمين هجرة من تبقى من يهود الفلاشا إلى الكيان الصهيوني[2]، فضلاً عن الاستعانة بالحكومة الإثيوبية لمساعدة الكيان على بناء علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية الأخرى[3].

استمر التعاون الإسرائيلي الإثيوبي في مطلع الألفية الجديدة حيث استمرت الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والإثيوبيين، فكان أبرزها زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي إلى الكيان في عام 2004، والتي كانت تعد الزيارة الأولى له خارج البلاد منذ تسلمه مقاليد السلطة في البلاد، مما يدل على أهمية الكيان الصهيوني بالنسبة للدولة الإثيوبية حيث جرى خلال هذه الزيارة التوقيع على عدة اتفاقيات متعلقة بالضراب والتبادل التجاري بين الطرفين، وقد هدفت تلك الاتفاقيات إلى منع الازدواج الضريبي الذي قد يتعرض له الأفراد والشركات العاملة في الدولتين، كما تناولت الدخل من الملاحة الجوية والبحرية وأرباح الاسهم والفوائد، فساهمت هذه الاتفاقيات مع الاتفاقيات السابقة في رفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين،

---

[1] إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 415.

[2] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 6.

[3] البحيري، **مرجع سابق**، ص 298 - 299.

كما قام وزير الخارجية الإسرائيلية السابق ليبرمان بزيارة إلى إثيوبيا في عام 2004، كما زارها لاحقاً في عام 2018[1].

بلغت العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية مرحلة كبيرة من التعاون مع تسلم رئيس الوزراء الإثيوبي هيلا مريم ديسالين مقاليد الحكم في البلاد في عام 2012، والذي تعزز بشكل أكبر بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نيتنياهو إلى بعض الدول الإفريقية الواقعة في وسط وشرق أفريقيا، وفي مقدمتها إثيوبيا في عام 2016 حيث تعتبر هذه الزيارة بمثابة أول زيارة رسمية لرئيس وزراء إسرائيلي إلى إثيوبيا منذ عام 1987، وقد انطوت هذه الزيارة على مجموعة الابعاد والأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية، فتمثل البعد السياسي في طلب الكيان الصهيوني الحصول على الدعم الإثيوبي فيما يتعلق بمسألة استعادة صفة عضو مراقب في منظمة الاتحاد الإفريقي، فبذلت الحكومة الإثيوبية جهوداً كبيرة لدعم هذا المطلب الإسرائيلي، وذلك في محاولة منها للحصول على الدعم الإسرائيلي من أجل الحصول على العضوية الغير دائمة في مجلس الأمن الدولي في عام 2017، وحصولها أيضاً على رئاسة منظمة الصحة العالمية، لكن الاتحاد الإفريقي تجاهل هذا الطلب ولم توجه دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي نيتنياهو لزيارة مقر الاتحاد الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وهو أمر متعارف عليه بالنسبة للقيادات السياسية التي تأتي إلى إثيوبيا في زيارات رسمية[2].

كما احتل البعد العسكري والأمني أهمية كبيرة لدى الطرفان وخاصة التعاون في المجال الاستخباراتي، وذلك لمحاربة التنظيمات الراديكالية المتطرفة وتحقيق السلام والاستقرار المرتبط بالسياق الإقليمي الخاص بهما، أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي فقد احتل الاقتصاد أهمية كبيرة من قبل الحكومة الإسرائيلية، وهذا ما تجلى من خلال الوفد المرافق لرئيس الوزراء الإسرائيلي الذي ضم نحو 70 رجال أعمال إسرائيلي، كما تم عقد منتدى الأعمال الإثيوبي الإسرائيلي الذي ضم حوالي 300 رجل أعمال إسرائيلي وإثيوبي وممثلي كبار الشركات ووزراء إثيوبيون، وكان الهدف منه تنمية الشراكات التعاونية المتبادلة في مجالات التكنولوجيا والاتصالات وغيرها من المجالات الاقتصادية والخدمية الأخرى[3].

المطلب الثالث: أهداف السياسة الإسرائيلية في إثيوبيا:

ساهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي المميز للدولة الإثيوبية في شرقي القارة الإفريقية والمطل على البحر الأحمر، ووقوع منابع رئيسة ومهمة لنهر النيل في هذا البلد في زيادة الاهتمام الإسرائيلي لبناء علاقات سياسية واستراتيجية وعسكرية واقتصادية مع الدولة الإثيوبية يؤدي في النهاية إلى فرض الهيمنة الإسرائيلية على

---

[1] إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 403 - 405.

[2] محمود، **مرجع سابق** ص 183.

[3] المرجع نفسه، ص 184

القرار السياسي الإثيوبي وتوجهاته الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بعلاقات إثيوبيا مع دول الجوار العربية مصر والسودان؛ بمعنى آخر أن الاختراق الإسرائيلي لإثيوبيا والتعاون وتعزيز العلاقات معها يتقاطع مع محددات الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه القارة الإفريقية حيث تعتبر إثيوبيا من وجهة النظر الإسرائيلية أهم الدول الإفريقية باعتبارها الدولة الوحيدة غير العربية التي تحول دون أن يتحول استقلال اريتريا الى دولة حبيسة البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، كما أن التحالف الإسرائيلي الإثيوبي يساعد الكيان الصهيوني على التواجد العسكري القوي في البحر الأحمر، وبالتالي يسهم في تنفيذ الأجندة السياسية الإسرائيلية في المنطقة[1].

يعد الموقع الاستراتيجي للدولة الإثيوبية أحد أهم محددات السياسة الإسرائيلية تجاه الدولة الإثيوبية، وهذا ما يتوافق مع ما يعرف باسم استراتيجية الهامش التي صاغها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ديفيد بن غوريون في عام 1959 والتي تستند على فكرة إقامة تحالفات قوية بين الكيان الصهيوني ودول الهامش في منطقة الشرق الأوسط، وهي تركيا وإيران وإثيوبيا؛ ويلاحظ أن هذه الدول الثلاث يربطها قاسم مشترك، وهو أنها دول غير عربية ويجمع تلك الدول هاجس الخوف من التمدد العربي خاصة أنها تسيطر على أراضي تابعة لدول عربية مجاورة لها، أما فيما يتعلق بالأهمية الجيوسياسية للكيان الصهيوني بالنسبة للدولة الإثيوبية، فتتمثل في حاجة الأخيرة إلى حليف استراتيجي قوي غير عربي أو مسلم خلال مختلف المراحل التاريخية السابقة والحالية حيث كانت إثيوبيا تنظر إلى نفسها على اعتبارها جزيرة مسيحية في ظل محيط واسع من الدول الإسلامية على الرغم من إن نصف عدد سكان البلاد من المسلمين؛ ولهذا فقد وجد الكيان الصهيوني في الدولة الإثيوبية الحليف الأمثل لها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر[2].

كما شكلت الجالية اليهودية الكبيرة في إثيوبيا أحد أبرز محددات السياسة الإسرائيلية تجاه إثيوبيا حيث يمثل يهود الفلاشا أحد أهم العوامل الرئيسية الحاكمة للعلاقات الإسرائيلية الإثيوبية حيث يشكل اليهود من الأصول الإثيوبية نسبة لا بأس بها من تعداد سكان الكيان على الرغم من بقاء حوالي 10 آلاف يهودي من الفلاشا في إثيوبيا والذين تسعى حكومة الكيان إلى نقلهم إليها [3].

كان من أهم أهداف الكيان الصهيوني في القارة الإفريقية الحلول مكان الاستعمار الأوروبي الذي كان قد بدأ بالخروج التدريجي من القارة السمراء[4]، وذلك من خلال إقامة علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية مع الدول الإفريقية المستقلة حديثاً حيث كان يطمح قادة الكيان الصهيوني إلى جعل بعض الدول الإفريقية، وخاصة

---

[1] أسعد، أحمد عز الدين، **العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية رهانات الهيمنة والتغلغل في إفريقيا**، مجلة قضايا إسرائيلية، رام الله فلسطين، العدد 80، 2021، ص 52.

[2] محمود، **مرجع سابق**، ص 189.

[3] المرجع نفسه، ص 189 – 190.

[4] القنطار، رياض، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وطرق مجابهته، بيروت، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968، ص 18.

القائمة على حوض النيل وفي مقدمتها إثيوبيا موطئ قدم لها للتمدد والتوسع داخل القارة الإفريقية الغنية بالمعادن والمواد الخام ومصادر الطاقة والثروة الحيوانية، إضافة إلى اعتبارها ميداناً واسعاً للاستثمارات الإسرائيلية[1]، لذلك يمكن تقسيم أهداف السياسية الإسرائيلية في إثيوبيا بناءاً على ما تقدم إلى أهداف سياسية واقتصادية وأهداف أمنية استراتيجية وعسكرية وأهداف ثقافية .

تتمثل الأهداف السياسية الإسرائيلية في إثيوبيا في سعي هذا الكيان إلى استخدام هذا البلد الإفريقي (إثيوبيا) في إخراجه من عزلته السياسية في المنطقة، وكسب المزيد من الشرعية الدولية خاصة في خمسينات وستينات القرن الماضي حيث أدرك القادة الصهاينة أهمية إثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية في مساعدة الكيان الصهيوني على الانخراط في المجتمع الدولي ومنظماته على اعتبار أن هذه الدول تمثل أصوات فارقة في المحافل والمؤتمرات الدولية، وهو الدعم الدولي الذي تحتاجه السياسة الخارجية والدبلوماسية الإسرائيلية[2]، وهذا ما أكده ديفيد بن غوريون في عام 1960 بقوله إن الدول الإفريقية ليست قوية ولكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل قيمتها أصوات أمم أكثر قوة وتأثيراً في العالم بأسره، وهذا الإدراك الإسرائيلي يأتي في سياق وعي إسرائيل بحقيقة أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي، ومدى إمكانية الاستفادة من الدور الذي يمكن أن تلعبه إثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية خاصة بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يصنف الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية عام 1975 والذي تم إلغاؤه عام 1991 حيث أيدت ذلك القرار معظم دول القرن الإفريقي بسبب ضعف وغياب النفوذ والدور الإسرائيلي في منطقة القرن الإفريقي، فضلاً عن قيام الدول العربية النفطية بتقديم مساعدات لتلك الدول لكسب صوتها لصالح القضايا العربية في المنظمات الدولية[3].

أما فيما يتعلق بالأهداف الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية في إثيوبيا، فتعود بالدرجة الأولى إلى الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة القرن الإفريقي بشكل عام نظراً لأهمية موقعه الاستراتيجي والأمني للكيان الصهيوني منذ تأسيسه في قلب الوطن العربي حيث تدخل منطقة القرن الإفريقي وخاصة إثيوبيا في المجال الحيوي والاستراتيجي للكيان الصهيوني[4]، وهذا ما عبره عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيسيت الإسرائيلي بقوله " من أجل إقامة دولتنا الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية

---

[1] البحيري، **مرجع سابق**، ص 353 – 354.

[2] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 53 – 54.

[3] العجال، **مرجع سابق**، ص 164.

[4] عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص 51 – 53.

كقوة إقليمية في المنطقة يجي علينا تأمين دائرة المجال الحيوي لها، وهي المناطق التي تضم مصالح إسرائيل الاستراتيجية، وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة علاوة على إيران وتركيا وشمال شرق إفريقيا"[1].

لذلك يمكن تفسير الاهتمام الاسرائيلي بإقامة علاقات قوية واستراتيجية مع الجانب الإثيوبي والسعي الإسرائيلي الحثيث للتوغل ومد نفوذها في إثيوبيا وغيرها من دول القرن الإفريقي بسبب ما تشكله هذه المنطقة من أهمية بالغة للحفاظ على المنظومة الأمنية الإسرائيلية، لذلك عملت حكومة الكيان من أجل الحفاظ على أمنها الوطني من خلال تأمين البحر الأحمر ومدخله الجنوبي مضيق باب المندب بعد إقامة ميناء إيلات الإسرائيلي في خليج العقبة بهدف تأمين الاتصال الإسرائيلي بالعالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر[2]، فمن وجهة نظر الساسة الإسرائيليين يجب أن يبقى البحر الأحمر مفتوحاً أمام الملاحة الإسرائيلية وسفنها حيث يعتري القادة الصهاينة مخافة تحويل هذا البحر إلى بحيرة عربية، ولذلك يمكن تفسير أسباب المساعدة الكبيرة التي قدمها الكيان الصهيوني للدولة الإثيوبية في حربها مع الثوار الإرتيريون، ولذلك تمتع البحر الأحمر بأهمية أمنية واستراتيجية كبيرة من جانب الطرفي الإسرائيلي الذي سعى لتدهيم نفوذه في هذا البحر عبر تدعيم القوات العسكرية الإسرائيلية المتواجدة فيه وتعزيز علاقات الكيان مع الدولة الإثيوبية التي تعتبر الحليف الاستراتيجي الأكبر في هذه المنطقة وعبر استغلال واستثمار بعض الجزر في البحر الأحمر، لذلك تتمحور الأهداف الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية في إثيوبيا في النقاط التالية :

1. توسيع دائرة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة من خلال تعزيز التواجد الأمني والاستخباراتي الإسرائيلي في إثيوبيا.
2. خلق عمق استراتيجي إسرائيلي في البحر الأحمر يتيح للكيان رصد أن نشاط عسكري عربي يهدد المصالح الإسرائيلية العسكرية والتجارية في المنطقة.
3. كسر دائرة العزلة المفروضة من الطرف العربي على دولة الكيان من خلال إقامة علاقات استراتيجية قوية مع الطرف الإثيوبي [3].
4. تهديد أمن الدول العربية التي تعتمد على مياه نهر النيل بشكل كبير (مصر والسودان) من خلال التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من نهر النيل [4].

---

[1] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] سلطان، عبد الله عبد المحسن، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين الاستراتيجيتين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 181.

[3] سلطان، **مرجع سابق**، ص 182.

[4] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 51 – 53.

5. تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى الكيان عن طريق وجودها في المناطق المطلة على الساحل الشرقي الإفريقي، وخاصة في إثيوبيا والتي أكد أحد كبار المسؤولين الإسرائيليين (موشي ديان) على أن أمن إثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لإسرائيل، فإثيوبيا تسيطر على 85 % من مصادر نهر النيل التي تعتمد عليه مصر والسودان بشكل كبير [1].

في حين تمثل الأهداف العسكرية للسياسيات الإسرائيلية في إثيوبيا في الالتفاف حول حوض النيل بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة هدفها مد الذراع العسكرية إلى هذه المنطقة، بهدف محاصرة مصر واحتواء دول حوض النيل والحصول على تسهيلات عسكرية واسعة في إثيوبيا من خلال الحصول على قواعد عسكرية برية جوية وبحرية فيها[2]، وذلك لاستخدامها في تنفيذ الأجندة والخطط الإسرائيلية في هذه المنطقة المهمة من العالم، فضلاً عن استخدام تلك القواعد العسكرية للتجسس وجمع المعلومات الاستخبارية لصالح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، إضافة إلى خلق سوق جيد لتصريف منتجات وصناعات المؤسسة العسكرية الصهيونية في هذه المنطقة التي تشهد نزاعات وحروب دائمة [3].

تؤكد معظم مراكز الدراسات والابحاث الإسرائيلية على أهمية إثيوبيا في الأمن الوطني الإسرائيلي، فوفقاً لما نشر في مجلة الأمن الوطني الإسرائيلي تحت عنوان (التغيرات في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية) حيث يشير الباحث هارمن بوطيم إلى أن إثيوبيا هي حليف إسرائيل الأهم بين جميع الدول الإفريقية، وأن الروابط بين البلدين ليست روابط ثقافية فقط، بل هي روابط ومصالح أمنية وعسكرية بالدرجة الأولى، فعلى سبيل المثال تعتبر إسرائيل أحد أهم الموردين العسكريين لإثيوبيا وهي الدولة التي كانت الأكثر دعماً للدولة الإثيوبية خلال حربها الشرسة في إريتريا، ويرى الباحث أنه في ضوء علاقات إسرائيل الباردة مع جيرانها العرب أرادت منع أن يتحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، لذلك كان التطلع الإسرائيلي في تلك المرحلة للحد من النفوذ العربي في هذا الجزء المهم من العالم من وجهة النظر الإسرائيلية المتعلقة بالتهديدات الخارجية الأمنية لها، وهذا ما دفعها لقصف قافلة من مركبات الصواريخ الإيرانية الصنع المتجهة إلى قطاع غزة في عام 2009 والتي كانت قد شقت طريقها إلى السودان والتي من الصعب تصور نجاح إسرائيل في تنفيذ هذه العملية لولا التعاون مع الدولة الإثيوبية[4].

---

[1] سلطان، **مرجع سابق**، ص 192.

[2] كلثومة، **مرجع سابق**، ص 192.

[3] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 84.

[4] القماح، **مرجع سابق**، ص54.

أما فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية للسياسيات الإسرائيلية في إثيوبيا، فتتمثل في سعي الكيان إلى تدعيم مركزها الاقتصادي العالمي بالاستفادة من علاقاتها مع الدولة الإثيوبية واستثمارها في التمدد والتوسع في القارة السمراء[1]، وذلك من خلال كسب دول المنطقة من خلال منحها المزيد من المساعدات الإسرائيلية وزيادة اعتماد إثيوبيا وغيرها من دول القرن الإفريقي على الخبرات الإسرائيلية فيها، مما يساهم في زيادة النفوذ الاقتصادي الإسرائيلية في تلك المنطقة الحيوية والهامة بالنسبة لدولة الكيان[2]، كما تعتبر إثيوبيا أرض خصبة توفر الكثير من مواد الخام اللازمة للصناعة الإسرائيلية، فضلاً عن تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية المشتركة التي تمد الكيان بالمواد الأولية التي تحتاجها خاصة الزراعية منها بأسعار رخيصة، كذلك تعتبر إثيوبيا سوقاً واعدة لتصريف المنتجات الإسرائيلية فيها وفي البلدان الإفريقية المجاورة لها، مما يساهم في زيادة الانتاج الصناعي الإسرائيلي ورفع مستويات الدخل القومي الإسرائيلي حيث تعتبر السوق الإثيوبية سوقاً اقتصادياً جيداً للكيان الصهيوني بسبب القرب الجغرافي، إضافة إلى أن النجاحات الكبيرة التي يمكن أن يحققها الاقتصاد الإسرائيلي في إفريقيا عامة وإثيوبيا خاصة يمكن أن تنعكس إيجابياً على وضع الكيان في محيطه العربي الذي يفرض عليه مقاطعة اقتصادية واسعة، مما يعزز من فرص التمدد الاقتصادي الإسرائيلي إلى الاسواق العربية[3].

والتي تتمثل في الأهداف الآتية:

1. تدعيم المركز الاقتصادي الإسرائيلي في القارة الإفريقية والتأثير على اقتصاديات الدول العربية من خلال إقامة مشروعات تنموية تقوم على سحب المياه من نهر النيل وتقليل حصص مصر والسودان من تلك المياه.
2. استخدام الأسواق الإثيوبية وغيرها من الأسواق الإفريقية في اختراق العزلة والمقاطعة الاقتصادية العربية التي حرمت الكيان الصهيوني واقتصاده من التغلغل إلى داخل الأسواق العربية [4].
3. زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الاسواق الإثيوبية واستخدامها لفتح أسواقاً إفريقية جديدة أمام المنتجات الإسرائيلية خاصة الحربية والتكنولوجية منها.
4. احتكار الكيان الصهيوني لبعض المنتجات الزراعية والغذائية الإثيوبية واستثمارها لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة الدخل الوطني الإسرائيلي [5].

---

[1] خلف، **مرجع سابق**، ص 54 – 55.

[2] عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص 54 – 56.

[3] القماح، **مرجع سابق** ، ص 49.

[4] العجال، **مرجع سابق**، ص 167.

[5] كلثومة، **مرجع سابق**، ص 181.

وقد حقق الكيان الصهيوني نجاحات كبيرة في تنفيذ أجندته وأهدافه الاقتصادية في إثيوبيا حيث يؤكد التقرير الصادر عن المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا قد بلغت 18 مليون دولار في عام 2008، بينما بلغت الواردات الإسرائيلية من إثيوبيا في نفس العام ما قيمته 46 مليون دولار حيث كان الكيان يصدر إلى إثيوبيا المواد الكيماوية والأجهزة البرمجية والآلات الصناعية ويستورد منها المنتجات الزراعية والتبغ، ويشير هذا التقرير إلى أنه هنالك 121 شركة إسرائيلية تعمل في مجال تصدير السلع والمنتجات الإسرائيلية إلى إثيوبيا حيث تضاعف حجم الصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا أكثر من ثلاثين مرة خلال تسعينات القرن الماضي[1].

كما كانت الأهداف الثقافية من جملة الأهداف التي سعت القيادات الإسرائيلية لتحقيقها في إثيوبيا فقد حاول قادة الكيان استخدام المجتمع الإثيوبي للترويج لبعض الأفكار التي تخدم السياسات الإسرائيلية، كطرح ونشر أكذوبة التاريخ المشترك لاستقطاب التعاطف الإفريقي بشكل عام والإثيوبي بشكل خاص حيث دغدغ القادة الصهاينة المشاعر الإفريقية عبر طرح فكرة أن كلا المجتمعين الإفريقي واليهودي قد عانيا من الاضطهاد، فاليهود عانوا من الاضطهاد خلال الحرب العالمية الثانية على يد هتلر وتعرضوا لشتى وسائل القمع والظلم مثلما عانت الشعوب الإفريقية لسياسات عنصرية على يد المستعمرين الأوروبيين[2].

لقد استخدم الإسرائيليون التاريخ والروايات التاريخية لتعزيز علاقاتهم بالدولة والمجتمع الإثيوبي من خلال الترويج لفكرة أن العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية تعود إلى العصور التوراتية إلى عهد ملكة سبأ بلقيس التي جاءت إلى النبي سليمان في القدس، وبعد زواجهما ولد مينيلك الذي هو أحد أجداد الإمبراطور هيلاسيلاسي الذي كان يعتبر نفسه أسد يهوذا خاصة بعد لجوئه مع مجموعة من الإثيوبيين إلى القدس في عام 1936، بعدما قامت الحكومة الفاشية في إيطاليا بغزو الأراضي الإثيوبية، وعندما تم الانقلاب عليه في عام 1960، قامت حكومة الكيان بوضع طائرة خاصة تحت تصرفه لنقله خارج البلاد[3].

كما لعب الكيان الصهيوني على الوتر الديني لتعزيز علاقته مع الجانب الإثيوبي على اعتبار أن إثيوبيا أشبه ما تكون بجزيرة مسيحية وسط بحر من الدول الإسلامية شأنها شأن الكيان الصهيوني، يضاف إلى ذلك وجود جالية يهودية كبيرة في إثيوبيا يطلق عليهم يهود الفلاشا الذي يعتبرون من أفقر الجاليات اليهودية في العالم، على الرغم من اعتقادهم الراسخ بأنهم يمثلون القبيلة اليهودية المفقودة في التاريخ الإسرائيلي، وقد قامت حكومة

---

(1) العجال، **مرجع سابق**، ص 168

(2) القماح، **مرجع سابق**، ص 56.

(3) المرجع نفسه ، ص 56.

الكيان بنقل معظم يهود الفلاشا إليها جواً فيما عرق باسم عملية موسى التي بدأت تنفيذها في عام 1983، واستمرت حتى عام 1984[1].

المبحث الثاني: الدور الإسرائيلي في أزمة سد النهضة:

إن الصراع على مياه نهر النيل يعتبر منطقياً بين دول المنبع ودول المصب المتشاركة جغرافياً في مياه نهر النيل، لكن المفارقة الغربية في هذا الصراع هو تدخل الكيان الصهيوني بين الأطراف المتصارعة في حوض النيل، لكن يمكن تفسير هذا التدخل الصهيوني في المعاناة الكبيرة التي عاشها الكيان في تأمين احتياجاته المائية لاستيطان الاراضي التي احتلها في فلسطين، وهذا ما دفعه للتدخل ودعم إثيوبيا في مشروع إنشاء سد النهضة ليكون له دور ونفوذ في استثمار مياه هذا النهر[2]، فالأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل قديمة حيث ترجع جذورها إلى المقترح الذي تقدم به تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في عام 1903 إلى الحكومة البريطانية للحصول على جزء من مياه نهر النيل وتحويلها إلى صحراء النقب، وهو ما أكد عليه ديفيد بن غوريون بقوله " إن اليهود يخوضون معركة على المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، فإذا لم تنجح في هذه المعركة فإننا لن نبقى في فلسطين"[3].

المطلب الأول: الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا في إنشاء سد النهضة:

على الرغم من أن فكرة مشروع سد النهضة الإثيوبية كانت فكرة أمريكية طرحها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي حيث كان هذا المشروع ضمن الخطط الأمريكية المقترحة لتطويق حكم الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر في عام 1963[4]، إلا ذلك لا يعني غياب الدور الإسرائيلي وعلاقته في هذا المشروع حيث لم يقتصر هذا الدور على التأييد الدبلوماسي فقط، بل امتد ليشمل تمويل هذا المشروع والمشاركة المباشرة في عمليات البناء، إذ كان الهدف الإسرائيلي من الدعم المعنوي والمادي لهذا المشروع هو إمكانية حصول الكيان على حصة من مياه النيل[5]، أو على الأقل تهديد الأمني المائي والوطني لمصر عبر استخدام ورقة المياه للضغط على صانع القرار السياسي المصري نظراً لأهمية وخطورة ملف مياه نهر النيل في الاستراتيجية المصرية وما يمثله هذا النهر من أهمية كبرى بالنسبة للأمن الوطني المصري[6].

---

(1) القماح، **مرجع سابق**، ص 57.

(2) جبر، هناء سيد، **الدور الإسرائيلي الخفي في دعم سد النهضة، المركز الديمقراطي العربي**، 29 يناير 2023.

(3) البنداري، **مرجع سابق**، ص 59.

(4) خليل، **مرجع سابق**، ص 202.

(5) العجال، **مرجع سابق**، ص 201 – 202.

(6) حسن، **مرجع سابق**، ص 44.

لقد هدف الكيان الصهيوني إلى تقوية علاقاته مع دول حوض النيل وخاصة دول المنبع، وهذا ما أكد عليه وزير الدفاع الإسرائيلي إفرايم سنيه في كتابه " إسرائيل بعد عام 2000 " عن أهمية العلاقات الإسرائيلية مع كل من إثيوبيا وإريتريا بقوله " إنه لا يمكن تقدير القيمة الاستراتيجية لإثيوبيا وإريتريا دون الإشارة إلى سيطرتهما على مصادر النيل، فهذه مسألة تخلق توتراً بينهما وبين مصر وبسبب خبرتنا نحن بالذات في مجال المنشآت المائية، فإننا نستطيع أن نسهم بأفكار خلاقة في هذا المجال، وذلك للاستفادة من مياه النيل وللتأثير على الأمن القومي العربي خاصة مصر والسودان، هذا بالإضافة إلى التواجد العسكري الإسرائيلي في مياه البحر الأحمر بهدف تدعيم الأمن القومي الإسرائيلي " [1].

ركزت السياسات الإسرائيلية على المصالح المصرية المباشرة المرتبطة ارتباطاً كلياً بمياه نهر النيل بسبب أهمية هذا النهر في تحقيق الأمن المائي المصري، فجاء التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا لبناء سد النهضة على النيل الأزرق بهدف الضغط على مصر[2]، بالإضافة إلى ارتفاع الأصوات الإثيوبية في اللقاءات والمؤتمرات الإفريقية التي كانت تطالب بإعادة توزيع مياه نهر النيل على أسس جديدة لتحقيق استفادة أكبر للطرف الإثيوبي من مياه هذا النهر خاصة بعد موافقة البرلمان الإثيوبي على إعادة النظر بالاتفاقات السابقة المتعلقة بتوزيع مياه نهر النيل بين دول المنبع ودول المصب. فكانت جميع تلك التصرفات التي يقومون بها الإثيوبيون بتحريض مباشر من الكيان الصهيوني ضد الدولة المصرية التي ستكون الخاسر الأكبر في حال تغيير الحصص المخصصة لكل دولة من مياه نهر النيل طبقاً للاتفاقيات السابقة[3].

بدأت الحكومة الإثيوبية بوضع اللبنات الأولى لمشروع سد النهضة في بداية الأحداث السياسية التي أعقبت ثورة يناير في عام 2011 مستغلة حالة التوتر الأمني والفوضى السياسية في مصر لتنفيذ خطتها في إدراج مشروع سد النهضة ضمن الخطة الخمسية الإثيوبية (2011-2016) التي كان قد تم وضعها قبل اندلاع الأحداث السياسية في مصر في بداية عام 2011 والتي كانت تهتم في الأساس بمشاريع الري والكهرباء، بهدف زيادة انتاج الكهرباء في إثيوبيا، لكن التدخل والمساندة الإسرائيلية للحكومة الإثيوبية عززت الموقف الإثيوبي خاصة بعد توقيع عدة شركات إسرائيلية عقوداً مع الحكومة الإثيوبية لتولي مسألة توزيع الطاقة الكهربائية المتولدة عن سد النهضة. وقد اشتملت المساعدات الفنية الإسرائيلية في عمليات بناء سد النهضة

---

[1] إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 418.

[2] كلثومة، **مرجع سابق**، ص 151 – 152.

[3] ماهر، **مرجع سابق**، ص 235.

على عدة جوانب منها نقل المهارات التقنية في عمليات بناء السد ومشاركة الخبراء الإسرائيليون في تقديم الاستشارات خلال عمليات البناء [1].

يمكن تفسير الدعم الإسرائيلي للحكومة الإثيوبية في تنفيذ مشروع سد النهضة للضغط على الدولة المصرية، وذلك من خلال دعم المشاريع الإثيوبية المخصصة لإنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد على مياه نهر النيل [2]؛ فكان للكيان دور رئيسي في عمليات بناء س النهضة وتأمينه وتوجيه السياسات الإثيوبية في هذا الملف رغم النفي المستمر من قبل السلطات الإسرائيلية بتدخلها في هذا الملف الشائك في حوض النيل [3]. ويشير عدد من الباحثين إلى محاولة السلطات الإسرائيلية ربط المواقف المصرية في مشكلة سد النهضة بالموضوع الفلسطيني من خلال قيام السلطات الإسرائيلية بالضغط على الجانب الإثيوبي لتخفيف التعقيدات المتعلقة بسد النهضة على الجانب المصري مقابل قيام السلطات المصرية بالضغط على الجانب الفلسطيني في مجال عملية التسوية في الصراع ما بين الكيان والفلسطينيين أو ما قد ينشأ من مشكلات وخلافات ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين [4]. لذلك يمكن القول إن الكيان الصهيوني يستغل الطرف الإثيوبي لخدمة المصالح الإسرائيلية التي تتماشى مع المصالح الإثيوبية في بعض الجوانب حيث ترتكز السياسية الإسرائيلية على عدم إشراك إثيوبيا المباشر في صراعتها العسكرية، وإنما رسم خارطة طريق لسياسات الدولة الإثيوبية التي يمكن أن تخدم المصالح الإسرائيلية خاصة المتعلقة بنهر النيل [5].

يمكن رصد ومتابعة الدور الإسرائيلي في تأجيج موضوع سد النهضة بين مصر وإثيوبيا خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 2011 – 2022 من خلال الدعم الكبير الذي قدمته للجانب الإثيوبي سواء كان عن طريق المساعدات المالية الفنية أو من خلال تأمين حماية السد من أية مخاطر عسكرية من الممكن أن يتعرض لها خاصة من جانب الحكومة المصرية، فتمثل الدعم الإسرائيلي للحكومة الإثيوبية في مجال تأمين السد في إمداد الحكومة الإثيوبية بأنظمة دفاع جوي متطورة حيث نشر موقع ديبكا الإسرائيلي في عام 2019 عن قيام الحكومة الإسرائيلية بنصب أنظمة الدفاع الجوي المتطورة من نوع Spyder-MR ذو القدرة على إطلاق نوعين مختلفين من الصواريخ في آن واحد، وذلك بهدف تأمين سد النهضة في ظل تصاعد الخلافات ما بين الطرفين المصري والإثيوبي حول بناء سد النهضة، وقد أشار الموقع نفسه إلى قيام الحكومة المصرية بمخاطبة

---

[1] إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 422.

[2] بوساق، **مرجع سابق**، ص 125 – 126.

[3] ماهر، **مرجع سابق**، ص 235.

[4] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 9.

[5] إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 421.

المسؤولين الإسرائيليين لثنيهم عن نصب هذا النوع من الصواريخ في الأراضي الإثيوبية، لكن الجانب الإسرائيلي رفض تلبية المطالب المصرية المتعلقة بهذا الموضوع[1].

كما كان للشركات الإسرائيلية المختصة في مجال بناء السدود والمشاريع المائية دور كبير في تأمين احتياجات ومواد بناء سد النهضة[2]، ومن تلك الشركات الإسرائيلية التي نشطت في هذا المجال شركة سوليل بونيه للإنشاءات وشركة أغروتوب للزراعة وشركة كور للإلكترونيات وشركة موتورولا للكهرباء والماء[3]، ومما يؤكد على دور الشركات الإسرائيلية ومساهمتها في بناء سد النهضة مقارنة بتكلفة بناء هذ السد والتي تصل إلى قرابة 5 مليار دولار الذي من غير الممكن لدولة مثل إثيوبيا ذات دخل قومي إنجازه خلال خمس سنوات، كما هو مقرراً وفق الخطة الخمسية الموضوعة، لذلك يمكن القول أن السلطات الإثيوبية بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية أرادت الإسراع في إنجاز هذا المشروع مستغلة حالة الفوضى السياسية وعدم الاستقرار في مصر في أعقاب ثورة يناير عام 2011 حيث دعمت الشركات الإسرائيلية الحكومة الإثيوبية للإسراع في بناء هذا السد واستغلال الانشغال الداخلي المصري مع التأكيد على حصول الشركات الإسرائيلية على الدور الرئيسي في عمليات توزيع الكهرباء التي سوف ينتجها السد[4]، وقد أكد النائب المصري أحمد العضوي أن نشاط إسرائيل وشركاتها في إفريقيا عموماً وإثيوبيا خصوصاً هدفه التأثير على المصالح المصرية، وأبرزها حصة مصر من مياه نهر النيل من خلال الدعم الإسرائيلي لمشروع سد النهضة[5].

كما انتشرت تقارير صحفية عديدة تؤكد على الدعم الإسرائيلي المباشر للطرف الإثيوبي في عمليات بناء اليد حيث استندت هذه التقارير إلى تصريحات أطلقها وكيل وزارة الري السودانية السابق حيدر يوسف حول تخصيص الحكومة الإثيوبية طابق خاص في مبنى وزارة الكهرباء والمياه الإثيوبية يعمل به خبراء إسرائيليون متخصصو في مجال المياه يعملون بصفة مستشارين لتقديم الخبرة الفنية والتفاوضية للفرق الإثيوبية التي تتفاوض مع الجانبين المصري والسوداني حول سد النهضة، وهذا ما انعكس بشكل واضح على موقف الجانب الإثيوبي المماطل في المفاوضات الجارية مع المصريين والسودانيين، وهذا ما يتطابق مع السياسات والنهج الإسرائيلي المتبع في المفاوضات والتي كانت تقوم على المماطلة وكسب الوقت دون التورط في الوصول إلى اتفاق ملزم، يضاف إلى ذلك ما ذكره رئيس الاركان المصري السابق محمد علي بلال في عام 2013 بأن الحكومة الإسرائيلية تقوم بتقديم الدعم الفني للجانب الإثيوبي في عملية يناء سد النهضة، وأنه أصبح من الصعب

---

(1) ماهر، **مرجع سابق**، ص 236.

(2) أسعد، **مرجع سابق**، ص 53 – 54.

(3) عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 5.

(4) خليل، **مرجع سابق**، ص 213 – 214.

(5) عبد الحي، **المرجع السابق**، ص 5.

توجيه ضربة عسكرية للسد في ظل وجود توافق دولي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية حول الحق الإثيوبي في بناء هذا السد[1].

ومما يؤكد على الدعم الإسرائيلي المباشر وغير المباشر للدولة الإثيوبية في عمليات بناء سد النهضة التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو عند زيارته إلى إثيوبيا في صيف عام 2016 خلال جولته في دول شرق إفريقيا، عندما أعلن عن استعداد حكومته لتقديم العون التكنولوجي والفني للدولة الإثيوبية لاستكمال مشاريعها مركزاً في خطابه أمام البرلمان الإثيوبي على القطاع الزراعي المرتبط بمشروع سد النهضة، يضاف إلى الدعم الإعلامي الكبير الذي قدمته المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية للدولة الإثيوبية عبر التحريض السياسي والإعلامي المستمر على الدولة المصرية، فقد أوردت الصحافة الإسرائيلية الكثير من التقارير عن السياسات المائية المصرية التي أدت إلى إلحاق الضرر وإعاقة عمليات التنمية في الدول الإفريقية في حوض القائمة في حوض النيل وفي مقدمتها الدولة الإثيوبية، ومن الأمثلة على ذلك ما أوردته صحيفة تايمز أوف الإسرائيلية في أحد دورياتها عن عواقب السياسات المصرية التي أضرت بالدولة الإثيوبية على مدى عقود ماضية مشيرة إلى أن إثيوبيا الدولة الغنية بالموارد المائية مكبلة باتفاقيات سابقة ملزمة قانوناً بعدم استخدام مواردها المائية لتوفير مياه الشرب لسكانها والمياه اللازمة في العمليات الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية الأمر الذي جعلها تعاني من الجفاف والمجاعة مرات عديدة [2].

المطلب الثاني: المكاسب السياسية والاقتصادية الإسرائيلية من إنشاء سد النهضة:

يعتمد أمن الكيان الصهيوني القومي على إبقاء الدول العربية المجاورة له في حالة من الضعف والانقسام أو على الأقل تحيدهم وإخراجهم من ساحة الصراع العربي الصهيوني، وهذا ما كان يعني أن إضعاف قوة دور الدولة المصرية في المنطقة يعتبر ضمن الأهداف الاستراتيجية بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي، كما أن تبديد القوة السياسية العسكرية والاقتصادية المصرية يخدم المصالح الإسرائيلية في المنطقة بدءاً بتشتيت القوة العسكرية المصرية وإشغالها في صراعات متعددة وإبعادها عن التمركز الرئيسي لها حول قناة السويس وتغير العقيدة العسكرية القتالية للجيش المصري عبر إحلال مفاهيم جديدة لمصطلح العدو مثل إدخال مفهوم الحرب على الإرهاب ضمن المفاهيم المتداولة، فبدلاً من أن يكون الكيان الصهيوني على رأس قائمة الأعداء للدولة المصرية يصبح في المرتبة الأخيرة في تلك القائمة، بل من الممكن أن تتغير الأولويات والتحالفات ويصبح

[1] ماهر، **مرجع سابق**، ص 236.

[2] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص9.

الجيش الإسرائيلي حليف مهم للجيش المصري يجري تنسيق كبير بينهما حول التصدي للإرهاب في شبه جزيرة سيناء كما يدعي الإسرائيليون[1].

تركزت السياسات الإسرائيلية على ضرب المصالح المصرية الوطنية وخاصة المتعلقة بأهمية مياه نهر النيل بالنسبة للدولة والمجتمع المصري، بل حاول قادة الكيان عبر التاريخ الحصول على حصة من مياه هذا النهر، وهذا ما أكده سكرتير رئيس جمهورية مصر العربية الأسبق للمعلومات الدكتور مصطفى الفقي عندما تحدث عن الدور الإسرائيلي في سد النهضة مشيراً إلى الحلم الإسرائيلي لجعل الكيان دولة مصب لنهر النيل حيث يمكن تفسير التدخل الإسرائيلي في منابع نهر النيل على اعتبار أن المياه العذبة في المستقبل القريب في منطقة الشرق الأوسط وحوض النيل ستكون السبب الرئيسي للحروب في المنطقة[2]؛ لذلك كان التحالف الإسرائيلي مع الدولة الإثيوبية ودعمها في عملية بناء سد النهضة على نهر النيل الأزرق، بهدف الضغط على الجانب المصري للخضوع للسياسات والأجندة الإسرائيلية في المنطقة، وخاصة القضايا المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلية حيث للدولة المصرية دور كبير في التأثير على مختلف الأطراف الفلسطينية المتصارعة مع الكيان الصهيوني[3].

لقد سعت الحكومة الإسرائيلية للتأثير في العلاقات القائمة بين مختلف دول حوض النيل، وخاصة بين دول المنبع ودول المصب حيث يمكن القول أن الأزمة التي حدثت بشأن توقيع الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل المعروفة باتفاقية عنتيبي في تشرين الأول عام 2010، والتي لم توقع عليها دولتي المصب مصر والسودان، وتحكمت فيها الدولة الإثيوبية بقيادة رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي حيث أصبحت الدولة الإثيوبية صاحبة الكلمة العليا في حوض النيل الأمر الذي ترجعه الكثير من المصادر إلى الأيدي الإسرائيلية الخفية الهادفة إلى تمرير مصالحها السياسية ومخططاتها المائية واستراتيجياتها المستقبلية في المنطقة والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تهديد الأمن الوطني لكل من مصر والسودان في المنطقة، لذلك يمكن القول أن الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية للدولة الإثيوبية في قضية إنشاء سد النهضة وتمويله والدفاع عنه يندرج ضمن المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى إيجاد دور مهما لها في المنطقة عن طريق لعب دور مفصلي في مسألة

---

(1) إبراهيم، شادي، **المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة**، http//studies.aljazeera.net، 22 أيار مايو 2022.

(2) **عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية من التوراة إلى السياسة الخارجية للكيان المؤقت**، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، 4 تموز / يوليو 2023، ص 6 – 7.

(3) ماهر، **مرجع سابق**، ص 234- 235.

الأمن المائي لدول حوض النيل على اعتبار أن الكيان الصهيوني دولة قوية ومركزية في منطقة البحر الأحمر، وبالتالي فإن دخولها في هذه المسألة يتيح لها التأثير على مجمل التفاعلات الإقليمية بين دول حوض النيل[1].

تؤكد معظم مراكز الأبحاث على الدور الإسرائيلي في دعم الحكومة الإثيوبية في تنفيذ مشروع سد النهضة الذي تعتبره الحكومة الإسرائيلية يصب في خدمة أجندتها السياسية والاستراتيجية في المنطقة، فعند العودة إلى التاريخ كان نهر النيل في مقدمة الاهتمامات الإسرائيلية إذ استهدف قادة الكيان إيصال مياه هذا النهر إلى صحراء النقب حيث كان هذا الموضوع مدرج ضمن المفاوضات الإسرائيلية المصرية قبل توقيع اتفاقية كأم ديفيد[2]؛ فالوثائق التاريخية تؤكد على المطالب الإسرائيلية الدائمة التي أرادت أن يكون للكيان نصيب من مياه نهر النيل، لكن تلك المطالب قوبلت بالرفض في حقبة السبعينيات من القرن الماضي، لذلك بقي قادة الكيان يسعون للحصول عن دور يفسح المجال لهم للتحكم في مياه نهر النيل، فوجدوا مبتغاهم في الدولة الإثيوبية عندما بدأت بالإعداد لإطلاق مشروع سد النهضة، فقامت الحكومة الإسرائيلية بدعم هذا المشروع في سبيل التغلغل ومد نفوذها بشكل أكبر في منطقة حوض النيل[3]؛ وهذا ما أكدته زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى إثيوبيا في عام 2016 التي اعتبرها الكثير من المحليين السياسيين تأكيداً للدور الإسرائيلي المباشر في عملية بناء سد النهضة، مما ساهم في زيادة الدور والنفوذ الإسرائيلي في إثيوبيا، وقد أشار عاموس هرائيل إلى هذه الحقيقة عندما تحدث عن أنه لا يمكن إخفاء حقيقة أن لإسرائيل دور كبير فيما يحدث على الساحة الإثيوبية ودورها الأكبر في مسألة السد الإثيوبي، وهو تأثير لا يمكن فهمه إلا في إطار حقيقة أن إسرائيل لاعب أساسي ليس في عملية بناء السد فحسب، بل في استراتيجية الاستفادة منه مستقبلاً[4].

لقد ظهرت عدة إشارات في الإعلام تؤكد على حقيقة الدور الإسرائيلي وأهداف هذا الدور في قضية بناء سد النهضة حيث مثلت المساعدات التكنولوجية الإسرائيلية في بناء السد واحدة من أهم تلك الأدوار إذ وجهت عدة اتهامات للحكومة الإسرائيلية بهذا الخصوص، ولم تنفي الأوساط الإسرائيلية هذه الاتهامات حيث اعتبروها أنها عمليات تجارية بحتة تقوم بها أي دولة في العالم؛ إلى جانب ذلك فقد وجد في إثيوبيا في مرحلة ما قبل بناء السد عشرات المهندسين والمختصين الإسرائيليين في مجال بناء السدود والبنى التحتية الخاصة ببناء وتشيد المنشآت المائية الضخمة، ولم يخفي كبار الخبراء والأكاديميين الإسرائيليين من أمثال يجباني كلاوبر، وهو

---

(1) مرعي، نجلاء، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل سد النهضة نموذجاً**، مجلة شؤون فلسطينية، إصدار مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 282، شتاء 2020، ص 18.

(2) إبراهيم، **مرجع سابق**، ص4.

(3) ساسية، شطيبي، **أثر الصراع الإسرائيلي العربي على السياسة المائية في الشرق الأوسط (1951 - 2016)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016-2017، ص 77 – 78.

(4) إبراهيم، **المرجع السابق**، ص4.

محاضر سياسي معروف في جامعة تل أبيب، وشاؤول شاي الخبير العسكري الإسرائيلي البارز أن مشروع سد النهضة الإثيوبي سيكون له الكثير من الفوائد التي ستساهم في تصاعد الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل[1].

لقد هدفت الحكومة الإسرائيلية من وراء دعمها لإثيوبيا في سد النهضة والتحالفات الأخرى التي أقامتها في منطقة حوض النيل إلى استكمال خطة فرص الحصار الإسرائيلي الإفريقي للدولة المصرية عبر ربط بعض الدول الأفريقية في حوض النيل بالسياسات التي يتبعها الكيان الصهيوني في المنطقة، وتأتي إثيوبيا في مقدمة تلك الدول بالإضافة إلى كل من إريتريا وكينيا وجنوب السودان الذي كانت خاضعة للنفوذ الإسرائيلي بشكل كبير، فكان الهدف الإسرائيلي من وراء هذه السياسات فرض المزيد من الضغط على الدولة المصرية عن طريق محاصرتها ودفعها للتعاون من الحكومة الإسرائيلية[2]، لإيجاد حل لمشكلاتها القائمة مع دول حوض النيل الخاضعة للنفوذ الإسرائيلي وفي مقدمتها الدولة الإثيوبية، وهذا ما تجلى بوضوح من خلال العرض الإسرائيلي للطرف المصري للتوسط بين الحكومة المصرية ونظيرتها الإثيوبية لحل أزمة سد النهضة[3].

لقد تماشت الأهداف الإسرائيلية مع الإثيوبية في حوض النيل على تغير معادلة الهيمنة المائية المصرية في حوض نهر النيل من خلال محاصرة مصر سياسياً واستراتيجياً، وفرض سياسة الأمر الواقع على مصر منذ بداية الإعلان عن مشروع سد النهضة حيث مثل هذا السد تغير في معادلة التوازن الإقليمي المائي في حوض النيل[4]، فاضحت إثيوبيا من خلال دعم حليفتها الحكومة الإسرائيلية القوة الأكثر فعالية في معادلة التوازن الهيدووبوليتيكي والهيدرواستراتيجي في النظام الإقليمي الجديد في دول حوض النيل، بالتالي بدأت الحكومة الإثيوبية تبني سياساتها في المنطقة باعتبارها القوة المهيمنة والأكثر تأثيراً في منطقة حوض النيل، مستندة في ذلك إلى النتائج التي سوف تحققها على الصعد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، بعد الانتهاء من سد النهضة الذي ما كان ليتم لولا الدعم المادي والمعنوي الإسرائيلي الذي كان يرى في ازدياد قوة ودور الدولة الإثيوبية في منطقة حوض النيل على حساب الدور المصرية ازدياداً للدور والقوة الإسرائيلية في المنطقة[5].

ساهمت الحكومة الإسرائيلية في دعم الكثير من المشاريع المائية الإثيوبية التي خطط لبنائها على نهر النيل الأزرق والتي كانت تستهدف إرواء 400 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الإثيوبية وإنتاج 38 مليار كيلو واط ساعي من الكهرباء، وهذه المشاريع كانت تخدم الأهداف الإسرائيلية في عملية الضغط السياسي

---

(1) إبراهيم، **مرجع سابق**، ص4.

(2) العجال، **مرجع سابق**، ص 211.

(3) مرعي، **مرجع سابق**، ص24.

(4) عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 3.

(5) مرعي، **المرجع السابق**، ص26.

والاقتصادي على الدولة المصرية حيث تساهم هذه المشاريع في حرمان الدولة المصرية من مليارات الأمتار المكعبة من مياه والتي ستسبب في حدوث كوراث اقتصادية واجتماعية في مصر والسودان والتي من الممكن أيضاً أن تنعكس سلبياً على الكيان الصهيوني، لكن ذلك الضغط سيدفع الدولة المصرية للتعاون مع الجانب الإسرائيلي ليس في الاقتصاد فقط وإنما في السياسة والأمن، وهذه قمة ما يهدف إليه قادة الكيان الصهيوني من وراء دعمهم لسد النهضة وتمدد نفوذهم في إثيوبيا وغيرها من دول حوض النيل[1].

يضاف إلى ذلك أن الحاجة الإثيوبية للتكنولوجيا والخبرات الإسرائيلية في تشغيل السد والاستفادة منه في إنتاج الطاقة الكهربائية سيمنح الكيان الصهيوني مزيداً من التغلغل والتمدد في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، إلى جانب ذلك فقد أعطى سد النهضة الكيان الصهيوني المزيد من القوة من الناحية السياسية والحضور السياسي في منطقة حوض النيل، وأصبح يلعب دور الوسيط السياسي بين القوى والدول الفاعلة في المنطقة، ومما يؤكد هذا الكلام زيارة وزير الخارجية المصري إلى تل أبيب بعد عودة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو إلى عدد من دول حوض النيل في عام 2016، حاملاً طلباً مصرياً بأن تلعب الحكومة الإسرائيلية دور الوسيط بين مصر وإثيوبيا لتقريب وجهات النظر حول الخلافات القائمة حول موضوع سد النهضة، مع الإشارة إلى أن تلك الزيارة المصرية كانت الأولى لوزير خارجية مصرية إلى الكيان منذ حوالي العشرة سنوات، مما يدل على أهمية دور الكيان والنفوذ الذي وصل إليه في منطقة حوض النيل حتى تطلب مصر مساعدة السلطات الإسرائيلية والتوسط بينها وبين الحكومة الإثيوبية لحل القضايا والنقاط الخلافية بين الحكومتين المصرية والإثيوبية، لتستغل الحكومة الإسرائيلية الطلب المصري لصالحها عبر مقايضة تدخلها بين القاهرة وأديس أبابا، مقابل الحصول على بعض المكاسب السياسية من الطرف المصرية والمتعلقة بالقضية الفلسطينية والدور المصري فيها[2].

يرى الكثير من الباحثين أن المكاسب الإسرائيلية من بناء سد النهضة لن تقتصر على الجوانب السياسية والأمنية فقط، إذ يرجح البعض إمكانية استفادة الكيان الصهيوني من امتلاك التكنولوجيا المتطورة في تكرير المياه لبيع مصر المياه عند نقص وارداتها المائية بسبب بناء سد النهضة، مما سيمنح الطرف الإسرائيلي عاملاً آخر للتأثير على القرار السياسي المصري [3]. لذلك يمكن تلخيص الأهداف المكاسب السياسية والاقتصادية الإسرائيلية التي تسعى إليها الحكومة الإسرائيلية من وراء الدعم الذي قدمته للحكومة الإثيوبية في عمليات بناء وتأمين سد النهضة في نقطتين رئيسيتين تتمثل الأولى في الضغط على الجانب المصري سياسياً واقتصادياً للتسليم بالمطالب الإسرائيلية والخضوع لنفوذ الدولة العبرية عبر تهديد أمنه الوطني مي من خلال التحكم في

---

[1] إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 5.

[2] إبراهيم، **المرجع السابق**، ص6.

[3] إبراهيم، **المرجع السابق**، ص6.

كميات المياه الواردة إلى مصر بعد الانتهاء من بناء سد النهضة الإثيوبي [1]. في حين تتمثل النقطة الثانية في حصول الكيان الصهيوني على نفوذ سياسي كبير في منطقة حوض النيل يتيح له التدخل في مختلف القضايا والخلافات القائمة في المنطقة، وهذا الأمر يمكن تحقيقيه من خلال المشاريع المائية التي يدعمها الكيان مثل سد النهضة، بالإضافة إلى إقامة بعض المشاريع التنموية في تلك المنطقة والتي تتيح للكيان الصهيوني نشر نفوذه في حوض النيل [2].

[1] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 12.

[2] بوساق، **مرجع سابق**، ص 124 – 125.

المطلب الثالث: تداعيات الدور الإسرائيلي في إثيوبيا على الأمن المائي المصري:

يشكل الكيان الصهيوني التهديد الأكبر على الأمن الوطني المصري عامة والأمن المائي خاصة نظراً لدوره المشبوه في دعم المشاريع المائية التي يتم تشيدها على نهر النيل في دول المنبع وخاصة في إثيوبيا والتي تؤثر بشكل مباشر على حصة مصر من مياه نهر النيل، فالدور الإسرائيلي الواضح في هذا المجال يندرج ضمن السياسات الإسرائيلية التقليدية الهادفة إلى تطبيق سياسية الالتفاف والتطويق الاستراتيجي للدولة المصرية[1]؛ لذلك اهتمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتقوية نفوذها وتعميقيه في الدول الرئيسية لمنابع نهر النيل وخاصة إثيوبيا وكينيا، وسعت ضمن هذا الإطار لدعم المشاريع المائية في تلك الدول والمشاركة الفعلية في تنفيذ تلك المنشآت، وهذا ما أقلق الجانب المصري الذي كانت يتطلع إلى الدور الإسرائيلي في تنفيذ تلك المشروعات بعين الريبة والشك والحذر من أن يكون الدور الإسرائيلي في تلك المشاريع دوراً سلبياً موجهاً ضد الدولة المصرية عبر التأثير على حصة مصر من ورادات نهر النيل[2].

ينسق الجانب الإسرائيلي خطواته وسياساته المتبعة في منطقة حوض النيل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط مع الكيان الصهيوني بروابط وثيقة من النواحي كافة وخاصة السياسية والاستراتيجية والعسكرية حيث تساعد الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الإسرائيلية على تقوية نفوذها في منطقة حوض النيل، مما يساعد الإسرائيليين على استخدام هذا النفوذ للضغط على الدولة المصرية من خلال التأثير على حصة مصر من مياه نهر النيل[3]، فالأهداف الإسرائيلية واضحة في هذا المجال، وهي توظيف تلك الضغوطات على الدولة المصرية المتعلقة بحصتها المائية من نهر النيل في خدمة أجندتها في الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك عبر إخضاع الدولة المصرية للسياسات الإسرائيلية واستخدامها للضغط على الأطراف الفلسطينية الخاضعة للنفوذ المصري، كما يهدف الكيان الصهيوني من وراء هذه السياسات المتبعة في منطقة حوض النيل ضمان مساندة دول الحوض له عبر مساندته في المحافل الدولية واستخدام تحالفاته مع دول الحوض كأدوات لضرب الدولة المصرية وغيرها من الدول العربية، وخاصة في منطقة البحر الأحمر من خلال فرض وتنفيذ سياسات التطويق الاستراتيجي والتأثير على الأمن الوطني والمائي المصري عبر تهديد المصدر الرئيسي للمياه في مصر، وهو نهر النيل من خلال تنفيذ المشروعات المائية في إثيوبيا وغيرها من الدول الإفريقية القائمة في منابع النيل[4].

---

[1] ماهر، **مرجع سابق**، ص 229 – 230.

[2] بوساق، **مرجع سابق**، ص 131.

[3] إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 418 – 419.

[4] بوساق، **المرجع السابق**، ص 131.

لقد ساهمت الخلافات البينية بين دول المنبع ودول المصب في ازدياد التدخل الأجنبي في منطقة حوض النيل، وخاصة التدخل الإسرائيلي الذي استفاد من تلك الخلافات في التغلغل والتمدد في هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية في نظر السياسيين الإسرائيليين، فكان تدخله من خلال إغراء دول المنبع وفي مقدمتها إثيوبيا على القيام بتنفيذ مشروعات مائية، كالسدود من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي عبر مساهمة الشركات الإسرائيلية في إنشاء وتشغيل تلك السدود واستخدامها في أغراض تنموية في الزراعة وتأمين مياه الشرب وتوليد الطاقة الكهربائية، فأضحى الكيان الصهيوني بفضل هذه المشاريع المائية التي سمحت له بمد نفوذه إلى منطقة حوض النيل وكأنه إحدى الدول القائمة على نهر النيل، مما ساعده في تنفيذ سياساته وأجندته في المنطقة وفي مقدمتها إضعاف دور الدولة المصرية في منطقة حوض النيل وإخضاعها للسياسات الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام[1].

بذل قادة الكيان الصهيوني في الماضي جهوداً كبيرة في الحصول على جزءاً من مياه النيل خلال محادثات كامب ديفيد، لكنهم فشلوا في مساعيهم أما التعنت المصري ورفضهم لهذه المطالب الإسرائيلية التي تشكل خطراً كبيراً على الأمن الوطني والمائي المصري[2]، لذلك حول الساسة الإسرائيليون أنظارهم باتجاه الدولة الإثيوبية لإيجاد موطئ قدم لهم في أعالي منابع نهر النير عبر العرض على الحكومة الإثيوبية إقامة ثلاثة سدود على نهر النيل الأزرق حيث كان الهدف الإسرائيلي المعلن من وراء هذا العرض المقدم لإثيوبيا هو مساعداتها في توفير مياه الشرب والري للزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، لكن الهدف الإسرائيلي الحقيقي من وراء هذه المشاريع كان اقتطاع جزء كبيرة من حصة مصر من مياه نهر النيل عبر تخزينها في السدود المزمع بناءها، مما يشكل تهديداً كبيراً على الأمن المائي المصري[3].

استغل قادة الكيان الصهيوني فترة حكم رئيس الوزراء الإثيوبي زيناوي لمد نفوذهم وتوسعهم داخل إثيوبيا حيث اتصف زيناوي بمعارضته الشديدة للسياسات المصرية في حوض النيل[4]، مما جعل وجهات النظر والأهداف السياسية والاستراتيجية الإسرائيلية والإثيوبية متطابقة بشكل كبير، فعملت الحكومة الإسرائيلية على استغلال هذه الفرصة التاريخية للتدخل المباشر في حوض النيل في وتحديداً في منطقة أعالي نهر النيل حيث المنابع الرئيسية لهذا النهر، وبالتالي في المنطقة التي تعتبر العمق الاستراتيجي للدولة المصرية المرتبطة

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 132.

[2] إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 417.

[3] عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 3 – 4.

[4] إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 403 - 405.

بأمنها الوطني والمائي، فبدأت الحكومة الإسرائيلية على تنسيق الاستراتيجيات مع نظيرتها الإثيوبية للتعامل مع أي صراع قد ينشب بين دول المنبع ودول المصب في حوض النيل[1].

لقد تمثلت الانعكاسات والآثار للتدخلات الإسرائيلية في ملف المياه في حوض النيل في تشكيل تهديد كبير للأمن المائي الوطني المصري والذي تجلى في عدة جوانب:

1. التهديد الإسرائيلي الكبير للأمن المائي المصري عبر تعميق النفوذ الإسرائيلي في دول المنبع في حوض النيل عن طريق التغلغل الاقتصادي والعسكري والأمني في جميع الدول الأفريقية التي تشكل المنابع الرئيسية لنهر النيل وفي مقدمتها الدولة الإثيوبية بالإضافة إلى رواند وكينيا والكونغو الديمقراطية التي نجحت الحكومة الإسرائيلية في توطيد سلطتها في هذه الدول في سبيل تحقيق أجندتها السياسية وأهدافها الاستراتيجية في منطقة حوض النيل والبحر الأحمر حيث كانت السياسة العليا الإسرائيلية في هذه المناطق تقوم على السيطرة والتحكم في منابع النيل، مع التركيز على إقامة مشروعات مائية كبيرة تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا مستهدفة خلق التوتر والمشاكل بين الدول في حوض النيل (دول المنبع ودول المصب) في سبيل تحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة .
2. تهديد النفوذ الإقليمي للدولة المصرية باعتبارها القوة الأكثر فاعلية في منطقة حوض من خلال التحالف الإسرائيلي الإثيوبي الذي أعطى للكيان نفوذاً سياسياً وعسكرياً وأمنياً كبيراً في المنطقة حيث أصبى الدور الإسرائيلي منافساً قوياً للدور المصري في المنطقة، يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من مقرات المنظمة الإفريقية والإقليمية في إثيوبيا سيساعد الكيان الصهيوني على إيجاد فرص جيدة للتعاون بينه وبين مختلف الدول الإفريقية التي كانت تعد المجال الحيوي للسياسة المصرية والمكان المناسب لتنمية الاقتصاد المصري [2].
3. التهديد الأمني والعسكري للدولة المصرية من خلال حصول الكيان الصهيوني على نفوذ عسكري وسياسي كبير في جنوب نطاق الأمن الإقليمي لمصر، والذي من شأنه أن يضيف أعباء جديدة على صانع القرار المصري والأجهزة الأمنية والعسكرية المصرية [3].

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 132.

[2] المرجع نفسه ، ص 133.

[3] إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 412 - 413.

4. التهديد الكبير للأمن المائي الوطني المصري الذي يمثله الوجود والنفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي الكبير للكيان في الدولة الإثيوبية التي تسيطر على ما نسبته 85% من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر [1].

كما يشكل الدور الخفي للكيان الصهيوني في جنوب السودان تهديداً خطيراً للأمن الوطني والمائي والمصري حيث لا يخفى عن الجميع الدور الكبير الذي لعبه الكيان الصهيوني في دفع وتحريض جنوب السودان للانفصال عن الدولة السودانية عن طريق دعم الجنوب المسيحي ضد الشمال المسلم حتى تمت عملية الانفصال، وذلك من خلال دعم حركات التمرد في الجنوب مادياً وعسكرياً، ليستمر هذا الدعم بعد الانفصال والاعلان عن قيام دولة جنوب السودان والذي تجلى بافتتاح السفارة الإسرائيلية في عاصمة الدولة الوليدة جوبا [2].

لقد تحدث العديد من الباحثين عن وجود مجموعة من التحركات الخفية والعلنية التي تمارس من قبل الكيان الصهيوني في جنوب السودان والتي من شأنها زيادة الضغط على الدولة المصرية وأمنها الوطني والمائي بهدف إخضاعها للسياسات الإسرائيلية في المنطقة والتي تتمحور في عدة نقاط:

1. السياسات الجديدة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في جنوب السودان الهادفة إلى بناء تحالف جديد وإيجاد موطئ جديد للنفوذ الإسرائيلي في دولة أخرى في منطقة حوض النيل وشرق إفريقيا بالإضافة إلى الدول السابقة التي كان للنفوذ الإسرائيلي دور كبير فيها كإثيوبيا وكينيا وأوغندا، مما يمثل تحدياً جديداً للدور المصري في المنطقة وخطراً مضاعف على الأمن الوطني والمائي المصري عبر خضوع جزء سابق من دولة عربية للنفوذ الإسرائيلي.
2. استخدام الكيان الصهيوني وسائله التقليدية للتمدد والتوسع في جنوب السودان من خلال التكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية والمادية والعسكرية خاصة أن دولة جنوب السودان دولة وليدة وهي بحاجة إلى مثل هذا النوع من المساعدات، وخاصة في مجال الري والمشاريع المائية المرتبطة بالزراعة والتنمية التي تحتاجها دولة جديدة مثل جنوب السودان، مما يمثل خطراً كبيراً على الدولة المصرية والأمن الوطني والمائي خاصة في حالة قيام الكيان الصهيوني بالاستثمار في بعض المشاريع المائية على نهر النيل وروافده العديدة في جنوب السودان الأمر الذي يزيد من مشكلات مصر المائية في حالة اقتطاع كميات أخرى من حصة مصر المائية من نهر النيل.
3. التهديد الكبير للنفوذ والدور المصري في المنطقة عبر السيطرة الإسرائيلية على دولة جنوب السودان والحلول مكان النفوذ المصري في هذه المنطقة من خلال التغلغل السياسي والعسكري المباشر وغير

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 133.

[2] ماهر، **مرجع سابق**، ص 232.

المباشر والسيطرة على القطاعات الاقتصادية في الدولية الوليدة، مما يكرس النفوذ الإسرائيلي فيها على حساب النفوذ المصري السابق الأمر الذي سيؤدي إلى تقويض جديد للنفوذ المصري وتراجعه في منطقة حوض النيل [1].

لقد استغل الكيان الصهيوني تراجع الدور المصري في منطقة حوض النيل على الرغم من أهميتها الاستراتيجية في الأمن الوطني والمائي المصري للتغلغل فيها ومد نفوذه حيث أدرك القادة الإسرائيليون أهمية وحيوية هذه المنطقة في السيطرة على القرار السياسي المصري[2]، لذلك أخذ الكيان بالتمدد والتغلغل السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة تحت عناوين مختلفة منها تقديم المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية ومساعدة دعم حوض النيل في بعض المشاريع التنموية والتي كان الهدف منها في الحقيقية إخضاع هذه المنطقة ودولها للسياسات الإسرائيلية في المنطقة عبر العمل على تأجيج الصراعات والخلافات، وخاصة بين دول المنبع ودول المصب حيث أخذت في تشجيع دول المنبع على إقامة مشاريع الري الكبيرة كالسدود على نهر النيل من خلال العروض المغرية التي قدمتها الشركات الإسرائيلية والأمريكية لتمويل هذه المشاريع التي ستلحق ضرر فادحاً بمصر من خلال تقليل واردات نهر النيل إليها، لذلك توجب على صانع القرار السياسي في الدولة المصرية انتهاج سياسات جديدة والقيام بدور أكثر فاعلية في مجال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة حوض النيل لكبح التمدد والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة، للتخفيف من الآثار الناتجة عن سد النهضة وغيرها من المشاريع التي ترعاها الحكومة الإسرائيلية في المنطقة والتي هدفها الأساسي تطويق مصر وتهميش دورها في المنطقة وإخضاعها للسياسات الإسرائيلية[3].

---

[1] بوساق، **مرجع سابق**، ص 134.

[2] العجال، **مرجع سابق**، ص 225 – 227.

[3] ماهر، **مرجع سابق**، ص 243.

الخاتمة

تمثل أزمة سد النهضة الإثيوبي نموذجاً صارخاً لتشابك قضايا الأمن المائي مع الأبعاد السياسية والجيوستراتيجية في منطقة حوض النيل فقد أظهرت الدراسة أن الأمن المائي لمصر ليس مجرد قضية اقتصادية أو تنموية، بل هو قضية وجودية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطني والسيادة والاستقرار الداخلي. إن نهر النيل كان عبر التاريخ العمود الفقري للحياة المصرية، وأي تهديد لحصتها من مياهه يعني تهديداً مباشراً لمستقبلها.

لقد كشفت الدراسة أن سد النهضة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الطموحات الجيوسياسية لإثيوبيا وسعيها لفرض معادلة جديدة في توزيع المياه، في ظل تزايد الطلب الداخلي على الطاقة والتنمية الزراعية، إلا أن هذا المشروع يتجاوز البعد المحلي، إذ ارتبط منذ بداياته بأبعاد إقليمية ودولية لعل أبرزها الدور الإسرائيلي الذي وجد في السد وسيلة للضغط على مصر وإضعافها عبر التحكم في شريان حياتها. وقد بيّنت الدراسة كيف أن الدعم الإسرائيلي، سواء المادي أو التكنولوجي أو الأمني، ساهم في تعزيز الموقف الإثيوبي وعرقلة التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد.

كما أبرزت الدراسة خطورة العجز المائي المتوقع لمصر في ظل اكتمال عمليات ملء السد وتشغيله، حيث ستتأثر القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الزراعة والصناعة، إضافة إلى زيادة معدلات البطالة والهجرة الداخلية وارتفاع احتمالات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، هذه التداعيات لا تمثل تهديداً مباشراً للموارد فحسب، بل تمتد لتشمل استقرار الدولة وبنيتها المؤسسية.

وفي ضوء هذه التحديات، فقد تبيّن أن الاستراتيجية المصرية لمواجهة الأزمة اتسمت بالتعددية، إذ شملت التحرك الدبلوماسي في المنظمات الدولية والإقليمية، ومحاولة بناء تحالفات إفريقية ودولية، فضلاً عن استخدام أدوات القانون الدولي والاتفاقيات السابقة مثل اتفاقية 1959 واتفاق إعلان المبادئ لعام 2015. ومع ذلك، فإن هذه التحركات لم تحقق حتى الآن النتيجة المرجوة المتمثلة في اتفاق قانوني مُلزم يحفظ لمصر حقوقها المائية.

الدراسة توضح أيضاً أن أزمة سد النهضة أعادت تسليط الضوء على أولوية ملف الأمن المائي في السياسة المصرية، باعتباره أحد أهم محددات الأمن الوطني. فالدولة المصرية مطالبة بإعادة النظر في سياساتها المائية الداخلية من خلال ترشيد الاستهلاك، وتطوير البنية التحتية للري، والاستثمار في مشاريع تحلية المياه وإعادة الاستخدام. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لمصر أن تتخلى عن دورها الإقليمي في حوض النيل، إذ أن غياب هذا الدور سيعني فسح المجال أمام قوى أخرى مثل إسرائيل لتوسيع نفوذها على حساب المصالح المصرية.

إن النتائج المستخلصة من هذا البحث تؤكد أن قضية سد النهضة تمثل تهديداً استراتيجياً طويل الأمد، وأن التعامل معها يتطلب رؤية شاملة تتكامل فيها الأبعاد السياسية والقانونية والتنموية والعسكرية. فالمسألة لا تتعلق فقط بالحاضر، بل بمستقبل الأجيال القادمة، وما لم يتم التوصل إلى حلول عادلة ومستدامة، فإن احتمالات التصعيد ستظل قائمة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الأمن المائي المصري، في ظل أزمة سد النهضة، أصبح اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة المصرية على حماية مصالحها القومية، ومواجهة التهديدات الإسرائيلية غير المباشرة التي تسعى إلى إعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة. وهنا يبرز البعد الاستراتيجي للأزمة، الذي يتجاوز حدود الموارد المائية ليعكس صراعاً أوسع على المكانة والدور في الإقليم.

النتائج:

1. أكدت الدراسة أن الأمن المائي المصري يمثل أحد أبرز مرتكزات الأمن الوطني، وأي تهديد له يُعد تهديداً وجودياً.
2. بيّنت أن سد النهضة يشكل أخطر التحديات المائية لمصر منذ عقود، نظراً لحجمه وتأثيره المباشر على حصة مصر التاريخية من مياه النيل.
3. أظهرت النتائج أن العجز المائي المتوقع سيؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، قد تهدد الاستقرار الداخلي للدولة المصرية.
4. أثبتت الدراسة أن الدعم الإسرائيلي لإثيوبيا لعب دوراً محورياً في تعزيز الأزمة وإضعاف الموقف المصري.
5. أوضحت أن أزمة سد النهضة ليست نزاعاً ثنائياً فقط، بل تعكس أبعاداً إقليمية ودولية متشابكة.
6. كشفت الدراسة أن المفاوضات بين مصر وإثيوبيا والسودان لم تصل إلى اتفاق مُلزم بسبب غياب الإرادة السياسية الإثيوبية وتدخل أطراف خارجية.
7. تبين أن التحركات الدبلوماسية المصرية رغم اتساعها لم تحقق نتائج ملموسة على الأرض.
8. أظهرت الدراسة أن مصر بحاجة ماسة إلى تطوير سياساتها الداخلية في مجال إدارة المياه، عبر ترشيد الاستهلاك وتطوير تقنيات الري.
9. بينت النتائج أن الأمن المائي المصري مرتبط بالقدرة على بناء تحالفات إقليمية فعّالة داخل إفريقيا.

10. أكدت الدراسة أن أزمة سد النهضة أسهمت في تعزيز إدراك صانعي القرار المصريين لضرورة إدماج البعد المائي ضمن استراتيجيات الأمن الوطني.

11. بيّنت أن استمرار الأزمة دون حلول سيزيد من احتمالات اندلاع توترات إقليمية قد تصل إلى صراع مفتوح.

12. أوضحت أن إسرائيل ترى في أزمة سد النهضة فرصة لتوسيع نفوذها في إفريقيا على حساب مصر.

13. أظهرت الدراسة أن الحل المستدام للأزمة يجب أن يقوم على اتفاق قانوني مُلزم يحفظ لمصر حقوقها المائية ويضمن لإثيوبيا حقها في التنمية.

14. خلصت الدراسة إلى أن مستقبل الأمن المائي المصري يتطلب مزيجاً من الأدوات القانونية والدبلوماسية والاقتصادية، مع الاستعداد لاستخدام أدوات ردع أخرى إذا لزم الأمر.

المراجع:

أولا: القرآن الكريم، سورة الدخان، الآية 25 - 27.

ثانيا: الكتب:

1. البشري، محمد الأمين، **الأمن القومي العربي المقومات والمعوقات**، الرياض، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، 1420هـ / 2000.
2. بدر، يحيى موسى عيد، **نهر النيل والشخصية المصرية**، الإسكندرية، أدر الوفاء لدينا للطباعة والنشر، ط 1، 2013.
3. زهيري، كامل، **النيل في خطر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 3، 1988
4. عليان، محمود عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2014.
5. المصري، بلال، **الدبلوماسية المصرية عوامل تحد من قدرتها على حل أزمة سد النهضة**، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، 2018.
6. عباس شراقي، سد النهضة الاثيوبي العظيم وتأثيره على مصر وشمال السودان، ورقة عمل قدمت لمؤتمر ((ثورة 25 يناير 2011، ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل))، معهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة، مايو2011.
7. موسى، حسين خلف، **إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل الرؤى والاشكاليات**، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط 1، 2017.
8. البزاز، عبد الرحمن، **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية**، القاهرة، دار القلم، 1996.
9. البحيري، زكي، **مصر ومشكلة مياه نهر النيل أزمة سد النهضة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.
10. حاج، ميلود عامر، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، الرياض، دار جامعة نايف للنشر، 1437هـ / 2016م.
11. الحمداني، وعد الله حسين ياسين، **نهر النيل وتأثيره على الأمن القومي العربي**، المكتب الجامعي الحديث، 2014.
12. الحسيني، السيد، **نهر النيل في مصر منحنياته وجزره دراسة جيومرفولوجية**، القاهرة، مركز النشر لجامعة القاهرة، 1991.

13. سري الدين، عايدة العلي، **السودان بين مطرقة الانفصال والسندان الاسرائيلي**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1998.
14. سعيد، رشدي، **نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل**، القاهرة، دار الهلال، 2008.
15. سلطان، عبد الله عبد المحسن، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين الاستراتيجيتين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
16. سليم، محمد السيد، **تطور السياسية الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
17. عبد الحي، وليد، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه سد النهضة الإثيوبي**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والنشر، 2020.
18. فاروق، عبد الخالق، **اختراق الأمن القومي المصري**، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1992.
19. قسوم، سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، أبو ظبي الأمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018.
20. القنطار، رياض، **التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وطرق مجابهته**، بيروت، مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968
21. المصلح، سعدون علوان، **الأمن القومي العربي الواقع والمستقبل**، عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014.
22. هلال، على الدين، **النظم السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

ثالثا: المجلات:

1. أسعد، أحمد عز الدين، **العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية رهانات الهيمنة والتغلغل في إفريقيا**، مجلة قضايا إسرائيلية، رام الله فلسطين، العدد 80، 2021
2. إسماعيل، أحمد أبو المجد أحمد، **العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية وانعكاساتها على بناء سد النهضة**، مجلة كلية الآداب جامعة أسوان، المجلد 13، العدد الأول، 2023
3. الأميري، خالد علي محمد العموش، احمد فلاح، **الأمن الوطني المفهوم الأبعاد والنظريات**، مجلة الآداب، العدد 133، 2020.

4. البار، أمين وإيمان دني، **النزاعات المائية في حوض النيل وداعياتها على الأمن المائي في شمال أفريقيا النزاع المصري الإثيوبي أنموذجاً**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 1، 2022.
5. البنداري، صلاح سمير، **مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإفريقية**، برلين، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الأول، 2018.
6. حسن، حمدي عبد الرحمن، **مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة**، مجلة سياسات عربية، العدد 35، 2018.
7. خلف، هناء وخديجة محمد، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا قراءة في المقومات والمحددات السياسية**، المنتدى الإسلامي، العدد 41، 2019
8. خليل، إسماعيل ذياب، **سد النهضة دراسة في الصراعات والتحديات**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 29، 2022.
9. دياب، عباس، **نهر النيل وما يمثله لمصر: رؤية جيوبولتيكية**، مجلة دراسات بيت المقدس، المجلد 24، العدد 1، 2024.
10. رشوان محمد فؤاد إبراهيم، **نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في أفريقيا**، برلين، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الأول، 2018.
11. زغوني، رابح، **ندرة المياه والأمن القومي في العالم العربي: الأمن المائي المصري نموذجاً**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.
12. الزهري، شيماء وآخرون، **مستقبل الصراع حول المياه في حوض النيل دراسة استشرافية**، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، تصدر عن جامعة أسوان، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2024.
13. زيدان، باكيناز، **نهر النيل بيت التحديات والطموحات**، مجلة الثقافة العلمية، 2018.
14. السعيدي، محمد ومحمد بشير، **نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل: قضية سد النهضة والمفاهيم الخاطئة الشائعة**، مجلة سياسات عربية، المجلد 11، العدد 62، أيار 2023.
15. عاشور، قياتي، **الأمن القومي العربي التحديات وسبل المواجهة**، حولية بني سويف، كلية الآداب جامعة بني سويف، المجلد 6، 2017م.
16. علوي، مصطفى، **البعد الاجتماعي الأمن القومي المصري**، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 2، العدد 7، 2001.

17. عبد السلام، أماني محمد شريف، **دور التعليم الجامعي في الحفاظ على الأمن القومي المصري دراسة تحليلية**، المجلة العلمية كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد 34، العدد 10، أكتوبر 2018.
18. عبد القادر، عاصي، **تهديدات الأمن المائي للأمن الوطني واستراتيجيات إدارة ندرة المياه**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد التاسع، العدد 1، 2023.
19. قاسم، نور علي، شذي زكي حسن، **أزمة سد النهضة بين إثيوبيا ومصر**، مجلة حمورابي، المجلد الثاني، العدد 45، 2023.
20. كمال، غادة، **سد النهضة بين المفاوضات والواقع والسيناريوهات المستقبلية**، بنغازي، مجلة صوت إفريقيا، دار البيان للنشر والتوزيع، السنة الأولى، العدد الأول 2020.
21. ماهر، نوار محمد، **التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا وتطويق مصر في حوض النيل (دراسة في سياسة التطويق)**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 90، 2023
22. قنصوه، صبحي علي، **المطالب الاثيوبية في مياه نهر النيل وأثرها على الأمن المائي المصري**، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 37، العدد 38، 2015.
23. الكحلوت، غسان، **ملف المياه في مصر: أزمة مركبة واستجابة قاصرة**، مجلة سياسات عربية، المجلد 11، العدد 62، 2023.
24. محمد، سمر إبراهيم، **السياسة المصرية تجاه سد النهضة الإثيوبي**، القاهرة، مجلة الاستقلال، المجلد 3، العدد 4، تموز 2016.
25. محمود، زكريا محمود، **العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية وتأثيرها على المصالح المصرية**، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الحادي والعشرون، يناير 2024
26. الهلالي، هالة السيد، **الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً "**، القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 20، العدد 2، إبريل 2019.
27. يس، حسام الدين طاهر، **الولاء الوطني والأمن القومي المصري**، القاهرة، دورية الأمن القومي والاستراتيجية تصدر عن الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 4، 2024.
28. القماح، نرمين صلاح الدين، **التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، إصدار المركز الديمقراطي العربي المجلد الأول، العدد الرابع، كانون الأول 2018
29. مجيد، مصطفى عبد الكريم، **مشروع سد النهضة وتأثيره في العلاقات المصرية الإثيوبية**، مجلة العلوم السياسية العدد 62، 2021.

30. مرعي، نجلاء، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه دول حوض النيل سد النهضة نموذجاً**، مجلة شؤون فلسطينية، إصدار مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 282، شتاء 2020
31. مشعل، أحمد عبد الطيف سالم وجمال الدين أحمد محمود إبراهيم، **دراسة تحليلية لتحديات الأمن المائي وآثارها الاقتصادية على الزراعة في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، 2018.

رابعا: الرسائل العلمية:

1. أعنبيه، فرج مفتاح فرج، **تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (2016- 2023)**، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الانسانية قسم العلوم الإنسانية جامعة الشرق الأوسط، 2017.
2. الجريعة، رجاء سلامة، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
3. خميس، بلال عبد الفتاح صبحي، **تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، عمان، 2005.
4. سعداوي، عمر، **البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري في ظل الحراك العربي الراهن دراسة في المضامين والأبعاد**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بأتنه، 2020/2019.
5. شراب، هاني نبيل صبحي، **الأمن المائي العربي: نهر النيل نموذجاً**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر غزة، 1436هـ / 2015م.
6. العجال، ليلى، **الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول القرن الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الأولى، الجزائر، 2017/ 2018.
7. ساسية، شطيبي، **أثر الصراع الإسرائيلي العربي على السياسة المائية في الشرق الأوسط (1951 – 2016)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016-2017
8. عامر، عامر خليل أحمد، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا السودان نموذجاً**، رسالة ماجستير جامعة القدس، القدس فلسطين، 2009
9. كلثومة، بن دادة، **البعد الأمني للسياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا التحديات والرهانات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر

10. بوساق، يزيد، **الأمن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل (1990- 2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أفريقية، كلية العلوم والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021- 2022.
11. العلي، سحر باقي العلي، **أثر التغير المناخي على الأمن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، 2013.
12. فيصل، بو ترعة، **الأمن المائي لدول حوض النيل: دراسة في تداعيات مشروع سد النهضة**، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2019-2020.
13. مختار، لعلام وأعراب أحمد نوارة، **إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017- 2018.
14. ميهوب، وسام، **أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 / 2014.
15. هاجر، بن لوصيف، **استراتيجية إدارة الأمن الوطني في الدول العربية دراسة حالة**، مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة 08ماي 1945 قالمة، 2021/2020.

خامسا: التقارير:

1. إبراهيم، شادي، **المنافع السياسية والاقتصادية لإسرائيل من أزمة سد النهضة**، http//studies.aljazeera.net، 22 أيار مايو 2022
2. إبراهيم، شادي، **سد النهضة الدور المصري والتفاعلات الإقليمية**، w w w. ikhwan. wiki
3. **الأمن المائي المصري: المؤشرات والتحديات والجهود**، موقع المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، www. draya-eg.org.
4. البشير، محمد آدم أبكر، **آثار سد النهضة الإثيوبي على السودان**، تاريخ المفاوضات ومناقشة بعض مخاطر وفرص السد، تاريخ النشر 6/ 8 / 2020.

5. جبر، هناء سيد، **الدور الإسرائيلي الخفي في دعم سد النهضة**، المركز الديمقراطي العربي، 29 يناير 2023.
6. الدغيم، محمد دغيم، **الانحراف الفكري وأثره على الأمن الوطني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، البحث الفائز في مسابقة مجلس التعاون لدول الخليج العربي للبحوث الأمنية عام 1426هـ / 2005م.
7. سليمان، أحمد علي، **سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة.**
8. شراقي، عباس محمد، **تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري**، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2018.
9. **عسكرة المياه في العقيدة الصهيونية من التوراة إلى السياسة الخارجية للكيان المؤقت**، مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير، 4 تموز / يوليو 2023
10. علام، محمد نصر الدين، **أبعاد الصراع بين مصر وإثيوبيا على نهر النيل**، بحث منشور ضمن سلسلة سد النهضة التهديدات والمحاذير والحلول الممكنة، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2019.
11. **المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي**، مشروع السد العالي، 1954.
12. مطاوع، عبد الفتاح، **الأمن المائي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2013.
13. مولانا، أحمد، **الأمن القومي المصري من منظور نظام السيسي**، مصر، منتدى الصحة العامة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2023.

سادسا: شبكات الانترنت

_محمد سلمان طايع، الامن المائي المصري في عالم متغير، شبكة الاعلام العربية.

http//www.cameen foundation.org

_نقص المياه يهدد العالم بإشعال حرب مصرية سودانية اثيوبية على اعتاب شح مائي.

.http://www.ouregypt.us

سادسا: المراجع الأجنبية:

1. Haggai، Erlich، **The Cross and the River Ethiopia**، Egypt، The Nile، Boulder Lynn Rienner Publishers، 2002.

2. Daniel، Abebe، Egypt، **Ethiopia، and The Nile: The Economics of International Water Law**، University of Chicago Law school Chicago Unbound، Public Law and Legal Theory Working Paper، No، 484، Aug 2014.
3. Shehim، kassim، **Israel-Ethiopian Relations: Change and continuity**، Northeast African Studies، Michigan State University press، Vol، 10، No 1، 1988، 29.

الملاحق

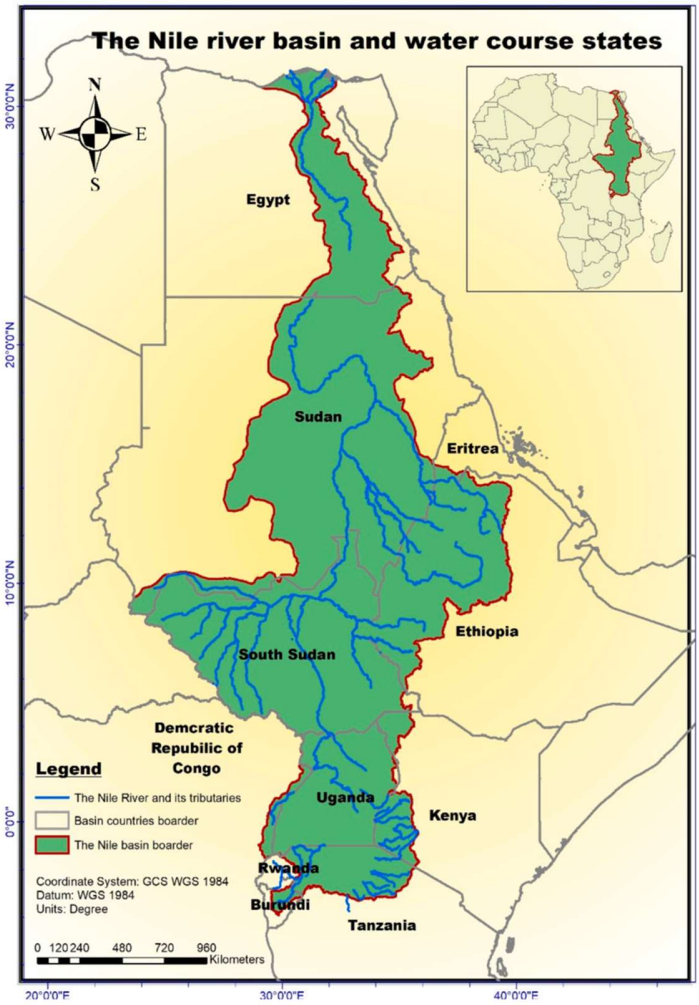

تظهر تقسيم الحوض إلى فروع مثل النيل الأبيض، الأزرق، الأطبرا، وغيرها.

المصدر "Map of the Nile basin and water course states"

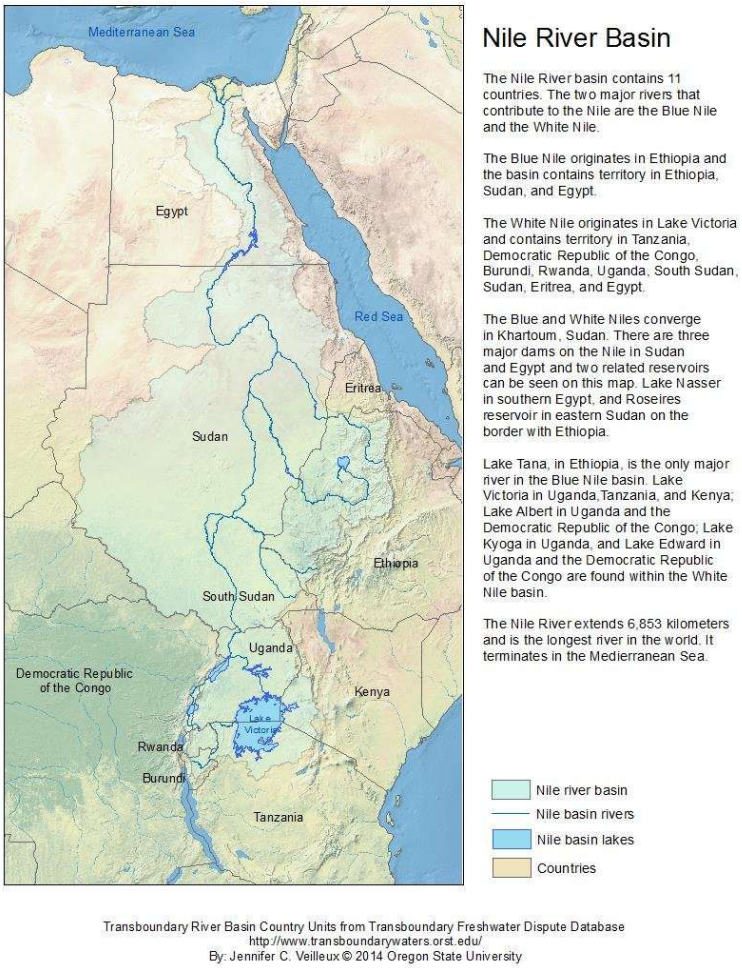

تُبيّن النهر والروافد ضمن الدول المعنية بطريقة واضحة بصرياً.

المصدر "Map of the Nile River basin boundary and related national territories"

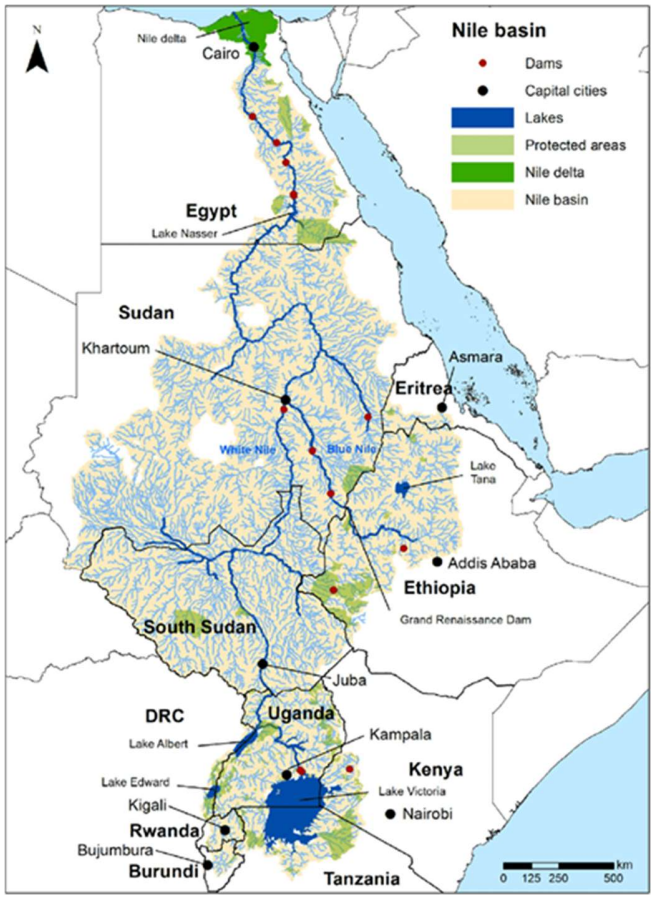

هذه الخريطة تُظهر الحوض مع المدن الكبرى التي يمر بها النيل، والروافد (أبيض/أزرق).

المصدر :خريطة من Waternet بعنوان "The Nile River Basin"

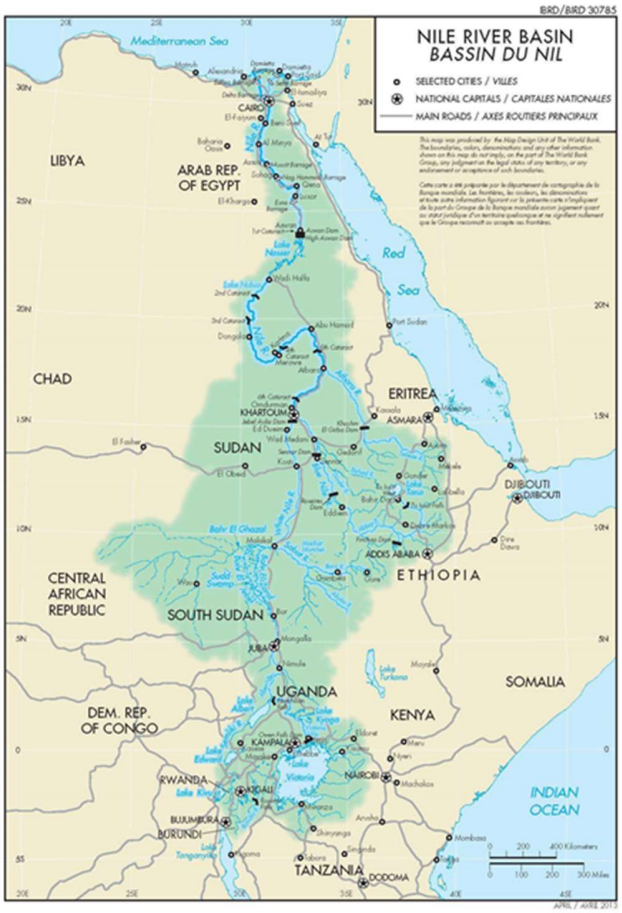

هذه الخريطة تُظهر الحوض الكلي للنيل مع الدول التي يمر بها، الروافد الرئيسية، والحدود الوطنية

المصدر :من مقال "Navigating the complexities of coordinated conservation along the river Nile"

الاتفاقيات المبرة بين مصر واثيوبيا

هناك عدة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر واثيوبيا، التي يرد من هبتها 58% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل، وهذه الاتفاقيات هي:

1. برتوكول روما الموقع في ابريل 1891م بين ايطاليا وبريطانيا والتي كانت تحتل اريتريا في ذلك الوقت.
2. اتفاقية اديس ابابا الموقعة في 15 مايو 1902م بين بريطانيا واثيوبيا، والتي تهد الاخيرة فيها بعدم اقامة او السماح بإقامة أي منشئات على النيل الازرق او بحيرة تانا او نهر السوباط من شأنها ان تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية والحكومة السودانية مقدما.
3. اتفاقية لندن الموقعة في 13 ديسمبر 1906 م بين كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا، والتي ينص بندها الرابع منها ان تعمل هذه الدول معا على تأمين دخول مياه النيل الازرق وروافده الى مصر.
4. اتفاقية روما وهي عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وايطاليا في عام 1925، وتعترف فيها ايطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الازرق والابيض وروافدهما، وتتعهد بعدم اجراء أي اشغالات عليهما من شأنها ان تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل.
5. إطار التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في القاهرة في الاول من يوليو 1993م بين كل من الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء الاثيوبي ميليس زيناوي.
6. البروتوكول الموقع في روما في 15 ابريل عام 1891م بين بريطانيا (عن مصر والسودان) وايطاليا (عن اثيوبيا).
7. إطار عام للتعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في 1يوليو 1993م بين كل مصر واثيوبيا.

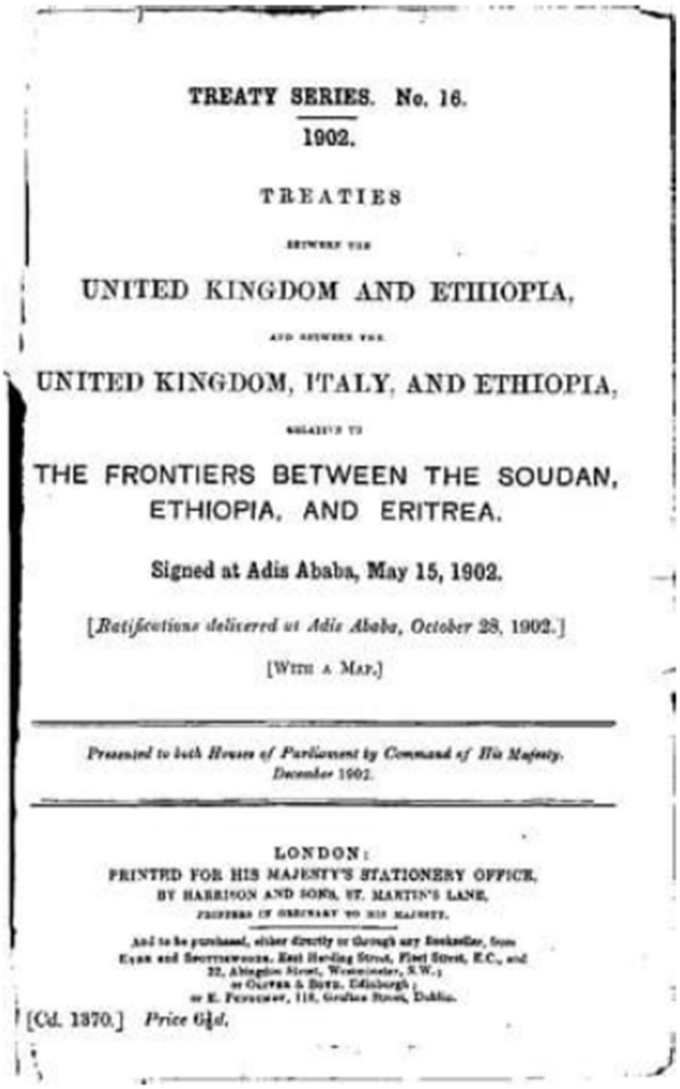

TREATY SERIES. No. 16.

1902.

TREATIES

BETWEEN THE

UNITED KINGDOM AND ETHIOPIA,

AND BETWEEN THE

UNITED KINGDOM, ITALY, AND ETHIOPIA,

RELATIVE TO

THE FRONTIERS BETWEEN THE SOUDAN, ETHIOPIA, AND ERITREA.

Signed at Adis Ababa, May 15, 1902.

[*Ratifications delivered at Adis Ababa, October* 28, 1902.]

[WITH A MAP.]

Presented to both Houses of Parliament by Command of His Majesty, December 1902.

LONDON:
PRINTED FOR HIS MAJESTY'S STATIONERY OFFICE,
BY HARRISON AND SONS, ST. MARTIN'S LANE,
PRINTERS IN ORDINARY TO HIS MAJESTY.

And to be purchased, either directly or through any Bookseller, from
EYRE and SPOTTISWOODE, East Harding Street, Fleet Street, E.C., and
32, Abingdon Street, Westminster, S.W.;
or OLIVER & BOYD, Edinburgh;
or E. PONSONBY, 116, Grafton Street, Dublin.

[Cd. 1370.] *Price* 6½*d.*

معاهدة أدريس أبابا عام 1902م

المصدر https://www.marefa.org/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%B3_%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7_1902